عالم المعرفة

117

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الأحزاب السياسية في العالم الثالث

تأليف

د. أسامة الغزالي حرب



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

117

الأحزاب السياسية في العالم الثالث

تأليف

د. أسامة الغزالي حرب



سبتمبر 1987

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

مقدمة 5

الفصل الأول:
حول الإطارات النظرية لدراسة الظاهرة السياسية والأحزاب 23

الفصل الثاني:
نشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث 75

الفصل الثالث:
أنماط وخصائص النظم الحزبية و الأحزاب في العالم الثالث 115

الفصل الرابع:
دور الأحزاب في التحديث والتنمية السياسية في العالم الثالث 161

المؤلف في سطور 191

مقدمه

ليست أهمية الأحزاب السياسية، كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة، في حاجة للمزيد من الإثبات. وبصرف النظر عن أي أحكام «قيمية» حول الظاهرة الحزبية، فان النظم السياسية الحديثة تظل غالبا نظما «حزبية» سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية أم شمولية، تعددية أم أحادية.

هذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية، والنظم السياسية «الحديثة» يضفي أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب داخل إطار النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث، الساعية للفكاك من أسار التخلف، وتحقيق التنمية. وإذا كان من المقدر حاليا أن في العالم الآن ما يزيد على خمسمائة حزب سياسي في أكثر من مائة دولة في العالم فإن غالبية تلك الأحزاب تقع في بلدان العالم الثالث. وهي في تلك البلاد تلخص أكثر من أي شيء آخر كافة مقومات الحياة السياسية. ومن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطالع الباحث التركيب الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع، والعلاقات بين القوى والطبقات الاجتماعية، والأيديولوجيات السائدة في المجتمع، وأساليب العمل السياسي والحزبي، وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي. والظاهرة الحزبية بهذا المعنى، تمثل أحد الميادين الرئيسة لتفرد خبرة بلدان العالم الثالث واختلافها عن البلاد

الأكثر تقدما.

وقد أدى الارتباط بين «الحزب» و«التحديث السياسي» في الدراسات السياسية إلى أن اهتمت أدبيات «التنمية السياسية» على وجه الخصوص بالدور التحديثي للحزب السياسي، بل لقد نظر إليه باعتباره اكثر المؤسسات أهمية في هذا المضمار[1]، أو أنه رمز «للتحديث السياسي»، مثلما تمثل السدود والمصانع رموزا للتحديث الاقتصادي [2]. ووضع الحزب في هذا الإطار مع مؤسسات وعناصر أخرى أنيطت بها مهام التحديث والتنمية السياسية-مثل القوات المسلحة، والبيروقراطية، والقيادة «الكاريزمية» أي القيادة التاريخية أو الملهمة.

على أن الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في الغالبية الساحقة من بلدان العالم الثالث، سواء في الميدان السياسي أو غيره من الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والذي لفت الأنظار إلى أوجه القصور في النظريات «التنموية» والتحديثية، كان لا بد من أن ينعكس على رؤية أكثر عمقا لحقيقة تلك «الأدوات التحديثية» التي تقع الأحزاب على رأسها. فالأحزاب والجيوش والبيروقراطيات والقيادات الكاريزمية ليست سلعا جاهزة تستوردها بلاد العالم الثالث، وتشغلها لكي تقوم بالتحديث السياسي والتنمية السياسية في المجتمع. إنها أيضا نتاج تجمعها وظروفه الخاصة، وقبل أن ندرس قدرتها على إحداث التنمية والتحديث، ينبغي أولا أن نتعرف على خصائصها المتفردة المرتبطة بطبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها، وعلى الشروط التي يمكن فيها لتلك المؤسسات أن تتجاوز ظروف مجتمعاتها لتلعب دورها-لا لتكريس التخلف-وإنما للتغلب عليه، والتقدم نحو التنمية والتحديث. وتلك هي مشكلة ذلك الكتاب وجوهر الدراسة فيه. فالعلاقة بين الحزب والتخلف في بلدان العالم الثالث تبدو وكأنها علاقة دائرية مغلقة: التخلف يلقى بظلاله على الظاهرة الحزبية فيطبعها بطابعه ويحد من فعاليتها، وتدهور الأحزاب في تلك البلاد وانعدام فعاليتها يسهم في تكريس التخلف أكثر مما يسهم في التخلص منه. ولذلك لم يكن غريبا أن عزى الإخفاق في تحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث-في جانب هام منه-إلى فشلها في بناء تنظيم حزبي قادر على قيادة عملية التنمية بكفاية. أي أنه-من وجهة نظر التخلف والتنمية في العالم الثالث-تبدو العلاقة مع

الظاهرة الحزبية ذات بعدين: البعد الأول هو أثر واقع التخلف-بكافة أشكاله- على الظاهرة الحزبية في العالم الثالث سواء من حيث نشوئها، أو خصائصها ومقوماتها. والبعد الثاني هو أثر الظاهرة الحزبية على واقع التخلف هذا، أو بعبارة أخرى دور الأحزاب في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

بهذا المعنى تحفل الأدبيات السائدة عن «العالم الثالث» وقضايا «التخلف والتنمية»-من ناحية، وأدبيات الأحزاب السياسية-من ناحية أخرى بالعديد من الإسهامات حول الأحزاب في البلدان المتخلفة، وعلاقة التأثير والتأثر بينها وبين واقع البلدان المتخلفة، وطموحاتها في التنمية. وسوف نحاول هنا استنادا إلى نظرة نقدية مستقاة من التطورات النظرية والمنهاجية، في معالجة الظاهرة السياسية في العالم الثالث، معالجة تلك العلاقة بين التخلف والظاهرة الحزبية في العالم الثالث، في ضوء الملاحظات الآتية:

1- إن الحديث عن التخلف في العالم الثالث، وإن كان يتم بشكل عام إلا أنه سوف ينصرف إلى الأبعاد السياسية له على وجه الخصوص. وبالمثل، فإن دور الأحزاب في تحقيق التنمية سوف يتعلق أيضا بجوانبها السياسية، أو: التنمية السياسية، مع عدم إغفال المظاهر الأخرى للتنمية بشكل عام.

2- إن معالجة الظاهرة الحزبية في إطار ظروف التخلف العامة في العالم الثالث، لا تلغى حقيقة التباين الشديد بين مجتمعات العالم الثالث، مما يعكس تأثيرات متباينة على الظاهرة الحزبية فيها، وعلى قدرتها على التغيير. ولذلك، فإن الكتاب سوف يبرز-وفقا لما يمليه سياق المعالجة- الاختلافات بين أربع مناطق متميزة في داخل البلاد المتخلفة، وهي آسيا (وبالتحديد: جنوب وجنوب شرق آسيا) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، ثم أمريكا اللاتينية، مع عدم إهمال التفاوت بين البلدان الواقعة في داخل كل من تلك الأقاليم نفسها.

في ضوء هذا، سوف يعالج كل من الفصل الثاني (نشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث)، والفصل الثالث (أنماط وخصائص النظم الحزبية والأحزاب في العالم الثالث) أثر ظروف البلدان المتخلفة على الظاهرة الحزبية في المجتمعات محل الدراسة، سواء من حيث نشأتها أو خصائصها ومقوماتها، في حين يكرس الفصل الرابع لمعالجة «دور الأحزاب في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية والتحديث في العالم الثالث». أما الفصل

الأول فسوف يتوفر على إلقاء نظرة عامة على المناهج والنظريات المتعلقة بدراسة الأوضاع السياسية في البلدان المتخلفة بما في ذلك الظاهرة الحزبية فيها وكما يخلص ذلك الفصل فإن المنهاجية الواجب اتباعها في معالجة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث ينبغي أن تتسم بخصائص ثلاث محدودة، وهي: التعدد المنهجي وليس الواحدية المنهجية، والنظرة الكلية للظاهرة وليس النظرة الجزئية، ثم «التخصيص» دون الاقتصار على التعميم. وتحاول الدراسة تطبيق تلك المبادئ المنهجية على دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث ككل في الفصول الثلاثة التالية.

والواقع أن استخلاص تلك «المبادئ المنهجية» لم يأت فقط نتيجة دراسة كل من النظريات أو المنهاجيات السائدة في دراسة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث، وإنما سبقته أيضا المفاضلة بين اتجاهين عامين في دراسة الأحزاب في البلدان المتخلفة. فموضوع التخلف والظاهرة الحزبية يمثل منطقة التقاء بين مجالين نظريين للدراسة: أي التخلف من ناحية، والظاهرة الحزبية من ناحية أخرى. ويفترض ذلك أن هناك من الناحية المنهاجية-اتجاهين للمعالجة: أولهما، دراسة الظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة باستخدام المناهج الشائعة في دراسة التخلف والتنمية (وبشكل أكثر تحديدا: التخلف السياسي، والتنمية السياسية). والاتجاه الثاني، هو دراسة الظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة باستخدام المنهاجيات الشائعة في دراسات الأحزاب السياسية عموما.

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني، تتعدد المداخل المستخدمة في دراسة الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها المدخل التاريخي، والمدخل البنائي، والمدخل السلوكي، والمدخل الوظيفي النظامي، والمدخل الأيديولوجي [3]. ويتم استخدام تلك المداخل في دراسة الأحزاب السياسية، من خلال تصنيف الأحزاب أو النظم الحزبية، طبقا لسمات معينة. ففيما يتعلق بالأحزاب في ذاتها، تظل المهمة شديدة الصعوبة، لما تتسم به الظاهرة الحزبية-على الصعيد الواقعي-من صعوبات واضحة في التطابق مع النماذج التي تقوم خاصة على معايير بنائية (مثل التفرقة بين أحزاب الكوادر والأحزاب «الجماهيرية»[4] أو بين ما يسمى أحزاب التمثل الفردي وأحزاب التكامل)[5] أو معايير سلوكية (مثل الاختلاف في كيفية تمثيل المصالح في الأمة)[6].

كما يدخل ضمن هذا النوع من التصنيفات العديد من المحاولات التي ركزت على نظم «الحزب الواحد»، ومحاولات أيجاد معايير عديدة لتقسيمها.

أما فيما يتعلق بالنظم الحزبية أساسا، فلا شك في أن أبرز التصنيفات إنما تتمثل في تلك التي تعتمد على عدد الأحزاب في النظام السياسي، وإيراد علاقة ما-بالتالي-بين هذا العدد، وطبيعة النظام. وفي صورتها الأولية تبدو تلك العلاقة بسيطة وواضحة، فالحزب الواحد يعني وجود نظام سلطوي أو شمولي، والحزبان يعنيان قيام نظام ديمقراطي مستقر، وحكم للأغلبية عملي وشرعي. وثلاثة أحزاب أو أكثر تعني نظاما مشتتا، تحكمه تآلفات متقلبة، ويخضع لمخاطر الانقلاب أو الثورة. ثم ما لبثت أن أدخلت على هذا التقسيم المبسط تنقيحات هامة، مثل إمكانية اتصاف نظم الحزب الواحد بطابع تمثيلي، أو اتصاف نظام الحزبين بطابع غير تمثيلي، أو إمكانية أن تتصف نظم التعدد الحزبي بالاستقرار بسبب تآلف عدة أحزاب لفترة طويلة، أو بسبب وجود حزب قوي منها ذي طابع مسيطر-كما سوف نرى تفصيلا.

والذي تطرحه هذه الدراسة، هو أن هناك أسبابا قوية تجعل من غير الملائم معالجة الظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة من خلال استخدام المناجيات، والتصنيفات الشائعة في دراسات الأحزاب السياسية والمستقاة-بالأساس-من الخبرة الأوروبية والأمريكية.

طط وفي مقدمة تلك الأسباب، أن العديد مما يسمى بـ «أحزاب سياسية» في العالم الثالث عموما، وفي أفريقيا بدرجة خاصة، ليست أحزابا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة حتى وفق أكثر مضامينها عمومية. في ضوء تلك الحقائق كان اختيارنا لدراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث كحقيقة عضوية مرتبطة بخصائص الأوضاع السياسية في المجتمعات المتخلفة، سواء في نشأتها أو مقوماتها وخصائصها أو وظائفها، وليس كظواهر منفصلة يتجه إليها في ذاتها. على أنه يلزم هنا ملاحظة أن دراسة الأحزاب في سياق ظروف التخلف والتنمية في أبعادها السياسية في العالم الثالث لا تعني على الإطلاق إهمال الدراسات التي عالجت الموضوع ضمن دراسات الأحزاب السياسية عموما. بل على العكس فإن تلك الدراسات تمثل-بداهة-أحد المصادر الرئيسة لمادة البحث.

التعريف بالمفاهيم الأساسية

أ-«التخلف» و«التخلف السياسي»:

يمكن النظر إلى مفهوم «التخلف» كظاهرة ترتبط بالعالم الثالث، أي ببلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، من ثلاث زوايا: ملامح أو أبعاد التخلف، وأسباب التخلف، ثم سمات أو خصائص التخلف.

فيما يتعلق بملامح أو أبعاد التخلف: يجري الحديث عنها على مستويين مختلفين: مستوى عام، يتعلق بتحديد ملامح عامة للمجتمعات المتخلفة دون تخصيص لميدان معين، مثل وصف التخلف بأنه يتضمن: ضعف التصنيع، والتفاوت الطبقي، والتبعية الاقتصادية، وتبذير الموارد، وضعف الولاء السياسي، وازدواجية الاقتصاد والثقافة بين الحداثة والتقليدية.. . الخ [7] ويدخل في هذا الإطار، محاولات الكثيرين من العلماء، خصوصا علماء الاجتماع، لتحديد ما يعتبرونه خصائص عامة للمجتمعات المتخلفة، تختلف عن تلك الموجودة في المجتمعات المتقدمة (بصرف النظر عن مدى صحتها)، مثل ازدواج المتغيرات الخمسة التي يطرحها «بارسونز»، والتي تختلف-بناء عليها-خصائص الأفراد في المجتمع الصناعي الحديث عنها في المجتمع التقليدي، وتشمل: العمومية مقابل الخصوصية، والأداء (أو الإنجاز) مقابل النوعية أو العزو، والتخصيص مقابل الانتشار، والمصلحة الجمعية مقابل المصلحة الذاتية، والحياد الوجداني مقابل الوجدانية[8]. كما يدخل في هذا النطاق أيضا المتغيرات الثلاثة التي يطرحها هوسلتز، والتي تتصف المجتمعات المتقدمة بمقتضاها بمتغيرات العمومية، والتوجيه نحو الأداء (أو الإنجاز) وتخصيص الأدوار، في حين تشهد المجتمعات المتخلفة المتغيرات المقابلة وهي: الخصوصية والعزو (أو النسبة) وتشتت الدور[9].

وعلى مستوى أكثر تخصيصا، يمكن الحديث عن ملامح التخلف بالنسبة لمجالات محددة، سواء أكانت المجال الاقتصادي، أم الاجتماعي، أم السياسي أم الثقافي.. . الخ. ففي المجال الاقتصادي، تتبدى أكثر مظاهر التخلف ذيوعا وقدما، بحيث يرى البعض أن التخلف-في جوهره-يشير إلى حقيقة اقتصادية، كما أن دراسات التنمية بدأت بالاقتصاد. وعلى هذا الأساس طرحت معايير وسمات عديدة للتخلف الاقتصادي مثل عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة، وتخلف طرق الإنتاج، وشيوع البطالة البنيانية، والتبعية

الاقتصادية للخارج.

وفي المجال الاجتماعي، تطرح عديد من السمات التي تتسم بها المجتمعات المتخلفة سواء من الناحية الديموغرافية أو الايكولوجية، أو التعليمية، أو من حيث البناء الطبقي. فتتميز البلاد المتخلفة عموما بارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات المواليد ووجود فجوة كبيره بين الريف والحضر، وسوء الأحوال الصحية، وانتشار الأمية، والتفاوت الطبقي، وضعف الحراك الاجتماعي والتفرقة بين النساء والرجال.. . الخ. وفي المجال السياسي، اجتهد العديد من الدارسين في بيان الخصائص الرئيسة للنظام السياسي في البلاد المتخلفة، وأوجه اختلافه عن النظم السياسية المتقدمة، مثل عدم الاستقرار، وعدم التكامل السياسي والاجتماعي، وغياب العقلانية في اتخاذ القرار السياسي. وهي خصائص تتضمن بدورها العديد من العناصر التفصيلية مثل الانفصال بين الحاكمين والمحكومين، وانعدام المشاركة السياسية، والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية، وانعدام المؤسسية السياسية وغياب الاتفاق العام حول هوية المجتمع، وضعف الولاء للدولة والمجتمع. أسباب التخلف: بدون الدخول في تفاصيل تبعد عن جوهر دراستنا يمكن القول إن هناك العديد من النظريات التي طرحت لتفسير التخلف، مثل النظريات الجغرافية التي تربط بين التخلف والمناخ الحار أو الاستوائي، أو تربط التخلف بتوافر موارد معينة للطاقة، والنظريات العرقية أو الجنسية التي تشير إلى تميز الأجناس البيضاء والصفات الذاتية لأفرادها، والتي تميزهم عن الأجناس الملونة التي تفتقر إلى هذه الصفات. وهناك أيضا الاتجاهات التي تعزو التخلف إلى سيادة قيم تقليدية وخصائص سيكولوجية تشجع الفساد، وتكرس الكسل والمشاعر الذاتية وعدم الخلق والتسلط والمحافظة.

على أننا هنا، سوف نتفق مع وجهة النظر التي تجمل أسباب التخلف في مجموعتين من العوامل: المجموعة الأولى، تلك العوامل الداخلية، التي ترتبط بمجمل البناء الاجتماعي في البلدان المتخلفة منذ فترة ما قبل الثورة الصناعية، وهي العوامل التي أعاقت نمو تلك المجتمعات على النحو الذي شهدته المجتمعات المتقدمة، كما أنها لا تزال تعمل تأثيرها داخل تلك البلدان بشكل يعوق تحقيق التنمية الشاملة والحقيقة فيها.[15].

أما المجموعة الثانية من العوامل، فهي عوامل خارجية ترتبط بالنظام الإمبريالي العالمي منذ أن بدأت السيطرة الاستعمارية الأوروبية على أجزاء العالم الأخرى بحثا عن الأسواق، والمواد الخام. فلقد أحدثت تلك السيطرة العديد من الآثار السلبية الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على تلك المجتمعات، لا توازنها الآثار الإيجابية التي سجلها بعض الباحثين للاستعمار في المجتمعات التقليدية. ولا تزال تلك العلاقة تعمل آثارها السلبية بشكل يفوق (لدى بعض الدارسين، وكما سوف نتعرض لذلك بتفصيل أكثر فيما بعد) التأثيرات السلبية للعوامل الداخلية. وبعبارة موجزة فإن فهم تخلف الدول المتخلفة (وفهم وسائل تنميتها بالتالي) إنما يتطلب فهما عميقا (تاريخيا وبنائيا) للعوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تدعيم التخلف.[11].

خصائص مفهوم التخلف: يمكن القول إذن إن الفهم الصحيح لظاهرة التخلف لا بد من أن يأخذ في الاعتبار الخصائص الآتية:

1- أن التخلف حقيقة كلية وشاملة، تتناول كافة نواحي الحياة في المجتمع المتخلف حتى وإن اختلفت مؤشراتها-كميا أو كيفيا-من مجال إلى آخر.

2- أن التخلف لا يمكن فصله عن السياق التاريخي الذي يتم فيه، فمناطق اليوم المتأخرة، كانت بالأمس متقدمة، والعكس صحيح. وهذا يعني بالتالي أن فهم ظروف التخلف وأسبابه في المجتمعات المعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات التاريخية التي سبقتها مثل الثورة الصناعية أو الظاهرة الاستعمارية.

3- أن التخلف لا يمكن فهمه إلا ضمن منظور بنائي شامل، يأخذ في الاعتبار العلاقات المعقدة (التاريخية والمعاصرة) بين المجتمع المتخلف والمجتمع الدولي المحيط به، وبالتحديد العلاقات التي تربط العالم الثالث بدول العالم الغربي، والتي أسهمت في تشكيل النظام الدولي المعاصر، الذي يقوم على أساس وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف.

ب-في تعريف الظاهرة الحزبية:

على الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب، سواء من القدامى أو المحدثين، قدموا تعريفاتهم لـ «الحزب السياسي»فإن البعض من أبرز دارسيها لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر أو شككوا في جدواها. فمن الأمور

الملفتة للنظر-ابتداء-أن كتاب الأستاذ الفرنسي موريس ديفرجيه الكلاسيكي الشهير عن «الأحزاب السياسية» الذي صدر للمرة الأولى عام 1951 لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي [12]، أيضا فإن الأستاذ الإيطالي جيوفاني سارتوري في مؤلفه الذي صدر عام 1976 بعنوان «الأحزاب والنظم الحزبية»-وبعد أن يستعرض التعريفات التي وضعها عدد من الدارسين الآخرين-يتساءل عن جدوى التعريف أو أهميته. [13].

ومع ذلك فإن سارتوري يعود على الفور ليقرر أنه إذا كانت دراسة الأحزاب في الماضي لا تستلزم ضرورة أيجاد تعريف دقيق، فإن التطورات المعامرة تحتم ذلك، وفي مقدمتها : التوسع العالمي الشامل في الظاهرة وفي مجالات دراستها، والضرورات الإجرائية للدراسة، وأخيرا-يضيف سارتوري-أن دخول الدراسات الحزبية، ضمن عديد من مجالات الدراسات السياسية الأخرى، في عصر ثورة العقول الإلكترونية يستلزم أيجاد تعريفات دقيقة تضمن سلامة البيانات التي تغذي بها الحاسبات وبنوك المعلومات، كشرط أساسي لسلامة النتائج التي يمكن التوصل إليها [14]. والواقع أن التنوع الشديد في الكيانات السياسية التي يطلق عليها لفظ الحزب، سواء من حيث أصولها أو مقوماتها أو وظائفها، والذي ينعكس-بدوره-على التوسع الشديد في تعريفها بين اللاتحديد على الإطلاق، أو العمومية الشديدة، إلى التحديد الضيق، أو الخصوصية المتزمتة، خاصة مع ظهور طوفان أحزاب العالم الثالث، هو الذي حدا بنا إلى استعمال تعبير «الظاهرة الحزبية» للدلالة ليس فقط على كل ما يسمى بـ «الأحزاب» في البلاد المتخلفة [15]، وإنما على أي كيان شبه حزبي يقوم بدرجة أو بأخرى بمهام الأحزاب السياسية.

ومثل العديد من الظواهر السياسية، فإن التعريف بالأحزاب لا بد من أن يبدأ بالأصل التاريخي، كمحدد لسماتها الأولية، والتي تتحدد في ثلاث سمات:

1- أن الأحزاب ليست هي الكتل أو الأجنحة Factions بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفا عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزبا. فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية ولكنها أضحت شيئا مختلفا عنها.

2- أن الحزب هو جزء من كل والكل هنا يكون كلا تعدديا. فكلمة حزب Party بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء Part. ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءا من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي إزاء الكل، أي يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.

3- أن الأحزاب هي قنوات للتعبير بمعنى أن الأحزاب تنتمي-أولا وقبل كل شيء-إلى أدوات أو وسائل التمثيل، إنها أداة، أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

إن هذه السمات المستمدة من الأصل التاريخي للأحزاب، تطرح علينا المجموعة الأولى من التعريفات، وهي تلك التعريفات الضيقة التي ترفض-بناء على الخصائص السابقة-الاعتراف بمفهوم «الحزب الواحد». في مقدمة تلك التعريفات، تعريف «لاسويل وكابلان» الذي يتضمن أن الحزب السياسي هو «مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات». هذا التعريف يميز الحزب عن القطاعات غير المنظمة وغير النشطة من الرأي العام، من زاوية أن تلك الجماعة تتضمن «تنظيما» وبالمثل فإن هذا التعريف يستبعد الجماعات التي تسعى إلى التأثير على القرارات من خلال استعمال العنف، بالإضافة إلى جماعات الضغط، حيث أن الأحزاب فقط هي التي «تؤمن وتمارس القوة السياسية من خلال التصويت الشرعي». وفوق ذلك، فان المؤلفين السابقين يشيران إلى أن التعريف يميز الأحزاب عن الكتل (التي لا تطرح قضايا شاملة) ويؤكدان أيضا على أنه يستبعد نظم الواحدية الحزبية (حيث يرفضان تسميتها أحزابا) [16]، وهناك أيضا تعريف «سيجموند نيومان» الذي يرى أن الحزب هو«تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع.. .. يتنافس-سعيا إلى الحصول على التأييد الشعبي-مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة [17]. ويصر نيومان على وجوب بدء تحديد الحزب بتحديد اشتقاق الكلمة نفسها، فتكون «حزب» بالنسبة لحقيقة ما يعني دائما التوحد مع مجموعة، والاختلاف عن أخرى. إن كل حزب في معناه الجوهري يعني الاشتراك في تنظيم معين والانفصال عن آخرين، بواسطة برنامج محدد.

إن مثل هذا التوصيف المبدئي، يعني أن تعريف الحزب يفترض مناخا ديمقراطيا، وبالتالي يجعل منه تعبيرا مغلوطا في كل دكتاتورية كما يعني أن

«نظام الحزب الواحد (أي الحزب المنفرد) ينطوي على تناقض في ذاته»[18].

على أن التطورات التي حدثت على أرض الواقع، والتي تتمثل بالتحديد في ظهور الموجة الأولى من دول الحزب الواحد بعد الحرب العالمية الأولى، في الفترة من 1920 إلى 1940 كما ظهرت في الاتحاد السوفيتي، وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، دفعت-كما يقول سارتوري بحق-إلى البحث عن الخصائص المشتركة في مفهوم الحزب، بين نظم التعدد الحزبي ونظم الحزب الواحد. واستنادا إلى الخبرة التاريخية أيضا (أي إلى خبرة نظم الحزب الواحد الأولى السوفيتية، والنازية، والفاشية) فإن الحزب الواحد لا يمكن تصوره بدون أدراك وجود حالة من «الفراغ» الحزبي، تستلزم شغلها. فإذا كان الظرف الرئيس المرتبط بالتعدد الحزبي هو اتساع الاقتراع العام فإن الظرف الرئيسي الذي ارتبط بالواحدية الحزبية إنما كان هو ظهور المجتمع المسّيِس Politicized Society الذي يعكس التنمية السياسية (للمجتمع) بما تنطوي عليه من أيقاظ وتنشيط للسكان ككل، ودمج الجماهير في الحياة العامة. في ضوء هذا يمكن معرفة السبب في تبلور دول الحزب الواحد في الوقت الذي ظهرت فيه، وكذلك تفسير لماذا كان البديل الأكثر إمكانية والأكثر استمرارية للأحزاب المتعددة هو الحزب الواحد وليس الفراغ الحزبي (سواء كان هذا الفراغ تعبيرا عن اللاحزبية، أو العداء للحزبية). ويؤكد سارتوري أن هناك ارتباطا أصيلا بين الأحزاب في النظام التعددي، وفي النظام الوحدوي. وعلى وجه الخصوص فإن ما يتغير واقعيا وضروريا في الانتقال من التعددية الحزبية إلى الواحدية الحزبية هو طبيعة «النظام» System. ولكن الحزب الواحد يظل يحمل التكنيك والهيكل التنظيمي اللذين سبق أن اتسم بها في ظل التعددية. وإن الحزب الواحد القائم في السلطة يقتل الأحزاب الأخرى، ولكنه يظل سلاحا تنظيميا شبه حزبي، كما يظل هناك معنى للحديث عن «حزب واحد». على أن الأمر يختلف كثيرا عندما ننتقل إلى تعبير «نظام الحزب الواحد» فالتعبير ينطوي على مغالطة، وعلى خلط في المفاهيم، لأنه لا يمكن لحزب (واحد) أن يكون-منفردا-(نظاما) System لأن من المفترض أن النظام يتكون من أكثر من وحدة. وهو مالا ينطبق على الحزب الواحد، ولذا فتعبير «النظام» الحزبي أي النظام المتكون من عدة أحزاب ينطبق فقط على حالة «التعدد» الحزبي.

أما في حالة الحزب الواحد فيمكن القول-عوضا عن ذلك-إن كل حزب (عموما) يمكن إدراكه (سواء من الداخل أو مأخوذا بشكل منفصل عن غيره) كنظام. وبالتالي يمكننا أن نتحدث فيما يتعلق بالحزب الواحد-ليس عن النظام الحزبي، وإنما عن الحزب كنظام (Party as a system). ولكن هذا يعني في الواقع أننا سوف نخلط بين مستويين من التحليل، أي: المستوى الذي تكون فيه وحدة التحليل هي النظام، والمستوى الذي تكون فيه وحدة التحليل هي الحزب، لذا يفضل سارتوري-في هذا المقام-استخدام اصطلاح «نظام الحزب-الدولة» [19]. ويلقي «كآي لاوسون» الضوء على جانب آخر من المشكلة نفسها، فيرى من الصحيح أن كل حزب واحد يسعى إلى الدعم الانتخابي، ويقدم مرشحيه للانتخابات إلا أن تلك الانتخابات عادة ما تكون شكلية. إن الأحزاب الواحدة تسعى للحصول على التفويض الشعبي، ولكن الاجتماعات العامة، والحشود تكون غالبا أكثر فائدة من الانتخابات في جمع مثل هذا التأييد في بلاد الحزب الواحد. فإذا سلمنا بأن الأحزاب الواحدة هي بالفعل «أحزاب» حتى ولو لم تدخل في انتخابات تنافسية، يكون علينا أن نوجد تعريفا ينطبق عليها كما ينطبق على الأحزاب في النظم التنافسية[20].

وبعزو جب Jupp المبالغة في رفض أدراج «الحزب الواحد» إلى تأثر علم الاجتماع السياسي الأمريكي بالغشاوة التي يحدثها النظام الحزبي الأمريكي ذو الطابع الخاص، مما يؤدي إلى إنكار اصطلاح «الحزب» بالنسبة للتنظيمات الشيوعية الشمولية التي تحكم اليوم ثلث سكان العالم [21].

في ضوء تلك الحقائق التاريخية والأكاديمية طرح دارسو الأحزاب العديد من التعريفات الواسعة التي تشمل مفهوم الحزب الواحد، وتشكل المجموعة الثانية من التعريفات التي نعرضها هنا، والتي يدخل الكثير منها ضمن ما يسميه سارتوري بـ «تعريف الحد الأدنى» والذي يقصد به أن يكون التعريف «مانعا» لخلط المفهوم مع غيره من المفاهيم، ولكنه «لا يجمع» بالضرورة كافة الخصائص المتصورة للظاهرة موضع التعريف [22]. في هذا الإطار يندرج التعريف الذي يقدمه «جاندا» للأحزاب بأنها «تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم». وواضح أن أهم سمات هذا التعريف هو أنه لا يعتبر الانتخابات هي العنصر المميز الحاسم للأحزاب. ويفسر

جاندا تعريفه بأنه يسعى إلى أن يشمل كلا من العملية الانتخابية (التي تشمل التنافس بين الأحزاب)، وعملية شغل المناصب الحكومية بالتعيين المباشر، بدون إجراء انتخابات [33]. ولكن يعيب هذا التوسع الشديد في التعريف أنه قد يتسع ليشمل «جماعات الضغط» بل هو قد لا يميز الحزب عن التنظيمات العسكرية أو الدينية[24].

ويعرف «فريد ريجز» الحزب بأنه «أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية» [25].

أما جوزيف شليزنجر فيري أن الحزب هو (التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية،[26]. ويستخلص كاي لاوسون تعريفا للحزب السياسي بأنه «تنظيم من الأفرادد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منه) لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السيماسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب [27].

ووفقا لمفهوم «تعريف الحد الأدنى يرى سارتوري أن الحزب هو»أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة[28].

ويحدد «لابالومبارا» و«وينر» عناصر مفهوم الحزب، كما استعملا في دراساتهما الهامة عن الأحزاب في البلاد المتخلفة في أربعة عناصر:

1- استمرارية التنظيم-أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.

2- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

3- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين) وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

4- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي-بشكل أو بآخر-للحصول على التأييد الشعبي [29].

وبالمثل يصوغ كولمان وروزبرج تعريفهما للأحزاب السياسية بأنها:

«اتحادات منظمة رسميا، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول على و (أو) الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد، أو بالتآلف، أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة) على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة» [30].

فإذا انتقلنا إلى المفهوم الماركسي للحزب نجده يرتبط بالإطار الشامل للأيديولوجية الماركسية، فيكيف الحزب-باعتباره أحد عناصر «البناء العلوي» السياسي للمجتمع-بأنه «تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية» أو هو-وفقا لتعريف ستالين-«قطاع من طبقه، قطاعها الطليعي» [31]. وبعبارة أخرى يعبر الحزب-وفقا لهذا المفهوم-عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة. والمصطلح بذلك يفرق بين اليمين واليسار في التشكيلات الحزبية: فالحزب يكون «يمينيا» حين يقوم على الطبقات المستغلة، إقطاعية أو بورجوازية، ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات الكادحة من الفلاحين والعمال، وهو «يساري» حين يقوم على الطبقات الكادحة أو ممثليها، ويسعى إلى وضع حد للاستغلال الطبقي. ومن هنا يميز بين أحزاب «البورجوازية» و«الإقطاع» وبين حزب «الاشتراكية».

على أننا يجب-فيما يتعلق بموقف ماركر وانجلز من مسألة الحزب-أن نفرق بين تحليلهما لما هو «موجود تاريخيا»، وبين رؤيتهما القيمية لما «يجبد أن يكون عليه الحزب، أو الحزب الثوري بالتحديد، وما نجده بالأساس في كتابات ماركس وانجلز، ثم في كتابات لينين على وجه الخصوص، يتعلق بالأمر الثاني، آي ما ينبغي أن يكون عليه الحزب «الثوري» و «البروليتاري».

وجاء الحزب الشيوعي السوفيتي مترجما لأفكار لينين في الحزب الثوري. ونصت المادة 126 من الدستور السوفيتي على: «أن أكثر المواطنين نشاطا ووعيا في الطبقة العمالية والفلاحين الكادحين والمثقفين الكادحين، يتحدون طواعية في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي الذي هو طليعة العاملين في نضالهم من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي، والذي هو أيضا النواة القائدة لجميع منظمات العاملين سواء الاجتماعية أو التابعة للدولة» [32]. ويظهر الموقع المتميز للحزب الشيوعي ودوره في المجتمع السوفيتي، من الخصائص التي أوضحها لينين وتتلخص في أن الحزب هو

طليعة الطبقة العاملة ويستوعب خير عناصرها، وأنه هو «الكتيبة المنظمة» في تلك الطبقة. وهو بتلك الخصائص أداة لديكتاتورية البروليتاريا، سواء لتحقيق هذه الديكتاتورية، أو لتكريسها بعد تحققها. والحزب يعبر عن وحدة الإرادة التامة بين أعضائه، ويقوى دوما بتطهير صفوفه من العناصر الانتهازية. وأخيرا، فإنه بتلك السمات يضرب المثل الأعلى لكافة المنظمات العامة الأخرى[33].

وانطلاقا من التكيف الطبقي لمفهوم الحزب، يصم الكتاب الماركسيون-والسوفيت على وجه الخصوص-النظام البرجوازي القائم على «الحزب الواحد» بالفاشية بوصفه نظاما يزود الطبقة الحاكمة المالكة، والمعبرة عن الأقلية المستغلة، بكل الإمكانات لاضطهاد الجماهير الكادحة، بما في ذلك حرمانها من حقها في التعبير عن نفسها بواسطة الأحزاب، ولكن واحدية الحزب الشيوعي تبدو-واستنادا إلى المنطق ذاته-مسالة مبررة ومشروعة. ففي تلك الحالة يكون الحزب معبرا عن سلطة ديكتاتورية البروليتاريا القائمة على تحالف العاملين وتلاقي مصالحهم فينتفي، وبالتالي، مبرر تعدد الأحزاب. بالإضافة إلى ذلك يشكل هدف خلق المجتمع الشيوعي عاملا معززا للمناداة بالحزب الواحد. وفيما يرى السوفييت يقتضي هذا الهدف وجوب تركيز السلطة في قبضة الحزب الشيوعي لكي يقوم أي انحراف عن الخط المحدد لنمو المجتمع السوفيتي، وقد تنطوي التعددية الحزبية على احتمالات لمثل هذا الانحراف. وترتيبا على هذا النظر دأبت الزعامة السوفيتية على رفض كل دعوة للسماح بتعدد الأحزاب. وصرح ستالين في تقريره بشأن مشروع دستور 1936، ردا على النقد الموجه ضد رفض السوفييت للتعددية الحزبية بأنه «في الاتحاد السوفيتي لا يسوغ أن يقوم سوى حزب واحد، هو الحزب الشيوعي، الذي يذود بجرأة، وإلى آخر المدى، عن مصالح العمال والفلاحين». وقد حافظ خلفاء ستالين على هذا المبدأ، ورددوه في أكثر من مناسبة. وفي إطار هذه القاعدة العامة لا يعارض السوفيت قيام تعددية حزبية في أحوال معينة. وتشكل النظم السياسية الغربية الفرض الأول الذي يدعو السوفيت إلى قيام تعدد الأحزاب في نطاقه. وكذلك يشير الكتاب إلى أن نظام الحزب الواحد لا يشكل خاصية محتمة لكل تنظيم سياسي اشتراكي، بل في الإمكان إباحة تعدد الأحزاب

شريطة أن تدور في فلك السلطة الاشتراكية الواحدة، وتخدم الأهداف الاشتراكية التي يقررها الحزب الشيوعي، فتمتثل لإرادته باعتبارها ضمان «الوحدة الأيديولوجية والسياسية الصلبة لكل المجتمع، والتطور الهادف والمتكافئ لكل عناصر البناء الاشتراكيد [34].

في ضوء هذا كله، يمكن القول إننا عندما نتحدث عن الحزب السياسي فإننا نقصد بذلك وجود: «اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر-في جوهره-عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثلية المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها».

الهوامش

(1) David Apter, The politics of Mmodernization(Chicago: University of Chicago press. 1965), p179.

(2) Joseph Laplombara and Mayron Weimer, The Origin and of political parties, in: Joseph Lapalombara and-Myron Weiner,(eds), Political Parties and Political (Development Princeton Princeton university Press, 1966),p4.

(3) انظر في تفصيل هذه المداخل

Kay Lawson, The Comparative Study of Political Parties (NewYork: st. Martin's Press, Inc. 1976), pp 4-20.

(4) انظر: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: على مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار، 1980) ط 3، ص ص 28-38, 79- 86.

(5)انــظــر:- Sigmund Neumann, ed. Modern Political Parties)Chi cago: University of Chicago Press, 1956), p . 404.

(6)Kay Lawson, op. cit., p. 8.

(7) د. السيد الحسيني، التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية (القاهرة، د ار المعارف، 1982) ط 2، ص42.

(8)انظر في تلك المتغيرات بالتفصيل: نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة: محمود عودة وآخرين (القاهرة: دار المعارف، 1980) ط 6، ص ص 369-374.

(9)انظر: د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 44.

(10) المرجع السابق، ص 116، انظرأيضا: د. علي الدين هلال، محاضرات في التنمية السياسية 1976- 1980 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ص 28.

(11) د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 116- 118. وانظر أيضا:

lan Roxbotough, Theories of Underdevelopment(London: The. Macmillan Press Ltd.,1979), pp26-24.

(12) موريس ديفرجية، مرجع سابق، ص ص 1- 5.

(13) Giovanni sartori, Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, Vol. 1,(Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp 58 - 60.

(14)Ibid., p. 60.

(15) إن تعبير «الظاهرة الحزبية» يستخدم في الواقع على أيدي العديد من دارسي الأحزاب، انظر مثلا: Joseph Lapalombara and Myron Weiner,(eds.), op. cit., P 433. Leon D. Epstein, Political Parties, in: Fred I. Greenetein 4. and Nelson W. Polsby, Handbook of Political Science, Vol, Massachusetts: Addison-Wesley Publishing Company(-1975),pp. 229- 271 and Peter H. Merkl, Modern Comparative Politics(Illionis: The Dryden Press, 1977), pp.93-132.

(16) Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society: A Framework for Political Enquiry(Yale: Yale University Press, 1950),pp. 171- 169.

(17)Sigmund Neumann, ed., op.cit p 395.

(18)lbid.,p . 181.

(19)Giovanni Sartori, op.cit., p. 43.

(20)Kay Lawson, op.cit., p . 3.

(21) James Jupp, Political Parties) London: Routledge andKegan Paul, 1970(, pp . 4- 2.

(22)Giovanni Sartori, op.cit., p 61.

(23)Kenneth Janda, A Conceptual Framework for the Comparative Analysis of Political Paties, Sage Professional Papers No، 01-002 ,.Vol. 1(California: Sage Publications lnc1970). p.83.

(24)Giovanni Sartori, op.cit., p 63.

(25)Fred Riggs, Comparative Politics and Political Parties ln: William J. Crotty, ed., Approaches to the Study of Party Organization(Boston: Allyn and Bacon, 1968), p.51.

(26) Joseph Schlesinger, Party Units, in: lnternational Encylepedia of the Social Sciences) New york: Macmillan 1968,) p. 248.

(27)Kay Lawson, op. cot., pp 4-3.

(28)Giovanni Sartori, cp.cit., p 64.

(29)Joseph Lapalombara and Myron Weiner,, op.cit., p 6.

(30) James S. Coleman and, Carl Rosberg, eds., Political Parties:. and National lntegration in Tropical Africa(Berkeley, Calif . University of CaIifornia Press,1966), p. 2.

(31) د. اسكندر غطاس، أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية- دراسة تأصيلية مقارنة (القاهرة: (بدون ناشر)، 1972)، ص 482.

(32) المرجع السابق، ص 486.

(33) د. محمد فتح الله الخطيب، دراسات في الحكومات المقارنة (القاهرة دار النهضة العربية،1966) ص ص 289-292.

(34) د. اسكندر غطاس، مرجع سابق، ص 492.

1 حول الإطارات النظرية لدراسة الظاهرة السياسية والأحزاب في العالم الثالث

ينتمي موضوع هذه الدراسة (أي: التخلف والظاهرة الحزبية) إلى دراسات الظاهرة السياسية في العالم الثالث بوجه عام، والتي تندرج-بدورها، وفي الأغلب الأعم منها-ضمن أدبيات السياسات المقارنة Comparative Politics والواقع أن هذا الفرع من علم السياسة (أي فرع السياسات المقارنة)، شهد-منذ ما يقرب من أربعة عقود-ولا يزال يشهد حتى اليوم تطورات هامة، سواء في الميادين التي يغطيها، أو المناجم التي يستخدمها. هذا التطور كان-من ناحية-انعكاسا للتطور العام الذي شهده علم السياسة منذ أوائل القرن العشرين في القارة الأمريكية خاصة، كما كان-من ناحية أخرى-استجابة للتطورات الدولية الحاسمة التي شهدها العالم غداة الحرب العالمية الثانية.

فتحت تأثير التغيرات التي شهدها المجتمع الأمريكي بفعل انتشار التصنيع، واتساع المناطق الحضرية، والحاجة إلى تأكيد مكانة «الدولة

الكبرى» لدى الدخول في الحرب العالمية الأولى، ونتائج الكساد العالمي، والتغيرات في النظام السياسي الأمريكي.. الخ، شهدت العلوم السياسية في أمريكا تطورات نظرية ومنهجية واسعة النطاق منذ عشرينات القرن الحالي [1] . وإذا كانت تلك التطورات قد تضمنت التأثر بالتقدم في الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، وبازدهار المنهجيات «ا لسلوكية» و«ا لوظيفية»، فان الأمر يعزى أيضا-وربما بدرجة أكبر مما يبدو في الظاهر-للرغبة في مواجهة التحدي الذي مثلته الماركسية، بما طرحته من منهجيات تجاوزت، ومنذ وقت مبكر، الطابع الشكلي والقانوني للدراسات الاجتماعية عموما، والسياسية على وجه الخصوص. [2]

على أن هذا التطور في علم السياسة، وخصوصا علم السياسة الأمريكي، بأسبابه العملية والفكرية، لم يقتصر على المنهجيات النظرية، وإنما تعداه إلى المنهجيات التجريبية، وشهدت العلوم السياسية «تزايدا في كم، ونوع، ودقة البيانات الكمية، وتزايدا في عمق وتنوع الوسائل الإحصائية والرياضية المتاحة لتحليل البيانات وتفسيرها خاصة مع توافر الحاسبات الإلكترونية الحديثة [3] .

هذه التطورات الكبيرة في علم السياسة، لم يقدر لها أن تنتقل إلى ميدان «السياسات المقارنة» إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فحتى ذلك الحين، ظلت أدبيات السياسات المقارنة تعاني من نواح محددة للقصور، أجملها «ا لموند» و «باول» في ثلاثة: أولها: المحدودبة Parochialism بمعنى أن أدبيات السياسات المقارنة اقتصرت على العالم الأوروبي في حين أن الدراسات التي تناولت الأوضاع السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت ضئيلة ومحددة، داخل سياق «دراسات المناطق» Area Studies وثانيها: التجزيئية Configurative بمعنى أن أدبيات السياسات المقارنة كانت تهتم بإلقاء أضؤ على الخواص المميزة للنظم السياسية المنفردة بدون محاولة تقديم تحليل منهجي مقارن أو فحص للعلاقات أو الارتباطات السببية بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية. وثالثا: اتسمت أدبيات السياسات المقارنة بالسمة الشكلية Formalism، بمعنى أن التركيز كان ينصب على «المؤسسات» (وبالذات المؤسسات الحكومية) والمعايير القانونية والقواعد والإجراءات، أو على الأفكار السياسية والأيديولوجيات أكثر مما هو على

الأداء، والتفا عل، والسلوك [4].

على أن التطورات الحاسمة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية كان لا بد من أن تثير الاهتمام بالسياسات المقارنة، والتركيز عليها، ليس فقط في شكل انتقال التطورات الهامة التي شهدها علم السياسة إليها، وإنما أيضا في تطويرها لمجالاتها ومناجياتها الخاصة. لقد تمثلت تلك العوامل التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية في تبلور الحركات القومية في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا، وتحول عديد من «الأمم» إلى دول ذات ثقافات، ومؤسسات اجتماعية وسمات سياسية مختلفة، وانتهاء سيطرة بلاد الجماعة الاطلنطية، وانتشار القوة والنفوذ الدوليين إلى المناطق الاستعمارية وشبه الاستعمارية القديمة وأخيرا، ظهور الشيوعية كقوة منافسة في الصراع حول تشكيل بنية السياسات القومية، والنظام السياسي الدولي ككل[5]

تحت تأثير هذه العوامل كلها، انتقلت المنهجيات السلوكية والوظيفية إلى ميدان السياسات المقارنة، كما بدأ تطبيق المنهجيات التجريبية في بعض دراساتها. وكما عبر عن ذلك «الموند» و«باول» أيضا في منتصف الستينات، فقد بدأت دراسات السياسات المقارنة تسعى إلى نبذ السمة الشكلية، والانتقال من مجرد الاهتمام بالقانون والأيديولوجية والمؤسسات الحكومية إلى دراسة الهياكل والعمليات المتضمنة في السياسات وصنع السياسة، مثل العمليات السياسية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والعمليات الانتخابية والاتصال السياسي والتنشئة السياسية. وكان المنهج الذي ازدهرت في ظله تلك الاتجاهات الواقعية-التجريبية هو «المنهج السلوكي» والذي أضحى يعني ببساطة. دراسة السلوك الفعلي لأصحاب الأدوار السياسية، أكثر من مجرد محتوى القواعد القانونية أو الأنماط الأيديولوجية. كل هذا بالإضافة إلى التوجه نحو الدراسات الإحصائية، والتحليل الكمي، والدراسات المسحية القائمة على العينات ودراسة الحالات[6].

فإذا كان علماء السياسة الغربيون، والأمريكيون على وجه الخصوص، قد اهتموا بتفنيد المنهجيات الماركسية والطبقية، فإن ممثلي تلك الأخيرة عملوا أيضا على تطويرها بما يمكنها من مواجهة التحدي الجديد، وطرحت

المزيد من المفاهيم والأفكار الأكثر عمقا وتحديدا. سواء في مجال التحليل «الطبقي» الكلاسيكي، أو في مجال دراسة العلاقة المعقدة بين الأمم المتخلفة والأمم المتقدمة في داخل إطار النظام الدولي.

في ضؤ ذلك، كان من الطبيعي أن تفوز الظاهرة السياسية في المجتمعات المتخلفة، في العالم الثالث، بنصيب وافر من تلك الجهود كلها:

- فظهر، من ناحية، طوفان أدبيات «التحديث» و«التنمية السياسية التي تستند إلى المقولات والمفاهيم الوظيفية والسلوكية المشار إليها، وكذلك إلى إسهامات ماكس فيبر، ودراسات «النخبة»، وما شابهها.

- وظهرت، من ناحية ثانية، تنقيحات هامة للتحليل الماركسي الطبقي سعت إلى تجاوز المقولات التقليدية، بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية المحددة والمتغيرة لبلدان العالم الثالث.

- وأخيرا ظهرت الإسهامات واسعة النطاق، والتي تعزى بدرجة كبيرة إلى مفكري العالم الثالث أنفسهم، واصطلح على تسميتها بأدبيات «التبعية» والتي ركزت على العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المتخلفة في العالم الثالث والبلد إن المتقدمة.

وفي حدود ما يمكن أن تسهم فيه كل من تلك التطورات في التأصيل النظري لموضوع «الظاهرة الحزبية» كجزء من الظاهرة السياسية ككل، في العالم الثالث، سوف يتناول هذا الفصل تلك التطورات في مباحث ثلاثة تتناول-على التوالي-نظريات التنمية السياسية وتطوراتها، ونظريات ومفاهيم التحليل الطبقي، ثم أفكار وأدبيات مدرسة التبعية.

المبحث الأول:
أفكار التنمية السياسية وتطوراتها

ينتسب قدر غالب من الدراسات المعاصرة التي تعالج الظاهرة السياسية في البلاد المتخلفة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، إلى أدبيات «التنمية السياسية». وإذا كانت تلك الأدبيات قد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ منتصف الخمسينيات على وجه الخصوص، معبرة في ذلك الحين- عن تطور نظري ومنهاجي محدد في ميدان«السياسات المقارنة»-كما سبقت الإشارة إليه، فإن التطورات الفعلية على أرض العالم الثالث، في العقود

الثلاثة الأخيرة، وكذلك التحديات النظرية والمنهجية للمدارس الأخرى في التنظير والتحليل، فرضت-بدورها-تغييرات هامة على أدبيات التنمية السياسية، لم يعد معها بإمكاننا اليوم أن نتحدث عن تلك الأدبيات، أو أن نستخدم مفرداتها، بنفس الصياغات أو المفاهيم، التي ظهرت فيها.

وسوف يسعى هذا المبحث لاستعراض أفكار التنمية السياسية وتطوراتها المعاصرة، باعتبارها تقدم إطارا نظريا، وأدوات منهاجيه، تسهم-مع غيرها-في معالجة وتحليل الظاهرة موضع البحث، أي الظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة.

أولا: التنمية السياسية من الخمسينات إلى السبعينات

ابتداء، ينصرف الحديث عن أفكار «التنمية السياسية»، في الأغلب الأعم منه، خصوصا في مراحلها الأولى، إلى إسهامات مجموعة من العلماء الأمريكيين الذين ضمتهم-على وجه الخصوص-«لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية SSRC الأمريكي برئاسة جابرييل ألموند. ولقد تعرضت أدبيات التنمية السياسية، لدى نشأتها، لمؤثرين: الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية[7]. من جانب، والأيديولوجية «التنموية»[8] من جانب آخر. وأدت هذه الخلفية الثقافية إلى نمو الأدبيات السلوكية بخصوص التنمية الساسة، ممثلة انتقالا هاما من المرحلة الشكلية القانونية، بما انطوى عليه ذلك من التحول في المنهجية من المتغيرات القانونية والمؤسسية إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وكانت القضية المحورية هي كيفية إحداث «تنمية سياسية» في الدول الجديدة «في أفريقيا وآسيا بشكل يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها. هذا التركيز، على التحرك نحو الديمقراطية الليبرالية كان مجرد جزء من نظرية أشمل لـ «التحديث» Modernization قائمة على التفرقة بين الحداثة والتقليدية في كافة العلوم الاجتماعية، وهو التقسيم الذي استند إلى أفكار«فيبر» حول «التقليدية» كحقيقة سابقة على الدولة، وعلى العقلانية، وعلى التصنيع[9].

وبعبارة أكثر تحديدا يمكن القول، ابتداء وكمدخل للتعريف بالتنمية السياسية، إنها-كحقيقة فكرية-تمثل إسهام علم السياسة في نظرية «التحديث»، التي تقاسمتها كافة فروع العلوم الاجتماعية والتي طرحت

افتراضاتها النظرية الواسعة حول المجتمعات المتخلفة.

التحديث والتنمية السياسية:

من الناحية التاريخية، يشير «التحديث» إلى عملية التغير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، ثم انتشرت إلى بلاد أوروبية أخرى، كما انتشرت-في القرنين التاسع عشر، والعشرين-إلى قارات أمريكا الجنوبية، وآسيا، وأفريقيا[10].

وقد تركز جانب هام من التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع والسياسة الغربيون للتحديث حول علاقة الإنسان بالبيئة-أساسا، فعرف «بلاك» التحديث بأنه: «العملية التي يمكن بمقتضاها مواءمة المؤسسات النامية تاريخيا، مع الوظائف المتغيرة باضطراد، والتي تعكس التزايد غير المسبوق في المعرفة الإنسانية، مما يسمح للإنسان بالسيطرة على البيئة التي يعيش فيها، وهو ما صحبته الثورة العلمية [11]. ويرى «دانكوارت روستو» أن التحديث هو «عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر» [12] وفي هذا السياق، ربما كانت أكثر الأبعاد «درامية» في التحديث، تتمثل في الثورة التكنولوجية التي حملت معها اتجاهات هامة في مجالات التصنيع، والتنمية الاقتصادية، والاتصال[13].

أيضا، تتسم المجتمعات الحديثة بدرجة عالية من التمايز والتخصص فيما يتعلق بأنشطة الأفراد، والأبنية المؤسسية. ولا يتحدد التجنيد لتلك الأنشطة والمؤسسات في المجتمعات الحديثة بأي إطار ثابت من علاقات «القرابة» أو بطائفية إقليمية أو بطبقة اجتماعية، ويرتبط هذا كله بنمو مؤسسات مثل «الأسواق» في الحياة الاقتصادية، و «التصويت» و «النشاط الحزبي» في السياسة، والتنظيمات والآليات البيروقراطية في معظم الميادين العامة[14].

في ضوء تلك التعريفات، تتعلق التنمية السياسية بالتحديث في المجال السياسي، مما جعل البعض يتحدث أيضا عن «التحديث السياسي»، ويصبح المفهومان-بالتالي-(أي مفهوم التحديث، والتنمية السياسية) متمايزين تحليليا،

ولكنهما متداخلان فعليا، الأمر الذي يسمح بالحديث عن وجود «علاقة ديالكتيكية بين الظاهرتين»، فالنخب السياسية في سعيها-جزئيا-لتعظيم قوتها وسلطتها، قد تسعى إلى تحقيق عمليات التحديث، والإسراع بها، في داخل مجتمعاتها. وفي المقابل، فإن قوى التحديث تؤثر-في نفس الوقت-على سلوك وسياسات النخب الحاكمة. وكما يقول «بايندر»: «إن وجهة النظر التي تلقى قبولا واسعا، هي أن السياسة كانت بالأساس استجابة للقوى التاريخية للتحديث. أما في خارج أوروبا، فإن النظرة السائدة هي العكس، فليست السياسة استجابة للتحديث، ولكنها-بالعكس-هي سبب التحديث[15].

وإذا كانت التغييرات الممكن إحداثها، يمكن أن تتم بسهولة نسبية في المجالات المرتبطة بالبيئة الطبيعية (آي المجالات التكنولوجية والاقتصادية) فإن الأمر لا ينطبق على النظام الاجتماعي-السياسي. وتميل نظم الحكم التقليدية إلى مقاومة التغييرات الجذرية في تلك المجالات. ولذا فإن المطالبة بالمساواة والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، عادة ما تكون هي آخر القضايا التي تتم مواجهتها. ولذلك، فإنه إذا أريد للتنمية السياسية أن تأخذ مجراها، فإنها يجب أن تتضمن القدرة على التغيير المستمر، فيما يتعلق بتلك القضايا الاجتماعية والسياسية خاصة[16].

على أن التحديد الدقيق لمفهوم «التنمية السياسية» كان في ذاته محلا لاختلافات واجتهادات واسعة، الأمر الذي حدا بـ «لوسيان بآي» إلى أن يعدد-في دراسته المسحية لادبيات التنمية في منتصف الستينات-عشر تعريفات مختلفة للتنمية السياسية. ولسنا هنا بالطبع بصدد تعداد تعريفات التنمية السياسية، ولكن ما يهمنا قوله هنا، هو أن تعبير أدبيات التنمية السياسية، خصوصا في الفترة من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات عن مفاهيم نظرية التحديث، القائمة على مقابلة التقليدية بالحداثة، انطوى على الاعتقاد بأن جوهر التنمية إنما يتمثل في تحول المجتمعات المتخلفة من الحالة التقليدية إلى الحالة «الحديثة»، الأمر الذي يمثل مجرد «مشكلة فنية». ونظر إلى ذلك الانتقال على انه يتم في شكل تقدم خطى، وإحدى ومبسط، لابد من أن يتجه-بالتحديد-نحو النموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية.

على أن التطورات التي حدثت على أرض الواقع، في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تمثلت في عجز النظم السياسية القائمة فيها، ليس عن تحقيق التغير المنشود نحو تحديث مؤسساتها وممارساتها السياسية، ومحاكاة الأنماط الغربية فحسب، وإنما أيضا عن مجرد البقاء أو الاحتفاظ بقدرتها على أن «تحكم»، حمل تأثيراته إلى أدبيات التنمية السياسية. وكان عالم السياسة الأمريكي «صمويل هنتينجتون»بالذات، أبرز المعبرين عن هذا التحول، حيث عكست كتاباته الانتقال من التأكيد «الديمقراطية» إلى التأكيد على «النظام العام»Public Order[17]

واستنادا إلى مجمل دراسات «التنمية السياسية»،[18] فإن المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التي يفترض أن يسعى إليها المجتمع، إنما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي: «المساواة» و«التمايز» و«القدرة» المساواة، Equality بمعنى أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية، وتنطبق على جميع الأفراد فيه بغض النظر عن اختلافاتهم في الدين أو الطبقة أو الأصل العرقي. وأن يكون تولي المناصب العامة في هذا المجتمع قائما على الكفاية والتفوق والقدرة على الإنجاز وليس على اعتبارات ضيقة أخرى مثل القرابة والنسب والعلاقات الشخصية. كما يعني أيضا تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في وضع السياسات العامة في اختيار الأشخاص لتولي المناصب العامة. والتمايز Differentiation بمعنى التخصص والفصل بين الأدوار، وكذلك بين المؤسسات والاتحادات في المجتمع الآخذ في التحديث. فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية السياسية كلما زاد تعقد الأبنية فيه، وكلما تزايد عدد الوحدات السياسية والإدارية. والقدرة: Capacity فإنها تعني ضرورة توافر قدرات معينة للنظام السياسي، مثل قدرته، ليس فقط على إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وإنما أيضا على الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة. وكذلك قدرته على الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع.

وفي سياق عملية التنمية السياسية يواجه المجتمع ما اصطلح دارسو التنمية السياسية على تسميته بـ«أزمات» التنمية السياسية، أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسية حلها، وهي أزمات. الهوية-والشرعية-

والمشاركة-والتغلغل والتوزيع. أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.

أزمة الشرعية: تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات. وقد يستند هذا السند أو الأساس إلى الطابع «الكاريزمي» أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين، أو الأعراف أو التقاليد أو ا لقانون.

أزمة المشاركة: أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم. مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين. وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

أزمة التغلغل: أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، وكذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

أما أزمة التوزيع، فتتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية. وفي تلك الأزمة يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد وتثور مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع.

وفضلا عن مقومات التنمية «وأزمات» التنمية، يتحدث دارسو التنمية السياسية أيضا عن تسلسل أو سياق حل أزمات التنمية Development sequence وأثر ذلك على التطور التاريخي للنظم السياسية. فإحدى مشكلات المجتمعات المتخلفة (أو الأخذة في النمو) في العالم الثالث هي أنها تكاد تواجه أزمات التنمية السياسية كلها في وقت واحد، في حين أن البلاد المتقدمة في أوروبا وأمريكا غالبا ما واجهت تلك الأزمات بشكل متوال. كما أن ترتيب مواجهة هذه الأزمات، غالبا ما يطبع النظم السياسية وتطوراتها.

ولذلك فإن البلاد التي بلورت «هويتها» القومية وتوصلت إلى تسليم «بشرعية» نظامها، قبل أن تواجه بمطالب «المشاركة» في الشؤون العامة، تختلف بوضوح-على سبيل المثال-عن تلك البلاد التي ثارت فيها قضية المشاركة الشعبية قبل أن تستقر فيها شرعية المؤسسات العامة، أو تحقق فيها الحكومة التغلغل إلى كافة أنحاء المجتمع.. . وهكذا[19].

إسهامات هنتينجتون

تستلزم إسهامات صمويل هنتينجتون ضمن أدبيات التنمية السياسية في الستينات اهتماما خاصا هنا، ليس فقط لأنها ساعدت بقوة على التركيز على قضايا «الاستقرار» و«النظام العام» و«المؤسسية»على نحو يختلف عما ساد في الأدبيات السابقة عليها، وإنما أيضا لأنها تقدم-بإسهاماتها تلك-إطارا نظريا متميزا لتحليل الظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة. وفي هذا الإطار يرى هنتينجتون أن أبعاد التحديث السياسي يمكن أن تتلخص تحت ثلاثة عناوين أساسية، أولها: ترشيد السلطة، بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة (الدينية، والعائلية، والعرقية) سلطة سياسية موحدة، وعلمانية وقومية. وثانيها، تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف. وثالثها. المشاركة المتزايدة في السياسة، من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع [20].

- من الناحية الثانية، يصوغ هنتينجتون رؤيته لأولوية توافر «النظام العام» والاستقرار السياسي في المجتمع موضحا «أن أكثر المعايير السياسية أهمية في التمييز بين البلاد المختلفة ليس هو «شكل» الحكم، وإنما هو «درجة» الحكم. والفارق بين الديمقراطية والديكتاتورية أقل من الفارق بين البلاد التي تتضمن سياساتها الإجماع والجماعية والشرعية والتنظيم والفعالية والاستقرار، من ناحية، وبين تلك البلاد التي تعاني من القصور في كل تلك الجوانب من ناحية أخرى. والدول الشيوعية والدول الليبرالية الغربية، تنتمي كلتاهما بشكل عام إلى النظم السياسية الفعالة وليس الضعيفة. وفي معرض تقييم فكرة وجوب قيام الحكومات على انتخابات حرة وعادلة، في البلدان المتخلفة يرى هنتينجتون أن مثل هذه الصيغة في عديد من المجتمعات الآخذة في التحديث غير ملائمة»فلكي تكون الانتخابات

مجدية لابد من افتراض وجود مستوى معين من التنظيم السياسي. وليست المشكلة هي أجراء الانتخابات وإنما هي تكوين التنظيمات. وفي عديد من البلدان الآخذة في التحديث، إن لم يكن في أغلبها، تستخدم الانتخابات فقط لدعم القوى الاجتماعية المشتتة والرجعية، ولتحطيم بناء السلطة العامة». والمشكلة الأساسية في رأيه ليست الحرية Liberty ولكنها مشكلة خلق نظام عام شرعي Legitimate Public Order. فبإمكان الإنسان أن يحصل على النظام العام بدون الحرية، ولكنه لا يمكن أن يحصل على الحرية بدون النظام العام. ويجب إنشاء السلطة وإقرارها، قبل الشروع في الرقابة عليها.. وفي سعيه لتوضيح ما يسميه التحلل Decay الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث، يقرر هنتينجتون-من الناحية العملية-أن حدوث بعض مظاهر التحضر، والتعليم والتصنيع وزيادة الدخل الفردي، واتساع وسائل الإعلام الجماهيري... لم يعن-بالضرورة-التحول إلى بعض المظاهر الأخرى المرتبطة بالتحديث السياسي مثل الديمقراطية والاستقرار والتمايز البنائي، وأنماط الإنجاز، والتكامل القومي. ولقد كانت تلك الأمور موضع تفاؤل من جانب بعض الدارسين الغربيين في الخمسينات حيث نشأت موجة تنسب إلى النظام السياسي صفات يفترض أن تكون أهدافه النهائية أكثر منها صفاته الفعلية. ولكن حدث، من الناحية الواقعية، أنه بدلا من الاتجاه نحو التنافسية والديمقراطية حدث «تحلل» للديمقراطية وتوجه نحو النظم العسكرية الاوتوقراطية ونظم الحزب الواحد. وبدلا من الاستقرار حدثت انقلابات وحركات تمرد عديدة. وبدلا من ترسيخ قوميات موحدة، وبناء الأمم.. . حدثت صراعات عرقية وحروب أهلية متكررة، وبدلا من الترشيد والتمايز المؤسس، حدث-بالتدريج-تحلل للتنظيمات الإدارية الموروثة عن الحكم الاستعماري، وحدث إضعاف وتمزيق للتنظيمات السياسية التي نمت في غمار معركة الكفاح من أجل الاستقلال[21].

- وعند هذه النقطة، يطرح هنتينجتون ضرورة تحقيق «الاستقرار» أو «النظام العام»، عن طريق أيجاد المؤسسات السياسية (مثل الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون أن تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار، وتحطيم النظام العام، وانتشار العنف والفساد، وبعبارة أخرى، تصبح التنمية السياسية مرتبطة-لدى هنتينجتون-بالعلاقة بين

المؤسسية السياسية-من ناحية-والمشاركة السياسية-من ناحية أخرى-.

نقد أدبيات التنمية

تعرضت أدبيات التنمية السياسية، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات خاصة لانتقادات عديدة، سواء من حيت توجهها الأيديولوجي أو منهاجيتها، أو جدواها العملية. فهي، من حيث توجهها الأيديولوجي تتحيز للنموذج الغربي الرأسمالي للتنمية، وتجعل من التحديث مرادفا للتغريب Westernization، وتجعل من المجتمع الغربي الحديث الهدف النهائي لتطور الأمم الأخرى.

ومن ناحية أخرى، تسعى أدبيات التنمية السياسية إلى تكريس الأوضاع القائمة في البلدان المتخلفة، عن طريق دعم مواقع النخب الحاكمة، والنظر إلى «النظام العام» وكأنه الغاية وليس الوسيلة للمجتمع الفاضل، اعتبار لمحاولة قياس «تكلفة» الحفاظ على ذلك النظام.

أما من حيث المنهجية، فإنها، إلى جانب تشبثها بمفردات المنهجية الوظيفية، ومفهوم «النظام» الذي لا يلائم بالضرورة المجتمعات المتخلفة، أهملت أو تجاهلت كلا من البعد التاريخي، والبعد الاقتصادي كمتغيرات أساسية للتحليل. ثم إنها، فوق هذا كله، فشلت في تفهم واقع وآثار التفاوت البشع في الثروة بين من يملكون ومن لا يملكون في المجتمع الدولي، وبالتحديد: بين بلاد الغرب الصناعية، وبين الغالبية العظمى من دول العالم الثالث.

وأخيرا، فإن أدبيات التنمية السياسية، بما تحتويه من مفاهيم تجريدية وكلية، لم يكن من الممكن أن تسهم في تقديم سياسات عملية محددة. لذا، وبحثا عما يمكن أن نسميه وظيفة «كفاحيةد» لأدبيات التنمية والتحديث سعى أصحاب تلك الأدبيات إلى بلورة مفاهيم تجريبية وجزئية، تساعد على وضع سياسات محددة، بحيث يصير علم السياسة من تلك الزاوية، ليس مجرد أداة للتحليل النظري لدى علماء السياسة في أبراجهم العاجية وإنما أداة لوضع السياسات واتخاذ القرارات، لدى ذوى السلطة وأصحاب القرار.

لقد كانت تلك العوامل كلها وراء التطور الذي اتسمت به أدبيات التنمية

السياسية في السبعينات، والتي تركزت-بدرجة رئيسة-حول منهاجية «السياسة العامةد» وما ارتبط بها من حديث عن «الاقتصاد السياسي للتنمية» كتعبير، ليس عن رفض أو نقض لأفكار التنمية السياسية في الخمسينات والستينات، وإنما عن محاولة لتلافي عيوبها، وليس عن إذعان أو تأثر بأدبيات التحليل الماركسي الطبقي، وأعمال مدرسة التبعية، وإنما عن تجاهل لها وتقديم بديل عنها. وفي هذا السياق، سوف ننتقل للإشارة السريعة إلى أدبيات التنمية السياسية كما تبلورت في السبعينات تحت عنوان «السياسة العامة»Public Policy-على نحو خاص.

منهاجية السياسة العامة

وفقا لمصطلحات ممثلي تلك المنهاجية، تعبر «السياسة العامة» عن الأهداف التي يرغب النظام السياسي في تحقيقها، والوسائل التي يعتقد أنها كفيلة بتحقيق تلك الأهداف[22]. وينظر إلى منهاجيه السياسة Policy Approach على أنها تمثل مرحلة جديدة، تالية على السلوكية في تطور العلوم السياسية. فإذا كانت المرحلة الشكلية-القانونية قد أكدت على أهمية الدولة والمؤسسات، وأكدت المرحلة السلوكية على أهمية النظام السياسي، وعلى المدخلات مثل التنشئة السياسية، والثقافية السياسية، ونظم القيم (أي البيئة الاجتماعية النفسية للنظام السياسي) فإن منهاجية السياسة العامة تمثل-من نواح عديدة-النتاج الديالكتيكي لنقيضي «المؤسسية» و«السلوكية» في علم السياسة. وعلى ذلك، فإن «تحليل السياسة» يمثل تغيراً هاماً في النقاط التي يركز عليها علماء السياسة من زاويتين: الأولى، أنها تنقل التركيز الذي ساد الستينات من المدخلات إلى المخرجات. والثانية، أنها تنقل التركيز من المستوى الكلي للسياسة Macro Politics ذي السمة التجريدية والتحليلية، إلى التحليل الجزئي Micro Politics ذي السمة التجريبية والسياقية[23]. كذلك تقدم منهاجيات السياسة العامة الإطار النظري ذا الطابع العملي الذي افتقده دارسو التنمية السياسية طويلا. والسياسة العامة تعبر، من تلك الزاوية، عن انتقال الاهتمام من النظام الذي تصاغ السياسة العامة في داخله، إلى استراتيجية النشاط السياسي. ومن هذه الزاوية، على وجه الخصوص، تكتسب منهاجية السياسة العامة

أهمية خاصة بالنسبة للبلاد المتخلفة، التي يكاد يتطابق فيها تعريف السياسة العامة مع نشاط الدولة State Activity لما تضطلع به الدولة في غالبية تلك المجتمعات، من دور أساسي. بل إن هذا الدور المتزايد للدولة وللنظام السياسي يبدو متسقا مع المسار العام للتطور التاريخي للتحديث، وكما يشير «الموند»

و«باول» بحق، فبالرغم من أن التنمية السياسية تؤثر في العمليات الاقتصادية والاجتماعية للتحديث وتتأثر بها، إلا أنها اتجهت تاريخيا لتأخذ دورا أكثر محورية.

وعلى ذلك، وبالنسبة لبريطانيا، أول البلاد التي عرفت التحديث، فإن أكثر مبادرات الإبداع آتت من المجتمع والاقتصاد، ولعب النظام السياسي دورا ميسرا. وفي الجيل الثاني من البلاد المتقدمة في الجزء الغربي من القارة الأوروبية (فرنسا وألمانيا على سبيل المثال) لعب النظام السياسي دورا أكثر أهمية في التحديث الاقتصادي والاجتماعي. أما فيما بين البلاد التي عرفت التحديث بعد ذلك، مثل روسيا واليابان، فإن دور السياسة اكتسب أبعادا مسيطرة» [24].

لهذا الاعتبارات المنهجية والعملية، كان من الطبيعي أن يولي العديد من دارسي السياسة، ودارسي التنمية السياسية على وجه الخصوص، وجوههم شطر علم الاقتصاد، ينقبون في مناهجه وادواته ومفرداته، كخطوة أساسية لصياغة أفكار ومنهاجيات السياسة العامة. والتراث الاقتصادي الكبير في تحليل السياسات يساعد على تفسير مكانة الاقتصاد باعتباره أكثر العلوم الاجتماعية تقدما بمصطلحات نظرية التنمية. وتلك الدقة المتزايدة، والتأكيد الأضيق على السياسة والاختيار، هي ما جعلت الباحثين يشعرون بالحاجة إلى إحلالها محل تجريدية الستينات. «إن نظرية التنمية السياسية في الستينات يمكن أن توصف باعتبارها تفسيرا يغطي عددا واسعا من الحالات مع قوة تفسيرية ضئيلة، أما المنهاجيات الجديدة ذات التوجه نحو السياسة والتي سادت في السبعينات، فتمثل محاولة لتقديم شكل من التحليل يغطي حالات قليلة مع قوة تفسيرية أكثر فعالية» [25]. ومن هنا كان الحديث عن «إعادة اكتشاف» علماء السياسة الأمريكيين للاقتصاد وعن «الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية» كتطور ملازم لظهور أدبيات السياسة العامة.

ثانيا: التنمية السياسية كإطار لتحليل الظاهرة الحزبية:

قدمت أدبيات التحديث والتنمية السياسية الإطارات النظرية، والأدوات المنهاجية المتعددة-سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لدراسة الظاهرة موضع البحث، أي: الظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة. وإذا كانت التطورات التي شهدتها أدبيات التنمية السياسية في السبعينات، وحتى اليوم، والتي تدور بالأساس حول دراسات «السياسة العامة» و«الاقتصاد السياسي» لا تعكس مباشرة الارتباط الوثيق بالظاهرة الحزبية، فالواقع هو أن تلك الأدبيات تحمل من عناصر الاستمرارية مع ما سبقها من أفكار التنمية السياسية، ما يجعلها-من حيث الجوهر-تنطوي على نفس الارتباط العضوي، النظري والمنهجي، بالظاهرة الحزبية، بل وتضيف ما هو جديد بشأن معالجة تلك الظاهرة في البلاد المتخلفة.

بمكن القول، إن معالجة أدبيات التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة تمت من خلال مداخل عديدة، لا شك في أن أبرزها يتمثل في مفهوم «أزمات التنمية السياسية» وفكرة (المؤسسية) وكذلك أفكار «النخبة» و«الكاريزما» وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية: Patron-Client. Relations.

ولقد دارت الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية، والأحزاب في البلاد المتخلفة-من ناحية أخرى. حول محورين: أولهما، هو أثر أزمات التنمية في نشأة، وتطور، وتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد المتخلفة. والمحور الثاني هو دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية.

من الناحية الأولى، قدمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز النظريات التقليدية في نشأة الأحزاب السياسية، وتطورها. وأمام عدم تلاؤم الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية والنظم الانتخابية، مع الظواهر الحزبية التي شهدها العالم غير الأوروبي، خصوصا البلدان المتخلفة، ربطت نظرية التحديث وأدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات، وظهور وتطور الأحزاب في العالم الثالث. وإذا كان مفهوم الأزمات يعبر عن مواقف معينة في التطور التاريخي تمر بها النظم السياسية في أثناء انتقالها من الأشكال التقليدية، إلى الأشكال الأكثر تطورا، وإذا كان من المفترض أن الطريقة التي تتلاءم بها النخب السياسية مع تلك الأزمات يمكن أن تحدد

نوع النظام السياسي الذي ينمو، فقد نظر إلى تلك الأزمات، ليس على أنها تقدم فقط السياق الذي تظهر فيه الأحزاب للمرة الأولى، ولكنها تتجه لأن تكون عاملا حاسما في تحديد نمط التطور الذي سوف تتبعه تلك الأحزاب. ومن بين الأزمات السياسية الداخلية العديدة، التي تمر بها الأمم في أثناء الفترات التي شهدت تكوين الأحزاب السياسية، نظر إلى ثلاث أزمات على أنها ذات تأثير حاسم على تشكيل الأحزاب، وهي أزمات: الشرعية، والتكامل والمشاركة. وهي أزمات، يلاحظ أنها-في البلاد الآخذة في النمو تتقارب، بل إنها قد توجد في وقت واحد في حين أنها-في مجتمعات أخرى تعاقبت، وفي فترة زمنية أطول[26].

وترتبط بهذا-في الواقع-الإسهامات التي قدمت في نطاق أدبيات التحديث والتنمية حول الظروف «التحديثية» التي تدفع نحو المشاركة السياسية ونحو تبلور الظاهرة الحزبية في المجتمعات المتخلفة، متعدية الحدود الثقافية والقومية، مثل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كظهور طبقات المنظمين، والمهنيين المتخصصين، والتغيرات التكنولوجية التي تساعد على زيادة تدفق المعلومات واتساع الاتصالات بشكل عام، والآثار الناجمة عن التحضر، والعلمانية، وتطور النظام التعليمي.

وفي هذا الإطار أيضا، فرضت ظاهرة «الحزب الواحد» في البلاد المتخلفة نفسها على نظريات التحديث والتنمية السياسية، وإن ظل أحد الانتقادات الأساسية لتلك النظريات أنها-بحكم تحيزها العرقي والأيديولوجي-عاجزة عن التوغل كثيرا في تفسير تلك الظاهرة. فأدبيات التنمية السياسية والسياسة العامة، تجد كثيرا من أصولها في تقاليد «التعددية» في علم السياسة الغربي والأمريكي، والتي تبنى على السلوك السياسي الملحوظ والظاهر وعلى القضايا الرئيسة التي تولد صراع المصالح، متغافلة عن العناصر والتوجهات «غير المنظورة» في التحليل السياسي، وهي أمور ذات أهمية بالغة في العالم الثالث، ليس فقط على الصعيد الداخلي، وإنما أيضا في علاقاته الخارجية بالمنظمات والقوى الدولية[27]. كذلك هناك قدر ضئيل للغاية من الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية في أغلب بلدان العالم الثالث، حيث تنظر الجماعات المتنافسة إلى السياسة بمنطق المباراة الصفرية (أي الانتصار المطلق، أو الهزيمة المطلقة)المطلق

في حين أن الموارد المتاحة في تلك المجتمعات-بأوسع معاني كلمة موارد-محدودة جدا، وتسودها جماعات نخبوية لصنع القرار، مما يثير التساؤل حول مدى ملاءمة أفكار التعددية لتلك المجتمعات، التي يسود فيها احتكار النخب لعملية صنع القرار.

ومع هذا كله، قدمت أدبيات التحديث والتنمية إسهاماتها العامة حول الشروط المحددة لنظم الحزب الواحد في العالم الثالث، سواء من حيث مشروعية اعتبارها حزبا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، أو من حيث اختلاف شروط قيامها عن الخبرة التاريخية للأمم الغربية، والظروف السابقة للاستقلال التي تحكمت في النظم الحزبية، والإيقاع التاريخي المتسارع، الذي يحكم قيام نظم الحزب الواحد. بل إن الحديث عن الأحزاب في العالم في كثير من أدبيات السياسة المقارنة، ذات التوجه التنموي، لا يأتي إلا في سياق الحديث عن الحزب الواحد، خاصة باعتباره مرتبطا بالمراحل الأولى لـ «بناء الأمة» (28).

على أن الإسهامات الأكثر شيوعا لمنهاجية التحديث والتنمية السياسية، فيما يتعلق بالظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة، إنما تدور حول دور الأحزاب كأدوات أو وسائل للتنمية والتحديث، حيث تعتبر-بتلك الصفة-واحدة، مع أدوات أخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة الكاريزمية، تسهم في حل «أزمات التنمية» وعلى رأسها أزمة التكامل القومي، وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية. بل أحيانا ما نظر إلى الأحزاب باعتبارها أهم أدوات التحديث، على الإطلاق، في المجال السياسي. ويعزى هذا إلى أن الأحزاب السياسية نفسها «ترتبط تاريخيا بتحديث المجتمعات الأوروبية»، كما أنها-بأشكالها المختلفة: الإصلاحية، والثورية، والقومية، أضحت أدوات التحديث في المناطق المتخلفة. وعلى ذلك، فالحزب السياسي قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة، التي يعزى اختيار نمط التحديث الذي تأخذ به، إلى الأحزاب نفسها» (29). وفي حين أن الأدبيات السلوكية والوطنية في السياسات المقارنة تنسب للأحزاب-بشكل عام-أدوارا تتعلق بالتنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، وصياغة وتجميع المصالح، فإن أدبيات التنمية السياسية، على وجه التحديد، تركز-بشكل خاص-على دور الأحزاب في التنشئة السياسية، على أساس أن هذا الدور هو الأكثر بروزا

للأحزاب في العالم الثالث، وهو دور ينطوي عليه ضمنا، دور الأحزاب في حل أزمات المشاركة أو التكامل أو الشرعية.[30]

كذلك، فإن أفكار النظام العام، والمؤسسية، سواء في أصولها في الستينات، أو في إمداداتها داخل منهاجية السياسة العامة تقدم-فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الحزبية-تركيزا هاما على البعد المؤسسي لتلك الظاهرة، وعلى الدور الذي تلعبه في تنظيم عملية المشاركة السياسية[31]، وكما يرى هنتينجتون، فإن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية، بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الأفراد في السياسة، والذي يتأثرون بمقتضاه في وحدات سياسية واسعة النطاق بأكثر مما تتميز بآي شئ آخر. وفي المجتمعات التقليدية، قد تكون المشاركة السياسية واسعة على مستوى القرية، ولكنها تظل، على أي مستوى آخر فوق القرية-مقصورة على مجموعات ضئيلة للغاية. كذلك فإن المجتمعات التقليدية واسعة النطاق قد تتمتع بمستويات عالية نسبيا من السلطة المرشدة، ومن التمايز الهيكلي، ولكن تظل المشاركة السياسية-مرة أخرى-مقصورة على النخب الأرستقراطية والبيروقراطية الضئيلة نسبيا. ونتيجة لذلك، فإن أهم نواحي التحديث السياسي تتمثل في المشاركة السياسية فوق مستوى القرية أو المدينة من جانب الجماعات الاجتماعية من خلال المجتمع، ومن خلال تنمية مؤسسات سياسية جديدة، على رأسها الأحزاب السياسية، وذلك بغرض تنظيم تلك المشاركة[32]. وبتعبير هنتينجتون أيضا، فإن الأحزاب تقدم أساسا أو قاعدة للمشاركة السياسية، تختلف في أهميتها تبعا لتطور المجتمع، فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث، تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية (مثل علاقات السيطرة والتبعية Patron-Client والجماعات المحلية) إلى قواعد أكثر عصرية (مثل الطبقة، والحزب)، وهو ما يعني (رقيا) في مستوى المشاركة نفسه[33].

أيضاً يرى هنتينجتون-في سياق دراسته للمشاركة السياسية لدى الطبقات الفقيرة في المجتمعات المتخلفة-أن الأحزاب السياسية تمثل أهم التنظيمات، واسعة النطاق، التي يمكنها تحقيق هذا الهدف، مقارنة-على سبيل المثال-بالتنظيمات ا لنقابية.

من ناحية أخرى، فإن إسهامات هنتينجتون حول «المؤسسية» وأهميتها

في البلاد المتخلفة، تسهم-بعمق-في تحليل الأحزاب «كمؤسسات». وتكفي هنا الإشارة إلى تحليل الحزب كمؤسسة سياسية، سواء من حيث علاقته بالقوى الاجتماعية التي يمثلها، أو من حيث قدرته على بلورة «المصالح العامة» للمجتمع، أو من حيث توافر معايير المؤسسية لديه. ويجمل هنتينجتون تلك المعايير في أربعة معايير أساسية: مرونة الحزب أو تصلبه-تعقيد البنيان الحزبي أو بساطته-استقلالية الحزب أو تبعيته-ثم ترابط الحزب أو تفككه[34].

على أن إسهام منهاجية السياسة العامة، في إلقاء الضوء على الظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة، لا يقتصر فقط على ما تتضمنه من عناصر الاستمرارية مع الأدبيات السابقة عليها، وإنما أيضا على ما تنطوي عليه من تركيز على قضية «الاختيار» في البلاد المتخلفة، حيث تصبح هذه القضية-وبسبب محدودية موارد المجتمع المتخلف-قضية سياسية، وليست مجرد خيارات اقتصادية مجردة. وبالتالي يكون السعي للتوصل إلى (إجماع عام) بشأن القيم والقواعد، مسألة في غاية الأهمية. وهنا، يلعب الحزب دوره كأحد «الموارد المؤسسية» التي تسهم في تشكيل السياسة العامة، وتقرير الخيارات الأساسية لمجتمع[35].

ولقد شكلت مفاهيم التنمية السياسية، باتجاهاتها المتعددة، الإطار النظري الأساسي الذي استند إليه العديد من الدراسات التي ركزت على مفاهيم القيادة الكاريزمية، والنخبة (بمختلف فروعها) وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية Patron-Client Relationsالشخصية لدى معالجتها للأوضاع السياسية في البلاد المتخلفة، بما في ذلك الظاهرة الحزبية فيها.

فمفهوم الشخصية الكاريزمية، الذي نقله ماكس فيبر إلى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية، تلقفه العديد من دارسي التنمية السياسية الأكثر تأثرا بـ «فيبر» ليكون محورا لدراساتهم حول الدور الذي يمكن أن تلعبه القيادة الكاريزمية في التنمية السياسية، بكافة أبعادها. وفي هذا الإطار نظر إلى التنظيم الحزبي باعتباره أحد أوجه التعبير عن إضفاء الطابع المؤسسي على القيادة الكاريزمية، أو ما يسميه ماكس فيبر Reutilization of the Charisma ويصير الحزب-في هذه الحالة-معبرا عن شرعية القائد الكاريزمي، وموضعا لمباركته، ثم إنه يصير-وذلك هو الأهم-عنصر

استقرار للنظام الاجتماعي السياسي، ولمجس التحول من نمط السلطة الكاريزمية إلى السلطة القانونية أو العقلانية.

واحتل مفهوم «النخبة» Elite مكانا محوريا في أدبيات التحديث والتنمية السياسية، وإمداداتها المعاصرة، سواء من حيث تطور النخب (البيروقراطية، والعسكرية، والتكنوقراطية، والمثقفة): في غمار عمليات التحديث والتنمية، أو من حيث الدور الذي تلعبه في الإسراع بتلك العمليات أو عرقلتها. ولا شك في أن هذا الاهتمام العميق بمفهوم «النخبة» من جانب أدبيات التحديث والتنمية، ذات التوجه السلوكي والوظيفي، إنما يرتبط بشكل مباشر بحقيقة أن مفهوم النخبة ظهر في الأساس كرد فعل لنظرة ماركس عن «الطبقة الحاكمة»، حيث رأى فيه المفكرون الذين طرحوه (وبالتحديد: باريتو، وموسكا، وميتشلز) بديلا عن مفهوم الطبقة الحاكمة، وتجريدا له من كل-أو اغلب- مضامينه الاقتصادية، وأنه يقدم-عوضا عن ذلك-نظرية عملية في تفسير المجتمعات. ولم تنطو أدبيات السياسة العامة على استمرارية مع الطابع النخبوي لدراسات التنمية فقط، وإنما أيضا عمقت من ذلك الطابع وسادت كتابات السياسة العامة المبالغات والأوهام حول «القدرة الكلية» للبيروقراطية والتكنوقراطية[36].

على أن الالتقاء بين مفهومي «النخبة» و«التنظيم الحزبي» سبق في الواقع-دراسات التنمية السياسية بوقت طويل. وفي واحد من أهم وأقدم الأعمال الكلاسيكية عن «الأحزاب السياسية» طرح روبرتو ميتشلز مقولته عن «القانون الحديدي للاوليجاركية» في كتابه الذي صدر لأولى مرة عام1911، والذي انصب بالأساس على دراسة العمليات والعلاقات «داخل التنظيم الحزبي» [37] ووفقا لما رآه ميتشلز، فإن «التنظيم الحزبي»-بذاته- يؤدي بالضرورة إلى حكم الأقلية، نتيجة تركيز القوة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، وليس تشتيت أو توزيع تلك القوة. ودلل ميتشلز على صحة مقولته بالاستناد إلى دراسة الأحزاب الاشتراكية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وخصوصا الحزب الاشتراكي ا لألماني.

في ضوء هذا كله، تكون أدبيات النخبة السياسية في البلاد المتخلفة مدخلا، هاما لدراسة المؤسسات السياسية فيها، والظاهرة الحزبية على وجه الخصوص، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن «أحزاب

النخبة» في تلك البلاد، أو بطريق غير مباشر في كثير من الأحيان. وربما يساعد في تبرير هذا التوجه «النخبوي» في دراسة الظاهرة السياسية في البلاد المتخلفة، ما يذكره أحد الباحثين من أن البيانات المتوافرة عن النخبة في النظم السياسية غير الغربية، تفوق البيانات المتوافرة عن الجماعات أو الطبقات أو القواعد الشعبية، وأن سلوك النخبة في تلك المجتمعات غالبا ما يكون أكثر أهمية، من الناحية السياسية، من سلوك الجماهير[38].

وأخيرا، فإن الكثيرين من دارسي التنمية السياسية، وبالأخص أولئك المعبرين بوضوح عن المنهاجيات السلوكية، اهتموا بدراسة علاقات السيطرة والتبعية الشخصية Patron-Client Relations كنمط مميز للظاهرة السياسية في البلاد المتخلفة، وبعكس-في أحيان كثيرة-ضعف التنظيمات الرسمية والعلاقات المؤسسية بالنسبة لعلاقات الشللية والتبعية الشخصية. ومن هنا، تفرض دراسة تلك العلاقات نفسها على أي دراسة للظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة، سواء كأداة «للتجنيد السياسي» خارج سياق الظاهرة الحزبية، أو في داخلها، أو كسمة للعلاقات التي تؤثر-سلبا أو إيجابا-على أداء النظام الحزبي لوظيفته في الحياة السياسية للمجتمع.

ليس هناك من شك إذن في أن أدبيات التنمية السياسية بكافه صورها، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، تقدم إطارات نظرية وأدوات منهاجية ثمينة، تسهم في إلقاء الضوء على العديد من ملامح الظاهرة السياسية في المجتمعات المتخلفة.

على أن هذا لا ينبغي أن يصرف نظر الباحث عن أوجه القصور التي تتسم بها تلك المنهاجيات، والتي لاتزال كافة في محاولات تطويرها:

1- فهذه المنهاجيات لا تزال تعكس، إلى حد بعيد، ظروف المجتمعات الغربية الصناعية، وخصوصية تطورها التاريخي، مما يعني صعوبة تلاؤمها مع الظروف المختلفة كثيرا للمناطق الأخرى من العالم وبالتحديد: البلاد المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كذلك فإن ما يسود تلك المنهاجيات من تحيز للأمر الواقع، وحرص على الإبقاء عليه، وتجنب التغيير الجذري لصالح التغييرين الجزئي والتطوري، تضع كلها حدودا على مدى ملاءمة تلك المنهاجيات، لظروف العالم الثالث[39].

2- وهذه المنهاجيات-ثانيا-لا تزال تنزع إلى المبالغة في التعميم المبني

على تصور إمكانية بناء نموذج لمجتمع المتخلف ومشاكله، كما لو كان هناك موقف معين وحيد للتخلف، لا تكون المواقف التجريبية إزاءه سوى تنويعات على هذا النمط المثالي، وهذا بالطبع يتناقض مع واقع البلاد المتخلفة التي تتباين الخلافات بينها لدرجة تمنع توصيفها كنموذج واحد على الأقل إلا بالنسبة للملامح شديدة العمومية. وفوق ذلك، وكما يذكر البعض، فإنه ليبدو من قبيل السخرية أن تتسم الكتابة عن العالم الثالث بقدر أكبر بكثير من التعميم، بالقياس إلى الكتابة عن المجتمعات الصناعية المتقدمة على الرغم من توافر البيانات والمعلومات الصحيحة عن المجتمعات الصناعية المتقدمة، بشكل أفضل بكثير عما هو الحال بالنسبة للبلاد المتخلفة[40].

3- وتلك المنهاجيات تتجاهل، أو تقلل من أهمية، السياق الدولي المتغير الذي يجري فيه تطور المجتمعات المتخلفة، مع أن هذا السياق يمثل محددا حاسما للتغير في العالم الثالث، إلى الدرجة التي يرى معها البعض أن التغير في النظم الاجتماعية في العالم الثالث إنما هو في الأساس خارجي أكثر منه داخلي. ولكن أدبيات التنمية السياسية، وتطوراتها المعاصرة (وقد صيغت أساسا طبقا لظروف العالم الغربي، ومصالحه) لم تأخذ في الاعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف العالم الثالث مثل أثر التراث الاستعماري، والمعونة الخارجية بكافة أشكالها، والتأثير الكاسح للمؤسسات متعددة الجنسية. كما أن أدبيات السياسة العامة، لم تول سوى أولوية ضئيلة للكيفية التي لا تزال بها عملية صنع القرارات في عديد من بلدان العالم الثالث، تخضع للهيمنة الثقافية المستمرة للقوى الاستعمارية السابقة.

4- وأخيرا، وفي حين تظل الحقيقة الطبقية إحدى العوامل الأساسية في تفسير التطور السياسي، وكافة نواحي النشاط الإنساني، في المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على حد سواء، فإن أغلب أدبيات التنمية السياسية تقلل من هذا العامل، ومن المدى الذي يؤدي بمقتضاه الهيكل الاقتصادي المتغير إلى إحداث تغيرات هيكلية كيفية في البناء الطبقي، وأنماط التحالف الطبقي ذات الآثار الحاسمة على السياسة والمجتمع في العالم الثالث.

وسعيا إلى تجنب بعض نواحي ذلك القصور، فإن المبحثين التاليين، من هذا الفصل، سوف يتجهان إلى تقديم الأطر النظرية والمنهاجية الأخرى التي تسهم في استكمال وتحليل الظاهرة موضع الدراسة.

المبحث الثاني
التحليل الطبقي، والتشكيل الاقتصادي-الاجتماعي

على الرغم من المكانة الهامة التي يحتلها التحليل الطبقي في دراسة الظواهر الإجماعية، سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، فلا شك في أن أدبيات التحديث والتنمية قد غطت عليه لفترة طويلة، مفسحة المجال لوحداتها التحليلية، وإطاراتها النظرية الخاصة. على أن الأزمة التي عانت منها أدبيات التحديث والتنمية ومحدودية نتائجها وما كشفت عنه من نواح أصيلة للقصور، ظلت تاركة للتحليل الطبقي مكانته وأهميته. ومن ناحية أخرى، فإن التحدي الذي واجهه التحليل الطبقي-والتحليل الماركسي على وجه الخصوص-فيما يتعلق بدراسة الظواهر الاجتماعية في البلاد المتخلفة خاصة، والذي شكل-من نواح عديدة-أزمة حقيقية للتحليل الماركسي، مالبث أن أسفر عن تطورات هامة في هذا التحليل، ليس فقط في مجال التحليل الطبقي للمجتمعات المتخلفة من الداخل، وإنما أيضا في تحليل العلاقة التي تربط تلك المجتمعات بالمجتمعات المتقدمة. وسوف يستهدف هذا المبحث تقديم عرض موجز للتحليل الطبقي للبلاد المتخلفة مع التركيز على أهم المظاهر التي سوف تتصل مباشرة بموضوع الدراسة، أي: التخلف والظاهرة الحزبية.

ويخرج عن حديثنا، هنا، الدخول في أي تفصيلات سواء حول المضامين الأساسية لمفاهيم مثل «الطبقة» أو «الفئة» أو «التدرج الاجتماعي»، أو حول التركيب الطبقي للبلاد الصناعية المتقدمة، وعلاقته بالأوضاع السياسية فيها. ويهمنا فقط أن نحدد-ابتداء-أن التعريف الذي نستخدمه هنا للطبقة يقترب كثيرا من التعريف الذي وضعه «لينين» والذي ينص على أن الطبقة: هي «عبارة عن جماعات من الناس، كبيرة العدد، تتميز عن بعضها، تبعا لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج (وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة)، وتبعا لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع، وحجم نصيبها هذا. فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى، تبعا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع» [41]. وبعبارة

أخرى، فإن الوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات «يرجع في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية»[42].

وفي حديث هذا المبحث عن التحليل الطبقي للمجتمعات المتخلفة، سوف يشير بشكل عام إلى التركيب الطبقي للبلدان النامية مع التركيز على دور الطبقة المتوسطة ومفهوم «رأسمالية الدولة»، ثم يتضمن عجالة عن أوجه إسهام التحليل الطبقي في دراسة الظاهرة الحزبية-على وجه الخصوص في البلاد المتخلفة.

أولا: حول التركيب الطبقي في البلاد النامية

اتساقا مع التعريف السابق، فإن ما تتسم به المجتمعات المتخلفة، من تعدد في أنماط النشاط الاقتصادي فيها، وتعدد في نظم وعلاقات الإنتاج يؤدي إلى تنوع كبير في البناء الطبقي على نحو يتفاوت من مجتمع إلى آخر، ولكنه يختلف بشدة مع التركيب الطبقي للمجتمعات الصناعية المتقدمة. فالبناء الطبقي للبلاد المتخلفة يضم بعض فئات وطبقات المجتمع الرأسمالي المعاصر (كالبرجوازية والبروليتاريا الصناعية) والفئات المتوسطة التي ظهرت مع التطور الرأسمالي (مثل المشتغلين بالإدارة، والمثقفين، والضباط) كما يضم البناء الطبقي بعض الطبقات والفئات التي ترجع إلى نظم ما قبل الرأسمالية (مثل الملاك «الإقطاعيين» والفلاحين المعدمين) بل وبعض التكوينات «القبلية» المنتمية للإنتاج البدائي. وفوق ذلك، تعرف البلاد المتخلفة طبقات وفئات ترتبط بمرحلة انتقال النشاط الاقتصادي من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية[43].

أيضا فإن ما تتسم به البلاد المتخلفة من شكل من التوازن بين مختلف أنماط الإنتاج، يترتب عليه-من ناحية-تعذر تحديد طبقات رئيسة وأخرى ثانوية، كما هو الحال بالنسبة للبلاد المتقدمة[44]، ويصعب-بالتالي-أن تنقل التعميمات حول الطبقات في تلك الأخيرة إلى مجتمعات العالم الثالث، كما ينبغي-من ناحية أخرى-عدم الاقتصار على تقييم الطبقات وإنما تقييم الفئات الاجتماعية الأخرى إلى جانبها، نتيجة لأن هذه الفئات تلعب دورا

مخالفا لدورها الذي لعبته وتلعبه في ظروف الدول المتقدمة حضاريا، والتي سلكت الطريق الكلاسيكي للتطور الاجتماعي. كما أن «رفض التقسيم التقليدي للطبقات بايعني المساواة بين الوزن الاقتصادي والسياسي لهذه الطبقات، بل يعني إمكانية كل طبقة أو فئة من هذه الطبقات أو الفئات على قيادة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية، مع وجود مركب معين للظروف الملائمة». يشير الباحثون أيضا إلى تميز الوضع الطبقي في البلاد المتخلفة بوجه عام، بالانتشار واسع النطاق للحراك الاجتماعي، وإن كان ذلك لعوامل تختلف جوهريا عن عوامله في البلاد المتقدمة. فالحراك هنا ليس بالدرجة الأولى تعبيرا عن ترقي الفرد-أو مجموع الأفراد-في سلم مهنة معينة، أو في تدرج طبقي معين. أي أنه ليس مرتبطا بتغير «طريق الإنتاج» وإنما هو «نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن، دون أن تتغلب إحدى هذه التشكيلات على الأخرى» مما يعني أنه لا يترتب على ذلك الحراك الاجتماعي، أي تذويب حقيقي للفوارق بين الطبقات، أو حل لمشاكل الصراع الطبقي.

الدور السياسي للطبقة المتوسطة في العالم الثالث

شكل مصير «الطبقات الوسطى» إحدى نقاط النقد الهامة للتحليل الماركسي لتطور الطبقات في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. ففي حين تنبأ ماركس بان الهوة الاجتماعية بين الطبقتين الرئيستين: البرجوازية، والبروليتاريا-سوف تزداد اتساعا، وأن الشرائح الوسطى من السكان، في تلك المجتمعات سوف تختفي في غمار هذه العملية، إلا أن الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا لم تتسع بالشكل أو الآثار التي تصورها ماركس، كما أن الشرائح الوسطى، أو «الطبقة المتوسطة» بقيت، وتدعمت. وفي الواقع، فإن العديد من شرائح الطبقة المتوسطة، مثل صغار المنتجين والحرفيين والعمال اليدويين وصغار الصناع والمهنيين الذين يعملون لحسابهم (وهم الذين كان يشير إليهم ماركس) تم امتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر في المشروعات الرأسمالية الكبيرة. ولكن النمو الاقتصادي واسع النطاق، وزيادة الحاجة إلى خدمات اجتماعية متعددة وحديثة، أديا إلى تبلور الطبقة المتوسطة الجديدة في المجتمعات الرأسمالية، بما في ذلك

الموظفين الكتابيين، والمشرفين، والمديرين، والفنيين، والعلماء، وكثير من أولئك الذين يعملون في توفير هذه الخدمة أو تلك. وكان وجود هذه الطبقات، حافزا على الاهتمام-من جديد-بعنصر «الهيبة الاجتماعية» القائم على المهنة والاستهلاك وأسلوب الحياة، كعنصر للتدرج الطبقي، وهو العنصر-الذي أولاه «ماكس فيبر» أهمية كبيرة، في محاولته لمواجهة النظرية الماركسية.

على أن ظهور وانتشار الطبقات المتوسطة في المجتمعات المتخلفة، يستند إلى عوامل أخرى، ترتبط بظروف تلك المجتمعات، والتي تتبدى-في الأساس-في الضآلة النسبية للطبقتين المرتبطتين بالإنتاج الحديث، وهما: «البروليتاريا الصناعية» و «البرجوازية». وقد تعددت التصنيفات، سواء من داخل الفكر الماركسي، أو من خارجه، لتلك الطبقات المتوسطة (أو «الفئات المتوسطة كما تفضل ذلك بعض الكتابات الماركسية)، وضمنتها عناصر عديدة تشتمل ليس فقط على الموظفين وأصحاب المهن الحرة (مثل المهندسين والأطباء والمحامين والمحاسبين.. .. الخ) والقسم الأساسي من الضباط والطلبة، وإنما أيضا «الفئات التي لم تصبح بروليتاريه بعد، والعناصر نصف البروليتاريه، والحرفيين وصغار التجار، وصغار الصناع، أي: البرجوازية الصغيرة القاطنة في المدن، كذلك الفئات الفقيرة فيها»[45]. كما شدد بعض الباحثين، على حقيقة «عدم التجانس» داخل الطبقة المتوسطة في البلاد المتخلفة، فهناك طبقة متوسطة تقليدية وطبقة متوسطة حديثة. وهناك طبقة متوسطة تجارية وطبقة متوسطة مثقفة، وطبقة متوسطة مهنية، وطبقة متوسطة إدارية وطبقة متوسطة للاقليات والأجانب، وهناك طبقة متوسطة حضرية، وطبقة متوسطة ريفية».

على أن ما يهمنا هنا بالأساس، ويرتبط مباشرة بموضوعنا، هو تلك الشرائح أو القطاعات من الطبقات المتوسطة، في العالم الثالث (العسكريين والبيروقراطيين خاصة) التي آخذت تضطلع على نطاق واسع، بدور أساسي وحاسم في الحياة السياسية للبلدان المتخلفة، وشكلت النخبة الحاكمة فيها، ونظر إليها كوسائط للتحديث وتنمية مجتمعاتها. بل لقد ذهب البعض إلى «أن تاريخ البلدان المتخلفة، ينظر إليه، باعتباره تاريخ نهوض الطبقة المتوسطة» [46]. المتخلفة، ينظر إليه، باعتباره تاريخ نهوض الطبقة

المتوسطة»[46].

لقد كانت تلك الشرائح من الطبقة المتوسطة، موضعا لإسهامات عديدة من دارسي سياسات الشرق الأوسط على وجه الخصوص، منذ الخمسينيات فتحدث موروبرجر عن «الطبقة الوسطى المستقلة» [47] وهالبرن عن «الطبقة المهنية الجديدة» [48] وأطلق عليها جاك بيرك فقط «الانتلجنتسيا» [49] Intelligentsia وأسماها بيل وليدن «الطبقة الوسطى المهنية» [50] وأطلق عليها أنور عبد الملك تعبير «الطبقة الجديدة» [51].

وبصرف النظر عن الاختلافات الدقيقة بين كل باحث وآخر، فقد اتفق الجميع على أن طبقة اجتماعية جديدة، تستند قوتها إلى المهارات المكتسبة من خلال التعليم الحديث، قد ظهرت في الإمدادات الوسطى للبناء الاجتماعي التقليدي، ويهدف أفراد هذه الطبقة الجديدة إلى تقديم أنفسهم من خلال مهاراتهم ومواهبهم المهنية، أكثر منه من خلال الثروة أو العلاقات الشخصية، وهما المصدران اللذان يفتقدهما أغلب أفراد تلك الطبقة. وهذه الطبقة، ليست طبقة وسطى برجوازية، طالما أن أفرادها يعيشون بما يحصلون عليه من أجر، ومن أتعاب لأنشطتهم المهنية، أكثر مما يعيشون من حيازة الممتلكات، أو إدارة الأعمال. وبالرغم من أنها ليست طبقة من المثقفين Intellectuals إلا أنها يمكن أن توصف، على نحو سليم، أبانها «انتلجنتسيا» طالما أنها تكون «النخبة المثقفة» في المجتمع: وعلى عكس الأفراد المتعلمين في الطبقة الحاكمة السابقة، الذين كانوا يتمتعون بالمزايا المزدوجة المتمثلة في الثروة الطائلة، والسلطة السياسية، فإن أفراد الطبقة الوسطى الجديدة، لا يمتلكون ما يستندون إليه أساسا سوى التعليم الحديث والمتخصص، الذي يرتبط بالتحديث، وبالتنمية الاقتصادية والتصنيع.

لقد تمكنت شرائح هامة من تلك الطبقة من الاستيلاء على الحكم في عديد من بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبدأت تنفيذ برامجها «للتحديث» أو «التنمية»، وفي المجتمعات التي لا تزال مبعدة فيها عن الميدان السياسي، تظل الطبقة الوسطى المهنية قوة متنامية ومزدهرة، ترنو-باستمرار- إلى المشاركة في حكم بلادها. وفي فترة مبكرة نسبيا، تفاءل كثر من الدارسين حول الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الطبقة في تطوير بلادها.

وكان «مانفريد هالبرن» أبرز من ارتبط اسمهم بالدفاع عن تلك الطبقة،

و «ملامحها الجديدة» بين الدارسين الغربيين، كما دافع عن دورها «الحاسم» في التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطرح، منذ ما يقرب من عشرين عاما، مفهوم الطبقة الوسطى الجديدة باعتبارها تمثل «القوة الثورية الرئيسة، وبالتالي القوة المحدثة للاستقرار، في الشرق الأوسط»وصادق هنتينجتون على تلك الفكرة، ورأى أنها لا تنطبق فقط على الشرق الأوسط، وإنما تتعداها «إلى أغلب المناطق التي تمر بعمليات تحديث سريعة».[52].

أما أهم فئات تلك الطبقة فتتمثل في العسكريين الذين كانوا أكثر ترابطا من الفئات الأخرى، كما أن نجاح تلك الطبقة في حشد الدعم الجماهيري اعتمد على الجيش، باعتباره أقوى أدواتها.

وهذه الطبقة، مثلها مثل كل القوى الاجتماعية في الشرق الأوسط، تتمزق بفعل انقساماتها وتوتراتها الداخلية. وهي انقسامات تنجم عن عوامل القرابة، والعرق، والدين، والمنصب، والأصل الاجتماعي، والأصل الجغرافي بين الحضر والريف، وكذلك عن الخلفية الدراسية. وطبقا لهالبرن، هناك ثلاثة مظاهر للصراع داخل الطبقة المتوسطة الجديدة:

فهناك الصراع بين العناصر التي تتولى المسؤوليات بالفعل، وتحتل المناصب وتحصل على الأجور والمزايا، وهي عناصر قليلة، وبين الغالبية التي تحمل المؤهلات العلمية، والقيم التحديثية، ولكنها لا تحصل على الوظائف التي تتناسب مع مهارات أو قيمها، أو تعمل بالفعل، ولكن في خدمة النظم المحافظة على الوضع القائم، والتي تنكر على تلك المجموعة حقها في المكانة والقوة. ويعزى هذا الاختلاف، في جانب هام منه، إلى الأعداد الكبيرة من أصحاب الشهادات العليا، والذي لا يتناسب مع مجمل الأوضاع الاجتماعية والثقافية في البلاد المتخلفة، ولكنه يشكل الأساس المتين لتلك الطبقة الوسطى الجديدة.

وهناك أيضا التمييز الذي يطرحه «هالبرن» بين العناصر الأحدث والعناصر الأقدم من تلك الطبقة. وفي هذا الوضع «قد يظل الرجال في سن الأربعين حاملين فجاجة الشباب، طالما أنهم لم يتمرسوا بالمناصب والمكانة، والقوة، ولكنهم لا يحملون-في نفس الوقت-براءة مرحلة الشباب». وفي هذا السياق يركز هالبرن على «صراع الأجيال» داخل تلك الطبقة.

ويشير إلى مايكتنف وصول عناصر من تلك الطبقة إلى السلطة في سن مبكرة (في الثلاثينات والأربعينات) من «تأثيرات ضارة على الأجيال التالية لهم، وخصوصا من زاوية حرمان تلك الأجيال من فرصتها في ممارسة السلطة والمكانة، مما يجعلهم أكثر قابلية لتفريخ عناصر التطرف والراديكالية» [53].

وأخيرا، فإن تكوين تلك الطبقة من عناصر جديدة، لاستند إلى مكانة موروثة أو إلى فرص متاحة، وإنما إلى تجمع لأفراد منفصلين، يجعل الخيارات مفتوحة أمام تلك الطبقة، سواء إزاء الديمقراطية، أو السلطوية أو الشمولية.

ولاشك في أن «عاموس برلموتر» قدم أقسى نقد لمفهوم «الطبقة المتوسطة الجديدة» عموما، ولصياغة «هالبرن» لذلك المفهوم-على وجه الخصوص وفي حين أنه-أي برلموتر-لم ينكر حقيقة أن ما يسمى بـ«الطبقة المتوسطة الجديدة» قد أصبحت المحور الرئيس للقوة السياسية والاقتصادية وللهيبة الاجتماعية في الشرق الأوسط، إلا أنه رفض اعتبارها «طبقة جديدة» أو المبالغة في فعاليتها، كما رفض-على وجه الخصوص-الدور الايجابي الذي ينسب للجيش، سواء إزاء الطبقة بالذات، أو إزاء المجتمع ككل[54].

مفهوم «رأسمالية الدولة» في العالم الثالث:

استنادا إلى طبيعة التكوين الطبقي لبلدان العالم الثالث، والدور المتميز الذي تضطلع به الطبقات الوسطى (خصوصا البيروقراطية، والعسكرية) من ناحية، وإلى الدور المتنامي «للدولة» في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعديد من تلك البلدان-من ناحية أخرى بدأت أعداد متزايدة من الباحثين في استعمال مفهوم «رأسمالية الدولة» لدراسة التنظيم السياسي والاقتصادي في تلك البلدان، وسوف نحاول هنا أن نقدم بإيجاز الملامح العامة له، وكما طرحها-على وجه التحديد-«جيمس بتراس»[55].

لقد صاغ «بتراس» أفكارا حول «رأسمالية الدولة» استنادا إلى ملاحظة وتحليل عدد من الممارسات المعاصرة في عديد من بلدان العالم الثالث، مثل ليبيا والجزائر وأثيوبيا وبيرو وفنزويلا، وإلى مقارنة تلك الحالات مع النظم «الأقدم»، لرأسمالية الدولة، مثل تلك التي ظهرت في تركيا والمكسيك في

الثلاثينات والأربعينات، وبوليفيا في الخمسينات. ونقطة الانطلاق في تلك الأفكار، كما ذكرنا، تدور حول الدور الذي تلعبه كل من «الدولة» و «الطبقات المتوسطة» في التجارب محل الدراسة، في ظروف تاريخية محددة.

فقد كان منطقيا في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي مواجهة القوة الهائلة للشركات متعددة الجنسية، ذات الشهية المتفتحة للمواد الخام والأسواق المحلية، أن كانت «الدولة القوميةد في العديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هي الخط الأخير لحمايتها من الخضوع والتمزق الشاملين. حقا، لقد شهد العديد من بلدان العالم الثالث تجارب في التصنيع، «موجهة من الخارج» ومرتبطة بتلك القوى الدولية، ولكن تلك التجارب عانت من أوجه خطيرة من القصور (يخرج ذكرها عن نطاق بحثنا هنا) جعلتها على نحو متزايد، مرفوضة في العالم الثالث. وعوضا عن ذلك، ظهر-أو عاد إلى الظهور-نموذج «رأسمالية الدولة»، كنموذج اجتماعي-اقتصادي-سياسي متكامل، للتصنيع والتنمية، «داخل»، إطار الدولة القومية، في العالم الثالث.

من الناحية الثانية، فإن القوة الرائدة التي تبادر بالتوجه نحو«رأسمالية الدولة»-سواء عن طريق التطور أو الانقلاب أو الانتفاضة الشعبية، أو بخليط من تلك الرسائل-إنما تتمثل أساسا في فئة مستخدمي الدولة سواء من المدنيين أو العسكريين. وفي توصيف بتراس لتلك الفئة يقول: «إن تلك الفئة لا تتطابق مع أي من الطبقات التي وصفها ماركس في نمو الرأسمالية في أوروبا. إنها ليست برجوازية، أو برجوازية صغيرة، لأنها لا تمتلك. وهي ليست من العمال، لأنها لا ترتبط مباشرة بالعملية الإنتاجية، بالرغم من أنها قد تبيع قوة عملها لقاء الحصول على أجر. وحتى إذا سلمنا بوجود تداخل معين مع العمال، أو مع البرجوازية الصغيرة، فإن علينا أن نأخذ في اعتبارنا حقيقة أن قوة اجتماعية جديدة هامة-سوف تسمى فئة وسطية Intermediary-Stratum-قد حددت مشروعا رأسماليا جديدا للتنمية يربط علاقات السوق الرأسمالية باتساع الدولة. «وليست المشكلة هي أن نجتهد لإعادة تعريف هذه الفئة، بحيث يمكن أن توضع في سياق التقسيم الطبقي الكلاسيكي، وإنما هي أن نفهم سماتها الاجتماعية الخاصة» [56]. والمفهوم الشائع عن البرجوازية الصغيرة «المتذبذبة» بين البرجوازية الكبيرة،

والبروليتاريا لا يصلح لتفسير سلوك تلك الفئة البيروقراطية (المدنية، والعسكرية) والتجارية والمصرفية التي تقبض على السلطة وتترك بصماتها على المجتمع. كما أن هذا المفهوم، لا يفسر الاستمرارية النسبية لهذه النظم، أو تكرار ظهورها. إن إشكالية تمزق أو زوال البرجوازية الصغيرة، تظهر فقط إذا كانت هناك طبقات بروليتارية وفلاحية معبأة وهامة، وذات قيادة واعية طبقيا، تواجه برجوازية منظمة ومتماسكة. ولكن مع افتقاد هذه الشروط، من الممكن تصور فئة واعية طبقيا، مترابطة رأسيا وأفقيا، وتعمل كطبقة مستقلة (عن العمال، وعن البرجوازية) ولها مشروعها السياسي-الاقتصادي الخاص[57]. والأزمة التاريخية التي تدفع هذه الطبقة إلى تنفيذ مشروعها، المتمحور حول الدولة، تتمثل في فشل التوسع الرأسمالي الخاص الوطني، من جانب، وفشل إمكانات الاعتماد على الاستثمار الخارجي-من جانب آخر-.

في تلك الظروف، يكون السلاح الرئيس ندى الفئات الوسطية البيروقراطية المسيطرة، هو «القدرة السياسية PoIitical CapacitY، أي قدرتها على أن تقبض على آلة الدولة، وأن تغير من توزيع القوة الاجتماعية، وتعيد تنظيم الاقتصاد. ويكون نزع ملكية المشروعات الأجنبية ضرورة اقتصادية لتحقيق التراكم الرأسمالي الموجه من الدولة، وكذلك مصدرا للشرعية السياسية، فعن طريق إدماج الموارد ورؤوس الأموال المستولى عليها من المشروعات الأجنبية، في جهد «قومي» للتنمية من خلال عملية التأميم، تكون قد تمت مواجهة أحد العناصر الأساسية في الثورة «البرجوازية القومية»، أي: تكوين الاقتصاد القومي.

ويأخذ هجوم رأسمالية الدولة على المشروعات الإمبريالية عدة أبعاد اقتصادية وسياسية. فالمشروعات الإمبريالية هي المصدر الرئيس للفائض الاقتصادي، وبالتالي فهي تشكل قوة دفع للتنمية، ولكن مصادرة ملكيتها لا تغير من طبيعة علاقات الملكية الرأسمالية، وذلك هو ما يشدد عليه «بتراس». فالتحول من الملكية الإمبريالية إلى ملكية الدولة «يحدث بدون أي تغيير جذري في علاقات الإنتاج الاجتماعية (بما في ذلك التفاوتات في الأجور والمكافآت، والامتيازات الإدارية، وتدرج السلطة) أو في حتمية السوق، أو حسابات الربح». أي أن ملكية الدولة لاتغير-على أي نحو أساسي-ظروف

استغلال العمل، ولكنها-بالأحرى-تعكس تغيرا في «مصدر» الاستغلال، وربما تغيرا في توجيه الفائض، حيث تتحول نسبة عالية من عوائد الاستثمار إلى تسهيلات إنتاجية «داخل»الدولة بدلا من الخارج. ومن زاوية المزايا السياسية، فإن توجيه الضربات للمشروعات الإمبريالية يساعد على تجنب صراعات داخلية خطيرة، كما تحتفظ أجزاء من الطبقة الحاكمة في رأسمالية الدولة بروابط مباشرة، أو غير مباشرة مع مجموعات الملكية المحلية، مما يسمح «لرأسماليي الدولة»، الذين يقومون بالتراكم على حساب رأس المال الإمبريالي، بان يتوجهوا-في مرحلة لاحقة-إلى المشروعات الخاصة[58].

وبعبارة موجزة، تتمثل الملامح العامة لنظم رأسمالية الدولة في: الدور الرئيس للدولة (أو: الدولانية Statism)، والتوجه الاقتصادي القومي، وعلاقات الإنتاج الرأسمالية.

ويشدد «بتراس» على عوامل ثلاثة، يرى أنها أسهمت في تشكيل النظم المعاصرة لرأسمالية الدولة، هي أولا: فقدان الإمبريالية الأمريكية لمركزها الاحتكاري المسيطر الذي تمتعت به في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، نتيجة ظهور القوى الدولية المنافسة، سواء داخل المعسكر الرأسمالي (أوروبا الغربية واليابان) أو خارجه (الكتلة الاشتراكية) مما يتيح لقوى رأسمالية الدولة حرية أكبر في اختيار الأنماط التجارية، والمصادر التمويلية من بين القوى الإمبريالية المتنافسة. وثانيا: عجز البرجوازية الوطنية عن تقديم سياسات اقتصادية مستقلة، على أساس ما يقوم بينها وبين رأس المال الأجنبي من علاقات وثيقة من ناحية، ومن توجه قطاعات هامة منها إلى الزراعة والتجارة، من ناحية أخرى. وثالثا: الضعف النسبي للحركات العمالية والفلاحية والذي ينعكس في ضعف كوادرها، وضعف تنظيماتها النقابية أو الحزبية.

في ظل تلك الظروف كلها، يظهر العسكريون باعتبارهم أفضل قوة سياسية منظمة للاستفادة من التفكك السياسي. ومن خلال أيديولوجية شعبية-قومية، يحاولون اكتساب ولاء الجماهير. والأهم من ذلك، ولدى السعي إلى السلطة السياسية، فإن نظام رأسمالية الدولة، القومي، العسكري، يحاول أن يحل نفسه محل الطبقة الرأسمالية المتماسكة، النائبة، ويحاول-من خلال الدولة-ممارسة أهداف الثورة «البرجوازية». والشرط المسبق

لخلق الاقتصاد الرأسمالي القومي هو تأميم المشروعات الإمبريالية، كما أن أساس خلق السوق الداخلية هو الإصلاح الزراعي. وعلى ذلك، فإن نظام رأسمالية الدولة يتسم بجهوده المتواصلة في التأميم والإصلاح الزراعي. والطريقة التي تتم بها هذه الإصلاحات الراديكالية وكذلك آثارها السياسية والاجتماعية، إنما تميز-بوضوح-هذه الجهود عن الثورة الاشتراكية: فتحل بيروقراطية الدولة محل المستثمرين الأجانب وملاك الأرض المحليين، كمنظم للإنتاج وكذلك-بالطبع-كحائز على الفائض.

ثانيا: التحليل الطبقي كمدخل لتحليل الظاهرة الحزبية

سبق أن رأينا كيف ينظر الفكر الماركسي للحزب-بالأساس-كحقيقة طبقية، وكيف يمكن-بالتالي-ظهور أحزاب رجعية تمثل الطبقات الرجعية، وتعبر عن مصالحها، وأحزاب «ثورية» تمثل الطبقات الثورية، وتعبر-أيضا-عن مصالحها. هذه الرؤية للحزب السياسي، كانت-بالطبع-محل انتقاد دارسي الأحزاب من خارج الفكر الماركسي، بدرجة أو بأخرى، والذين رأوا أن العديد من الأحزاب لا تقوم على الطبقات «إلا بالمعنى العام الذي يتمثل في قيام غالبية طبقة اجتماعية معينة بالتصويت لحزب معين، مفضلة إياه على غيره» [59] كما استند هؤلاء إلى ما يحفل به الواقع السياسي في البلدان المتخلفة في العالم الثالث من أحزاب تقوم على أسس دينية، أو قبلية، أو لغوية، أو إقليمية.

والواقع أن تلك الانتقادات لا تنال من حقيقة الطابع الطبقي للأحزاب، بقدر ما تنال من الميل لتبسيط هذا الطابع، أو اعتبار العنصر الطبقي هو العامل الوحيد في تشكيل الحزب. فلاشك في أن العلاقة بين الطبقات والأحزاب تغدو شديدة التعقيد في البلدان المتخلفة، حيث تتعدد التشكيلات الطبقية، وتتداخل فيما بينها، فضلا عن مرور تلك الطبقات، لحظة تكوين التنظيمات الحزبية أو شبه الحزبية، بمراحل انتقالية أو فترات لإعادة التشكيل والصياغة، تنعكس حتما على البناء الحزبي. وإذا اقتصرنا هنا على النقاط موضع الإشارة في هذا الفصل، فقد لعبت الطبقات، أو «الفئات» الوسطى دورا حيويا في تشكيل الأحزاب التي اضطلعت بعبء التحديث أو التنمية في العالم الثالث، وطبعت تلك الأحزاب بطابعها، سلبا أو إيجابا،

كما سوف يأتي فيما بعد. كذلك فقد كانت لنظم «رأسمالية الدولة» تشكيلاتها الحزبية المتميزة، والتي اتسمت بالسيطرة البيروقراطية والعسكرية للدولة، وانعدام الفعالية، والعلاقات الرأسمالية، في إطار توجه قومي عام قصير النفس.

وإذا كانت بعض النظم السياسية في البلدان المتخلفة قد حاولت بناء تنظيمات حزبية «ثورية»، تنجز التغيير الجذري في المجتمع، فلاشك في أن جانبا أساسيا من أسباب إخفاقها يكمن في انتماءاتها الطبقية التي عرقلت-في النهاية-تحقيق تلك الأهداف.

لم يكن غريبا، إذن، أن بدأ التحليل الطبقي يأخذ مكانا متزايد الأهمية في دراسة الظاهرة السياسية في البلدان المتخلفة، بما في ذلك الأوضاع الحزبية فيها، كشرط لا غنى عنه لفهم محددات الظاهرة الحزبية وخصائصها ووظائفها:

- فالتحليل الطبقي للظاهرة الحزبية، والتعرف عل تشكيلها الاقتصادي الاجتماعي، يعني التعرف على الطبقات والقوى الاجتماعية والمصالح الاقتصادية التي تسهم في تكوين التنظيم الحزبي موضع الدراسة، ومدى عمق هذا الإسهام، وصدقه. وفي حين أن هذا النوع من التحليل، يبدو ميسرا إلى درجة كبيرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، آلتي تبلورت فيها القوى الاجتماعية والطبقية، وآلتي شهدت أيضا تشكيل أبنية ومؤسسات أخرى، تعكس مصالح تلك القوى، فان الأمر يغدو أكثر تعقيدا بكثير في المجتمعات المتخلفة آلتي تتسم أتسم كما ذكرنا توا ليس فقط بعدم اكتمال تشكيلاتها الاجتماعية والطبقية، وإنما أيضا بتعددها وتعايشها. وليس غريبا إذن أن شهدت تلك المجتمعات العديد من التنظيمات «الحزبية» التي لا يعدو تمثيلها نطاق شريحة ضيقة للغاية من الأفراد الذين تربطهم روابط محددة ومؤقتة، بالرغم مما تدعيه تلك التنظيمات أحيانا من تمثيل لقوى اجتماعية متكاملة بعينها، أو حتى للشعب بأسره.

- والتحليل الطبقي للظاهرة الحزبية، يعني-ثانيا-دراسة ما يترتب على التشكيلات الاجتماعية المختلفة للأحزاب، من انعكاس عل بنائها التنظيمي، وأيديولوجيتها، وإمكاناتها المادية، وممارساتها وأساليبها الحزبية. وبداهة، فإن أحزاب النخب الأرستقراطية تختلف في تلك النواحي عن الأحزاب

التي تمثل بالأساس الطبقات المتوسطة، كما أن كلا النوعين يختلف عن تلك الأحزاب التي تعلن بالأساس تمثيلها للعمال أو الفلاحين، أو للفئات الدنيا من المجتمع في بشكل عام. ومرة أخرى، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيدا بكثير في البلاد المختلفة، حيث تتداخل تلك القوى كلها، وحيث تسود التفاتات الاجتماعية الحادة، وتتداخل مع الانقسامات الدينية والطائفية والإقليمية، على نحو يؤثر مباشرة على خصائص ومقومات الظاهرة الحزبية. وتصبح قدرة التنظيمات الحزبية المختلفة على التحرر من تلك المؤثرات، أو الخضوع لها، معيارا أساسيا للحكم على فعالية النظام الحزبي وجدواه.

- والتحليل الطبقي للظاهرة الحزبية يسهم-أيضا-في تفهم الأهداف والغايات التي تعلنها التنظيمات الحزبية، والوظائف الفعلية التي تؤديها، بصرف النظر عن الشعارات المعلنة، وفي حين أن التحليل الكلاسيكي للأحزاب، قد استقر على وظائف معينة للأحزاب السياسية، في المجتمعات المتقدمة، سواء في البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية، فإن التعقيدات الاجتماعية والطبقية، وظروف التطور التاريخي في المجتمعات المتخلفة، حملت معها أهدافا ووظائف مستحدثة للظاهرة الحزبية في تلك المجتمعات. وتباينت تلك الأهداف والوظائف التقليدية بشدة، من محاولة الحفاظ على النظام القائم، إلى محاولة تحقيق تحول ثوري أو راديكالي يطيح بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي برمته، ليحل سلطة طبقات وقوى اجتماعية معينة محل سلطة طبقات وقوى اجتماعية أخرى.

المبحث الثالث

المؤثرات الخارجية ومدرسة التبعية

يستند أدراج أفكار مدرسة «التبعية» ضمن المداخل التي يعتمدها هذا البحث في دراسة الظاهرة السياسية في المجتمعات المتخلفة، إلى اعتقاد راسخ بأهمية العنصر الخارجي في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في تلك المجتمعات. وكما يقول الدكتور جلال أحمد أمين بحق، فإن «بعض مناهج البحث التي يجوز اتباعها في دراسة التطور الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي في دولة مستقلة، لا تخضع لأي نوع من الضغط السياسي أو الاقتصادي من قوة خارجية، لا

يجوز أن تطبق في دراسة تطور دولة لا تتمتع بهذا ا لاستقلال» [60].

وعدم الاستقلال هذا، أو ماد رج على تسميته بـ «التبعية» يشكل خصيصة موضوعية تشترك فيها كافة بلدان العالم الثالث المتخلفة، وإن تعددت درجاتها وأشكالها. وإذا كانت نسبة من الكتابات حول التبعية قد أدرجت ضمن أدبيات «الماركسية المحدثة» فإن هذا لا يعني أن مجموعة الأفكار عن مسألة التبعية كانت مقصورة على الماركسية، ولكنه يعني فقط أن إسهامات الماركسيين المحدثين في مدرسة التبعية هي من أهم الإسهامات المعاصرة في التبعية، وفي الماركسية المعاصرة معا. وبعبارة أخرى، فقد جاءت هذه المدرسة كرد فعل لازمة المعالجة الماركسية لأوضاع العالم الثالث، مثلما جاءت لتسد أحد أوجه القصور الرئيسة في نظرية التحديث، وأفكار التنمية السياسية، وامتداداتها كما سبقت الإشارة. على أن التنوع الذي تتسم به الإسهامات في مدرسة التبعية، وكذلك توفر الأغلب الأعم منها على معالجة الجوانب «الاقتصادية» في العلاقة بين العالم المتقدم، والعالم المتخلف، تفرض علينا هنا-في هذا الحيز الضيق-أولا: الإيجاز الشديد في عرض أبرز العناوين في أفكار التبعية، ثم تفرض ثانيا، وربما كان ذلك هو الأهم، الاقتراب-في الأساس-من النواحي السياسية لأفكار التبعية، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بتأثير التبعية على الظاهرة السياسية في المجتمع التابع.

أولا: التبعية كصياغة للتأثير الخارجي

إن منهاجية «الاقتصاد السياسي» التي تربط بين كل من «الاقتصاد» و«السياسة» من ناحية، وبين كل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية من ناحية أخرى، سبق أن وجد بعض التعبير عنها في إطار الاقتصاد السياسي الليبرالي، كما أن المدخل ببنائي Structural Approach في معالجة الاقتصاد السياسي اهتم بتحليل أبنية التبعية والسيطرة على الاقتصاد العالمي. وكان «راؤول بريبش» [61]، أحد ممثلي البنائية، هوأول من استخدم تعبيري «المركز» أو القلب centre، والمحيط أو التخوم Periphery في الأدب الاقتصادي المعاصر في تحليل نشره عام1949 وذلك لوصف العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية. فقد اعتبر أن هذا الجزء

من العالم يتكون من مركز للنشاط الاقتصادي، هو الولايات المتحدة الأمريكية، يوجه ويسيطر، ومن أطراف أو تخوم، هي بالذات دول أمريكا اللاتينية، تتحرك في فلك ذلك المركز: محكومة بحركته، ومتأثرة بها، ومتجهة دائما لخدمه مصالحه تماما، على أن مدرسة التبعية، باعتبارها تعبيرا عن مدخل متميز في الاقتصاد السياسي لم تقف عند الحدود التي وضعها الاقتصاد السياسي الليبرالي في تحليل العلاقة بين السياسة والاقتصاد أو بين العوامل الداخلية والخارجية في السياسات القومية، ولم تقتصر في استخدامها المخطط البنائي، لتقسيم العالم إلى مركز ومحيط، على التحليل الشكلي أو الساكن للعلاقة بين الجانبين، ولكنها-على العكس-انطوت على عمق نظري «من خلال علم اجتماع شامل يؤكد على الطبيعة الاجتماعية-السياسية للعلاقات الاقتصادية للإنتاج، ويحيي-من تلك الزاوية-تقاليد الاقتصاد السياسي للقرنين التاسع عشر والعشرين» [62]. وقد وجدت مدرسة التبعية أهم جذورها في تطور الأفكار الماركسية حول نمو الرأسمالية في المجتمعات المتخلفة، كما أنها-وقد دارت الغالبية الكاسحة من إسهاماتها حول أمريكا اللاتينية-امتدت لتشمل باقي أجزاء العالم الثالث، وعلى أيدي مفكرين ينتمون إليه، في كثير من الحالات.

والفكرة المحورية لدى منظري التبعية هي أنه من غير المجدي دراسة التنمية في مجتمعات العالم الثالث، بمعزل عن تطور المجتمعات المتقدمة، ويترتب على ذلك ضرورة معالجة العالم كنظام واحد. وانطلاقا من فكرة النظام العالمي «تلك تكون المشكلة هي كشف الطريقة التي يتم بها إدخال البلاد المتخلفة في داخل هذا النظام العالمي، والتي تؤدي إلى اختلاف نموها عن النمط التاريخي للنمو في الأمم المتقدمة. في داخل هذا الإطار، فإن تحليل العلاقة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، من زاوية العمليات التي تجري في البلاد المتقدمة إنما يتعلق بنظرية «الإمبريالية»، أما تحليل تلك العلاقة من زاوية تفسير العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في البلاد المتخلفة فهو يتعلق بنظريات التبعية[63]. وبعبارة أخرى، يصبح مفهوما «الإمبريالية» و «التبعية» وجهين متقابلين، في إطار النظام العالمي.

وإذا كان هذا التوصيف لا ينفي حقيقة أنه لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم التبعية، فإنه يمكن هنا الاكتفاء بالتمييز بين التبعية «كعلاقة» والتبعية

«كمجموع من الأبنية». هذا التمييز يقره عدد من منظري التبعية، بمن فيهم «دوسانتوس» الذي يعرف التبعية بأنها: الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول، مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر، تخضع له «كما يرى دوسانتوس أن التبعية تتعلق «بتكيف البناء الداخلي لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانيات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى» [64]

فإذا كانت تفصيلات البعد الاقتصادي لعلاقات التبعية، وهو البعد الكاسح في تحليلات التبعية، مما يخرج عن نطاق اهتمامنا المباشر هنا، فإن ما يهمنا-بدرجة أكبر-هو أثر علاقات التبعية تلك على التشكيل الاجتماعي والطبقي في المجتمعات التابعة، وانعكاس هذا-بالتحديد-على الظاهرة السياسية فيها.

التبعية والتشكيل الاجتماعي والطبقي للمجتمع التابع

يتعلق الحديث عن أثر التبعية على التشكيل الاجتماعي والطبقي للمجتمع التابع بالشق الثاني من تعريف التبعية-كما سبق ذكره حالا-باعتبارها «مجموع من الأبنية». وسوف نكتفي هنا-فقط-بإبراز التأكيد الذي تضعه مدرسة التبعية على مفهوم «النظام العالمي» كمحدد لسمات المجتمع التابع، ثم انعكاس هذا على النمط الإنتاجي، والتركيب الطبقي، للمجتمع التابع، كما يورده بعض ممثلي مدرسة التبعية.

من الناحية الأولى، يوصف البناء الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث التابعة أبانه بناء متخلف، يتحدد بتقسيم معين للعمل، داخل إطار النظام العالمي، فتاريخ العالم-كما عبر عن ذلك اندريه جوندر فرانك-ما هو إلا تاريخ واحد، ومن ثم، فإن تقدم جزء من العالم، وتخلف جزء آخر هما وجهان لعملة واحدة، من حيث أنهما تعبير عن التوسع الرأسمالي الذي وصل إلى أقصى البقاع عزلة في المجتمعات المتخلفة. وبعبارة أخرى، «فإن ما نراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية، في هذه المجتمعات-بدءا من أصغر وحداتها في الريف، وحتى أعقد هذه الوحدات في مدن المتروبول-ما هي إلا نتاج للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي» [65]. فالنظام الرأسمالي عمل طوال تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التي تقع

خارج نطاقه، ثم امتلك هذا الفائض تاركا بعضه لقلة قليلة من الأفراد في المجتمعات المتخلفة نفسها. «فللرأسماليين يد طولي في الوصول إلى أبعد أجزاء العالم، وأكثرها انعزالا، حيث يتم استخلاص فائض القيمة من الفلاحين وصغار الزراع والعمال، ونقله إلى مركز العالم الرأسمالي. ويؤدي ذلك إلى تطور وتنمية القلة التي تمتلك هذا الفائض، وتخلف الكثرة التي تنتجه. ويترتب على ذلك، ظهور ضرب من ضروب الاستقطاب بين المركز وبلاد المحيط، بحيث يحدد المركز كل صغيرة وكبيرة في المحيط» [66].

ومعنى ذلك أن وحدة التحليل الأساسية التي تدور حولها دراسات مدرسة التبعية هي «النظام العالمي»، وهو ما يعني-بالتالي-أنه لدى تحليل وحدات منعزلة كالقرية، أو القبيلة، أو الدولة، ينبغي ملاحظة أن أيا منها لا توجد بمعزل عن النظام العالمي، وان كل علاقاتها الداخلية وبناءها الطبقي، ونظامها السياسي تتحدد من خلال هذا النظام العالمي.

أما نمط الإنتاج الذي يتبلور في المجتمعات التابعة، نتيجة لموقعها في داخل النظام العالمي، وفي إطار ما يفرضه من تقسيم دولي للعمل، فقد كان محلا للإسهامات الوفيرة من مفكر التبعية. وبصرف النظر عن توصيف النمط الإنتاجي (ما قبل الرأسمالي) الذي ساد في المجتمعات المتخلفة، والسمات «العبودية»و «الإقطاعية» أو «الخراجية» أو غيرها، التي اتجهت الدراسات لتحليلها، فالشيء المتفق عليه هو أن تغلغل السيطرة الرأسمالية لبلدان المركز، إلى البلاد التابعة، لم تؤد إلى نمو الرأسمالية في تلك البلاد التابعة، مثلما نمت في المركز، على النحو الذي تنبأ به ماركس، ولكنها-لأسباب عديدة-اتخذت شكلا آخر، وتبلورت أنماط إنتاجية رأسمالية ولكنها: متخلفة، وتابعة، ومشوهة[67]. وانطلاقا من تحليلهم «لأنماط الإنتاج» في المجتمعات التابعة سعى عدد من مفكري التبعية إلى تحديد التركيب الطبقي لتلك المجتمعات، باعتبار أنه-بالتالي-سوف يتشكل أيضا وفقا لعلاقات التبعية. وحظيت الطبقات، وأشباه الطبقات: البرجوازية، والعمالية والفلاحية وكذلك الطبقات المتوسطة باهتمامات متفاوتة. وشدد فرانك مثلا على العلاقة الوثيقة بين البرجوازية المحلية والبرجوازية العالمية، ورأى أن الطبقات الأخرى (سواء في المركز أو المحيط) تخضع لهاتين الطبقتين المتحالفتين، حيث تمثل القطاعات العريضة للفلاحين البروليتاريا الحقيقية التي تتحمل

العبء الأكبر في تقسيم العمل العالمي، بالإضافة إلى البروليتاريا الحضرية، والطبقة العاملة، والعاملين من ذوي الياقات البيضاء. أما البرجوازية التابعة فليست برجوازية حقيقية، بحيث يمكن أن تقوم بدور في التنمية الاقتصادية، وفي الثورة الديمقراطية السياسية، كما فعلت نظيرتها في الغرب، وإنما هي تقوم بدور أساسي في تدعيم حلقة التبعية والتخلف. ووصف فرانك هذه البرجوازية بأنها برجوازية رثة، لا تنتج سوى تنمية رثة، وهذه التنمية الرثة ما هي إلا حالة من التخلف المفقر الذي تسلبه التجارة الخارجية أي ميزة للتنمية الحقيقية[68].

في نفي التفسير الواحدي: التبعية والطبقات:

لم يكن من الغريب أن نزوع مدرسة التبعية، في كثير من الأحيان، إلى تقديم تفسير واحد لكافة التطورات الاجتماعية في البلدان التابعة، يدور حول موقعها في داخل النظام الاقتصادي العالمي، كان محلا لأهم الانتقادات التي وجهت لتلك المدرسة عل وجه الإطلاق. فقد أدت محاولة ربط كل المتغيرات في البلدان المتخلفة بالتطور الرأسمالي للعالم المتقدم، إلى أن تعاظم الاهتمام بهذا الأخير على حساب مشكلات التخلف، وعلى حساب التعرف السليم على البناء الطبقي وعلاقات الإنتاج في البلدان المتخلفة، أثارهما على تطور مجتمعاتها. وحتى عندما التفت منظرو التبعية للطبقات في تلك المجتمعات انصب اهتمامهم بالأساس على الطبقة البرجوازية دون غيرها، بالرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه تشكيلات اجتماعية أخرى في العالم الثالث، كما سبقت الإشارة إليه.

وكان من شأن التطبيق الفج لمدرسة التبعية العجز عن رؤية العمليات الأكثر حسما للتكوين الطبقي، والعلاقات الاجتماعية التي تولد التغير، والتشكيلات المحدودة للقوى الاجتماعية التي تظهر على النطاق العالمي. فليس النظام العالمي هو الذي يولد التغير في العلاقات الاجتماعية ولكن القوى الاجتماعية التي تظهر وتنشط هي التي تنتج السوق العالمية. والتحولات التي تحدث في داخل المجتمعات، بفعل انغماسها في السوق العالمية، يجب أن ينظر إليها باعتبارها علاقة تبادلية متنامية، بين قوى وعلاقات الإنتاج، في داخل تشكيل اجتماعي، وتلك الموجودة في السوق

العالمية. وانطلاقا من هذا النقد، قدم «جيمس بتراس» تحليلا يزاوج بين التحليل الطبقي وأفكار التبعية، لدراسة أوضاع البلاد المتخلفة، في مرحلة مابعد الاستقلال، أو ما يعتبره بتراس انتقالا من مرحلة السيطرة الاستعمارية المباشرة إلى مرحلة الاستعمار الجديد. وطبقا لهذا التحليل فقد كانت الأشكال السياسية والاجتماعية للسيطرة في البلدان التابعة، تمثل امتدادا لمؤسسات الدولة الاستعمارية. فكان المسؤول الاستعماري في الداخل هو نفسه المسؤول الأجنبي في الخارج، وكان التناقض الرئيس قائما بين الرأسمالية الإمبريالية وبين الطبقات العاملة في البلاد المستعمرة، وكان النضال القومي-في جزء كبير منه بالتالي-لا تتوسط فيه طبقات داخلية، أو صراعات سياسية-أما في مرحلة الاستعمار الجديد فإن الاستقلال القومي، وتكوين الدولة القومية أديا إلى خلق فئات اجتماعية تقع بين الرأسمالية الإمبريالية، وبين القوى العاملة. هذه الفئات الاجتماعية، التي انبثقت عن مصادر متعددة مثل الحركات السياسية، والجامعات، والقوات المسلحة، وجهاز الخدمة المدنية تمثل الجماعات غير المالكة، والوسيطة، التي تجد جذورها في بيروقراطية الدولة، والتي وجدت طريقها للإمساك بقوى الدولة، بما في ذلك إيراداتها ونفقاتها» [(69)].

ثم انتقل «بتراس» ليوضح أن هناك عددا من الاستراتيجيات التي تتاح أمام الفئات القومية الوسيطة في بلدان المحيط، وهي خيارات تتوقف-في جانب كبير منها-على نمط التحالفات الطبقية (المحلية والدولية) وكذلك على القوة التساومية للطبقات داخل التحالفات. وعلى ذلك، يمكن للنظام القومي التالي للاستقلال أن يختار-على الأقل-بين ثلاث استراتيجيات أو أنماط من التحالفات الطبقية لتحقيق التراكم الرأسمالي، وهو ما يؤثر بالتالي-على توزيع الدخل. ويقسم بتراس هذه الاستراتيجيات إلى ثلاثة: أولها، ما يسميه «نموذج الاستعمار الجديد» ويعتمد على التراكم من أعلى، ومن الخارج، أي بالتعاون بين المؤسسات الإمبريالية والطبقات السائدة، لاستغلال القوى العاملة بالداخل، ويؤدي هذا النمط إلى تركز الدخل في أيدي الرأسمال الأجنبي. وثانيها: النموذج التنموي البرجوازي القومي الذي يعتمد في التنمية على الرأسمالية الوطنية و(أو) الدولة، ويحد من الفائض المتجه نحو المؤسسات الإمبريالية، ويؤدي إلى تركيز الدخل بين أيدي الفئات

الوسيطة (التي تأخذ شكل النخب الحاكمة في المحيط). وثالثها، الاستراتيجية القومية-الشعبية، والتي تقوم على التحالف بين الفئات الوسطى وبين القوى العاملة، وتوسيع دائرة السيطرة القومية عن طريق التأميم وتؤدي إلى توسيع القاعدة الاجتماعية لتوزيع الدخل[70].

ثانيا: التبعية كمدخل لتحليل الظاهرة السياسية والأحزاب في العالم الثالث

لم تعد فكرة التبعية، كمتغير أساسي في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، في البلدان المتخلفة، محلا للرفض إلا في حدود تفصيلية، أو جزئية. ومع أن أدبيات التبعية قد اتسمت بالوفرة أو الغزارة إلا أنه يعيبها، ليس فقط الاهتمام بما هو «خارجي» على حساب ما هو«داخلي» كما سبقت الإشارة توا، وإنما أيضا الاهتمام بما هو «اقتصادي»على حساب كل ما هو غير اقتصادي أي على حساب الأبعاد الأخرى: السياسية والاجتماعية والثقافية.

وأيضا،انتقدت مدرسة التبعية لميلها إلى التعميم الشديد، مع أن مجالها الأساسي (أي المجتمعات المتخلفة) يتسم، بطبيعته، بالتنوع والاختلاف الشديدين، وهذا ما يقود-بالتالي-إلى تجاهل الكثير من الحقائق التاريخية والمنطقية. وكما يقول «بالما» بحق، فإن الكثيرين من دارسي التبعية في أمريكا اللاتينية لم ينجحوا في تفهم خصوصية العملية التاريخية التي تتغلغل بمقتضاها الرأسمالية إلى أمريكا اللاتينية، وأدانوا فقط جوانبها السلبية، مستكملين تحليلهم بسلسلة المقولات حول «الركود» في محاولة لبناء نظرية أساسية للتخلف. تلك أفكار خاطئة، ليس فقط لأنها لا تتسق مع الحقائق، ولكن أيضا لأن طبيعتها الميكانيكية-الشكلية، تجعلها استاتيكية، وغير تاريخية[71].

لقد كان السعي لتجنب نقاط الضعف تلك-كما عرضناها-هو الدافع لبعض الدارسين للمزاوجة بين أفكار التبعية، والتحليلات الطبقية الاجتماعية، سعيا إلى تقديم تحليلات أكثر عمقا وشمولا للظواهر الاجتماعية المعقدة في المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث، وهو ما رصدناه-على وجه الخصوص-في أعمال بتراس.

في إطار تلك الحدود، والمحاولات جاءت الإسهامات التي قدمها بعض دارسي التبعية لمعالجة الظاهرة السياسية في المجتمعات المتخلفة، وهي المعالجة التي تمت من خلال عدة مداخل، مباشرة أو غير مباشرة:

1- فالشكل «التقليدي» لمعالجة أثر التبعية على الأوضاع السياسية في المجتمعات المتخلفة، هو معالجة تلك الأوضاع باعتبارها تعبيرا عن البناء الاجتماعي والطبقي الذي تحكمت علاقات التبعية في تشكيله، بشكل حاسم، كما سبقت الإشارة. هي إذن معالجة غير مباشرة وردت كثيرا في الأعمال الكلاسيكية للتبعية. ووفقا لهذا المنظور فان المؤسسات السياسية، والممارسات السياسية في المجتمع التابع تتشكل من خلال وضعه في داخل النظام العالمي. وتكون وظيفة النظام السياسي في المجتمع التابع هي تدعيم علاقة التبعية. ويترتب على هذا أيضا أن تصبح القوة السياسية في المجتمع التابع مركزة في أيدي فئة محدودة، كما أن البرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية، من حيث أن وجودها لا يؤدي إلى حدوث ثورة برجوازية على المستوى الاقتصادي، أو ثورة ديمقراطية على المستوى السياسي، بل هي تستخدم تكتيكات متنوعة حسبما تمليه عليها ظروف التبعية. وتتراوح هذه التكتيكات بين الأساليب القانونية البرلمانية، وبين الانقلابات العسكرية، أو الدعوة إلى الحركة القومية، أو إحداث تحالف زائف مع العمال[(72)].

2- على أن بعض الباحثين عمد إلى التوجه مباشرة نحو دراسة علاقة التبعية بالظاهرة السياسية في المجتمع المتخلف. هنا، فإن النقطة المحورية كانت هي أثر التبعية في صياغة ودعم «الدولة» في المجتمعات التابعة لها. ويعزى إلى الباحث الباكستاني حمزة علوي إسهامه الهام في هذا المجال[(73)] حيث ذهب إلى القول بان القضية الأساسية حول «الدولة» في «مجتمعات ما بعد الاستعمار» هي أنها-أي الدولة-لا تنشأ على أيدي برجوازية محلية صاعدة، ولكنها-عوضا عن ذلك-تنشأ بواسطة برجوازية إمبريالية أجنبية. فعند الاستقلال تنتهي السيطرة المباشرة لتلك الأخيرة على الدول المستعمرة، ولكن هذا لا يعني انتهاء نفوذها عليها. فالبرجوازية الاستعمارية تظل حاضرة في المجتمع بعد الاستعمار كما أن أيا من البرجوازيتين (أي المحلية، وبرجوازية الاستعمار الجديد) لا تستبعد نفوذ الأخرى ولو أن مصالحهما تتنافس. وفضلا عن ذلك، فإن النخب الحاكمة العسكرية-البيروقراطية،

وجهاز الدولة يبد أن في الاضطلاع بدور اقتصادي جديد ومستقل نسبيا. والدولة في المجتمع ما بعد الاستعمار تمتلك-مباشرة-جزءا كبيرا للغاية من الفائض الاقتصادي، وتتولى نشره من خلال نشاط اقتصادي موجه بيروقراطيا باسم رفع التنمية الاقتصادية. وتلك الشروط تفرق دولة ما بعد الاستعمار، بشكل أساسي، عن الدولة كما ورد تحليلها في النظرية الماركسية الكلاسيكية. ولكن جهاز الدولة لا يتكون فقط من نخبة حاكمة بيروقراطية-عسكرية، فعند ما تتبنى أشكال «ديمقراطية» للحكم، يشكل «السياسيون» و«الأحزاب السياسية» جزءا أيضا من جهاز الدولة [74].

3- أيضا، وبالرغم من التأثير الحاسم لحقيقة التبعية «الثقافية» و«الأيديولوجية»، بشكل مباشر وغير مباشر، على الأوضاع السياسية في المجتمع التابع، فإن هذه الجوانب لإنزال في حاجة إلى المزيد من الكشف والتحليل. وكما يقول أحد الباحثين، بحق، فإن إهمال العناصر القيمة والثقافية، قد أدى بأنصار التبعية إلى تقديم تفسيرات «ميكانيكية» لنظام الدولة، وجماعات النخبة، «حيث تم ردها بشكل ميكانيكي إلى الأسس الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الرأسمالي، فضلا عن فشلهم في تقديم تفسير مقنع للتغير السياسي وعدم الاستقرار السياسي». ولذا فإن على نظرية التبعية «أن تستوعب دراسة القيم والثقافة بوجه عام، وعلاقة هذه الثقافة بالعلاقات الطبقية، والأسلوب الذي تنتشر به الثقافة الحديثة، والجماعات التي تنشرها، وأولا وقبل كل شيء نوعية هذه الثقافة، وتأثيرها على مستويات الوعي لدى الطبقات المتلقية لها. ومن شأن هذه الدراسة أن تلقي الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الحديثة-أي نوعية هذه القيم، ودرجة تأثيرها على الوعي السياسي-في تعضيد التبعية»[75].

4- وأخيرا، فقد أشار بعض الباحثين إلى التأثيرات «المباشرة» للقوى الكبرى الخارجية على التطور الحزبي في البلاد المتخلفة، ليس فقط من خلال المسالك «التآمرية»، وتقديم أشكال مختلفة من الدعم للقوى السياسية الموالية، وإنما في شكل غير مباشر يرتبط بطبيعة «المعونة الخارجية التي تتلقاها البلدان المتخلفة. وتبدو أبرز أشكال ذلك التأثير فيما تؤدي إليه برامج المعونة الأمريكية من تقوية القوات المسلحة. والأجهزة البيروقراطية على حساب الأحزاب والنظم الحزبية الضعيفة فعلا. ولذلك، وسعيا إلى

تعظيم التنمية الاقتصادية، فإن المعونة الفنية لتحديث البيروقراطيات في آسيا وأفريقيا، والتي تهمل مشكلات «التنمية السياسية»، قد تفشل في خلق إطار سياسي، مع أنه-بدون هذا الإطار-لن تلقى برامج التنمية الاقتصادية، التي تضعها الحكومة، سوى نجاح ضئيل[76].

ويذهب باحث آخر إلى القول «إن برامج المعونة تلك، تخطط بالفعل لمواجهة أو حتى لقمع الأحزاب الاشتراكية أو الجماهيرية، مما يؤدي إلى منع النمو التلقائي للأحزاب، حتى في النظم التي توافرت فيها إمكانية لذلك النمو» [77].

من ناحية أخرى، ليس هناك من شك في أهمية الصلات بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في البلاد المتخلفة، وبين الحزبين الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وهو الأمر الذي يتبدى، ليس فقط في دعمها ضد القوى الحزبية، المحلية الأخرى، أو تغليب بعضها على البعض الآخر، وإنما أيضا في انقسامها، تبعا للانشقاق الذي حدث بين الحزبين الكبيرين. كما يمكن الحديث-بدرجة أقل من الأهمية-عن صلات الأحزاب-التي ترفع لواء «الاشتراكية الديمقراطية»-بتنظيم «الدولية الاشتراكية».

خلاصة

إذا كانت قضية «المنهج» لا تزال تمثل واحدا من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين دارسي السياسة فإن الأمر ينطبق-ولاشك-بشكل أكثر حدة على دراسات الظاهرة السياسية في البلاد المتخلفة. وأيا كان عمق وصدق الإسهامات التي قدمها المفكرون والدارسون من خارج العالم الثالث في ابتداع وصياغة مفاهيم، ونظريات، ومنهاجيات، لدراسة قضايا التخلف والتنمية، سواء في أبعادها السياسية أو غير السياسية، فسوف تظل تلك الإسهامات-بدرجة أو بأخرى أسيرة خبرات، وواقع، وأهداف، تختلف عن خبرات وواقع وأهداف شعوب العالم الثالث. تلك حقيقة فطن إليها كثير من الباحثين الغربيين أنفسهم، منذ وقت ليس بالقصير، كما أخذت تترسب بعمق في الإطار المعرفي والمنهجي لأعداد متزايدة من دارسي كافة العلوم الاجتماعية من أبناء العالم الثالث.

وهكذا أضحى دارس السياسة، من أبناء العالم الثالث، مطالبا ليس

بمجرد الإلمام بالمفاهيم والنظريات والمناهج، ليستخدمها بشكل آلي وسطحي بل ومشوه أحيانا، وإنما بفحصها واستيعابها، مخضعا إياها لإمكانات التعديل أو المراجعة، أو الرفض.

من هنا-بالتحديد-تنبع الأهمية التي تضفيها تلك الدراسة على المسالة المنهاجية في حدود الإطار العام للدراسة. وإذا كانت المداخل المنهاجية الأساسية، التي عرضت هنا (أي أدبيات التنمية السياسية وتطوراتها، ونظريات التحليل الطبقي، ثم أفكار مدرسة التبعية) بما يتفرع عنها من أفكار ومفاهيم، هي التي سوف تستخدم في معالجة وتحليل الظاهرة موضع الدراسة، فإن هذا الاستخدام يعكس منطقا منهاجيا ونظريا يتسم بالخصائص الآتية:

1- التركيز على التعدد المنهجي، بدلا من الواحدية المنهجية، بمعنى: اقتحام الظاهرة موضع التحليل من أكثر من مدخل، وبالاستناد إلى أكثر من نظرية. إن هذا التعدد لا يقود فقط إلى التعرف على كافة أبعاد الظاهرة، وإلى موازنة تلك الأبعاد، ولكن أيضا يساعد على فهم الظاهرة في تطوراتها وتفاعلاتها عبر المراحل التاريخية، فضلا عما يسهم به من تقليص للعنصر الذاتي في التحليل إلى أدق درجاته.

وعلى سبيل المثال، فإن ما تتيحه أدبيات السياسة من إمكانات لمعالجة أزمات التنمية، ومؤسساتها، وملامح القيادة والنخبة، وعلاقات السيطرة والتبعية الشخصية، في دراسة الظاهرة الحزبية بالبلاد المتخلفة، لا يمكن أن تكون كاملة، أو ذات دلالة حقيقية بدون أن تؤخذ في الاعتبار حقائق القوى الاجتماعية والاقتصادية والانقسامات الطبقية التي تميز المجتمع موضع التحليل. ثم جاءت مدرسة التبعية، لتكشف قصور هذا كله، إن لم يأخذ التحليل في الاعتبار، وكمتغير أساسي، دور العوامل الخارجية في تشكيل ا لظاهرة.

2- التركيز على النظرة الكلية أكثر من النظرة الجزئية. وتستند الحاجة إلى النظرة الكلية، في دراسة الظواهر المختلفة في المجتمعات المتخلفة، إلى المصاعب الشديدة التي تكتنف عملية فصل أو تجريد أي من تلك الظواهر عن بعضها بنفس الوضوح والتحديد الذي ينطبق على المجتمعات المتقدمة. فالتمايز بين الأبنية والمؤسسات، والتحديد الواضح للقيم

والاتجاهات والعمليات في مجتمعات لما تكتمل بعد تشكيلاتها الاجتماعية المختلفة، أو تتداخل فيها تلك التشكيلات، يبدو أمرا بعيدا عن الواقع تماما. وهذا يعني أن الفصل الذي قد تفرضه الضرورات التحليلية والدراسية لأي من تلك الظواهر لا ينبغي أن يتجاهل تلك الحقيقية.

3- التركيز على أهمية التخصيص، في مقابل التعميم. وكما سبق ورأينا، فإن إحدى نقاط النقد الهامة، لأي من المداخل النظرية التي أشرنا إليها، سواء في أدبيات التحديث والتنمية، أو التحليلات الطبقية، أو مدرسة التبعية، هي أنها كلها اتسمت بدرجة من التعميم، نأت بها-كل في إطار ظروفها الخاصة-عن القدرة على تقديم تحليلات وتفسيرات عميقة للظاهرة موضع الدراسة: في مجتمع بعينه، أو ظروف بذاتها. والتخصيص-من ناحية أخرى-لا بد من أن يسهم في تعميق النتائج العامة، وفي تأكيد صدقها والواقع أن المبالغة في التعميم، يمكن أن تكون خطأ فادحا بالنسبة للمجتمعات المتخلفة، على وجه الخصوص، التي تعكس خبرات تاريخية وتأثيرات جغرافية واستراتيجية، متباينة أشد التباين.

الهوامش

(1) Gabriel Alomnd and G. Bingham Powell Jr.,Comparative Politics: A Developmental Approach, First edition,(Boston: Little, Brown and Company, 1966), p. 2.

(2) Charles A. Mccoy and Alan Wolfe, Political analyeis: An Un-orthodox Approach (New york:Thomas Y. Crowell Company, Inc., 1972) p. 213.

وانظر أيضا عرضا لنفس الفكرة في: د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص32.

(3) Karl Deutsch, Recent Trends in Research Methods in Political Science, in: James Charlesworth, A Design For Political Science: Scope Objectives and Methods (Philadelphia: The American Academy of Political and Social Science,1966),p.149.

(4) Gabriel Almond and Bingham Powell, op. cit.,p.2

(5) Ibid., p. 5.

(6) Ibid.,p.6.

(7) Robert A. Packenham Liberal America and The Third World: Political Development ldeas in ForeignAid and Social Science (Princeton: Princeton University Press,1793), p.123.

(8) Susanne Bodenheimer,The Ideology of Developmentalism: The American Paradigm-Surrogate for LatinAmerican Studies(Beverly Hills: Sage1971).

(9) Richard A. Higgott, 'From Modernization Theory to Public Policy: Continuity and Change in Political Science of Political Development', in: Studies in Comparative lnternational Developoment, Vol. XV, No. 4, winter 1980,p.27.

(10) S. N. Eisenstadt, Modernization: Protest and Change(Englewood Cliffs,N. J.: Prentice-Hall, lnc. , 1966) P. I.

(11) Cyril E. Black, The Dynamics of Modernization (New york Harper and Row, 1966),p.7.

(12) Dankwart A. R

(14)S. N. Eisenstadt, op. cit.,p.3.

(15) Leonard Binder et al., Crises and Sequences in Political Development (Princeton: Princeton University Press 1971)p.15.

(16) James Bill and Carl Leiden. op. cit.,p.15.

(17) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968) pp.1-28.

(18) Leonard Binder et al. , op. cit.,

(19) lbid., p.Ix

(20) Samuel Huntington, op. cit.,p.32.

(21) lbid., p.34.

(22) Gabriel Almond and Bingham Powell, op. cit., Second edition, p.283

(23) Richard Higgott,op. cit.,p.35.

(24) Gabriel Almond and Bingham Powell, op. cit., Second edition p.358

(25) Richard Higgott, op. cit., p.48.

(26) Joseph Laplombara and Mayton Weiner, op. cir., p.14.

(27) Richard Higgatt, op. cit., p.45.

(28) Peter Merkl, op. cit., p. 98.

(29) David Apter, op. cit., p.129.

(30) Richard Higgott, op. cit., p.40.

(31) Robert Rothstein, The Weak in The World of The : انظر Striong: the Developing Countries in The International Strong (New York: Columbia University Press,1977), pp.165-179.

(32) Samuel Huntington, op. cit., pp.36- 34.

(33) Samuel p. Huntington and Joan M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries (Massachusetts: Harvard University Press, 1976) pp.59-55.

(34) Samuel Huntington,op cit., pp.24-8.

(35) D.Rothchild and R. L. Curry, Choice and Public Policy in Middle Africa (Berkeley: university of Xalifornia Press, 1978) pp.61-59.

(36) Richard Higgott,op. cit., p40.

(37) Robert Michels, Political Parties: A Scciological Study of the oligarchical tendencies of Modern Democracy (New york: The Free Press,1962)

(38) R.Hrair Dekmejian, Egypt Under Nasser: A Study Political Dynamics (NewYork: State University of New york Press,1971)p.2.

(39) Richard Higgott, op. cit., p.43.

(40) Richard Higgott, op. cit., p.43.

(41) د. محمد الجوهري، نحو اطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة للمحجتمع المصري، المقدمة، في: بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين (القاهرة-دار الكتب الجامعية، 1972) ص 20.

(42) المرجع السابق، ص21.

(43) المرجع السابق، ص 35. وانظر أيضا: مجموعة من العلماء السوفييت، التركيب الطبقي للبلدان النامية (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1974) ص 40- 70.

(44) د. محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 37.

(45) مجموعة من العلماء السوفييت، التركيب الطبقي للبلدان النامية، مرجع سابق، ص 331.

(46) Ian Roxborough, op. cit.,p.77.

(47) Morroe Berger,The Arab World Today,New york:Doubleday and co.,1962), p.271.

(48) Manfred Halpern, The Politics of Social Change in The Middle East and North Africa (Princeton: Princeton Unuversity Press.1963),pp.51- 78.

(49) Jacques Berque, L'IdeeDe Classes dans L' Histoire contemporaine des arabes, 'Cahiers

Internationaux de Sociologie38(1965): 169- 184, as quoted in:James Bill and Carl Leiden,op.cit.,p.123.

(50) James Bill and Carl leiden, op. cit.,125-123.

(51) انظر: أنور عبدالملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة1974) ص: 196- 178

(52) samuel Huntington, Political order in changing societies op. cit., p.289.

(53) Manfred Helpern, op. cit., p.66.

(54) Amos Perlmutter, Egypt and the Myth of the New Middle Class: a Comparative analysis, in: Comparative Studies in Society and History, Vol. X, No. I. October 1967, p.47.

(55) انظر:- James Petras, State Capitalism in the Third world, in: Develop . ment and Change, Vol. 8,No . , 1 1977 .,

(56) James Petras, ed Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in The.(1978, Third World)New york: Monthly Review Press.86.James Petras, CriticaI Perspectives, op. cit.,p86.

(57) lbid., p.87.

(58) lbid., p. 90

(59) James Jupp, op. cit., p.2.

(60) د. جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979) ص 11.

(61) اقتصادي أرجنتيني، كان أول سكرتير تنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة.

(62) Gabriel Palma, Dependency: A Formal Theory of Under development or a Methodology for the Analysis of Concrete.Situations of Underevelopment in: World Development voI. 6, July-august 1976, p. 911.

(63): انظر (Susanne Bodenheimer, The ldeology of Developmentalism, op. cit., Susanne Bodenheimer, Dependency-and lmperialism: The Roots of Latin American Underde . velopment, in: K. T. Fann and D. C. Hodges, Readings in U . S. lmperialism(Boston: Porter Sargent Pulisher 1971).

(64) lan Roxborough op. cit., p66.

(65)Andre G. Frank, Latin Ameriu: Underdevelopment or Revolution(New york: Monthly Review Press, 1969). p.5.

(66) Andre G. Frank, ‘Capitalism and Underdevelopment in . Latin America(New York: Monthly Review Press, 1974)pp 102- 103.

(67) انظر 1789- 1492 Andre G. Frank, World Accumulation(. London: The Macmillan Press, 1978),p. 25 وانظر أيضا:

lmmanuel Wallerstein, tThe Rise and theFuture-Demise of the World Capitalist System, in: Comparative Stu.401. dies in Society and History, Vol. XVI, 1974, p 401.

(68)-Andre G. Frank, Lumpen-bourgeoisie and lumpen-Development: Dependence, Class and Politic in Latin (America. London: Monthly Review Press, 1972), p.2.

(69) James Petras, Critical Perspectives, op. cit., p.41.

(70) lbid., p. 46.

(71) Gabriel palma, op. cit., p. 912.

(72) انظر: سمير أمين، التطور اللامتكافىء، ترجمة: برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، 1980) ص ص 255-283.

(73) Hamza Alavi, tThe State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh', in: New Left Review, No .74,1972,p.41.

(74) lbid., p. 43.

(75) د. أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري. تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة (القاهرة: دار المعارف، 1981) ص 201.

(76) Joseph Lapalmobara and Myron Weiner, ''The lmpact of-Parties on Political Development'', in: Joseph Laplombara and Myron Weiner, eds., op. cit., p. 434.

(77) James Jupp, op. cit., p.96.

2 نشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث

في العرض السابق لمفهوم «الحزب السياسي» ظهر واضحا التباين الشديد بين المفاهيم العديدة التي يطرحها دارسو العلوم السياسية في ذلك المجال. ولاشك في أن هذا التباين يعكس-في جزء كبير منه-الاختلاف حول تأصيل الظاهرة الحزبية، وتحديد بشاتها. فالذين يحبذون المفهوم الواسع والفضفاض للحزب السياسي، بحيث يشمل كافة التجمعات (أو الكتل، أو الزمر) التي ترتبط بممارسة السلطة أو الصراع عليها، يعكسون-في الواقع-مفهوما للظاهرة الحزبية يجعلها لصيقة بالظاهرة السياسية منذ نشأتها حتى اليوم، أي منذ أن انقسم المجتمع الإنساني إلى أفراد يحكمون، وأفراد يحكمون، وظهرت-بالتالي-السلطة السياسية. أما الذين يحبذون المفهوم الأكثر تحديدا للحزب السياسي، فهم يربطونه-غالبا-بظهور الهيئات التشريعية، والنظم الانتخابية ويعكسون-بالتالي-مفهوما للظاهرة الحزبية يقصر نشأتها على القارة الأوروبية، ويعود بها-فقط-إلى منتصف القرن التاسع عشر.

فإذا كان هذا المفهوم الأخير للحزب وللظاهرة الحزبية قد ساد الكتابات السياسية الكلاسيكية في الغرب، ردحا طويلا من الزمن، فإن ظهور وتطور الأحزاب السياسية خارج نطاق قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن العشرين، وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كان في مقدمة العوامل التي حدت بالدارسين إلى مراجعة مفاهيمهم المعتادة للحزب، ولنشأة الظاهرة الحزبية، بحيث تتسق مع تلك الوقائع والتطورات الجديدة.

ويمكن العودة بالتفسير البرلماني لنشأة الظاهرة الحزبية، إلى مناقشة ماكس فيبر للتطور المبكر للأحزاب حول الكتل البرلمانية وتعقبه للتحول مما أسماه بـ «الأتباع الخالصين للأرستقراطية» إلى «أحزاب الأعيان» إلى ظهور «الديمقراطية الشعبية» [1]. وأكد موريس ديفرجيه وجهة النظر تلك، ونسبت إليه-بالأساس-النظرية التي تربط بين نمو الأحزاب، وتطور البرلمانات القومية ونمو حجم الناخبين، وافترض أن نمو الأحزاب مر أولا بتكوين أجنحة برلمانية، ثم تنظيم لجان انتخابية، وأخيرا إنشاء روابط دائمة بين هذين العنصرين. واتفق كل من فيبر وديفرجيه على القول بأن الأجنحة، والمنتديات السياسية للنخبة، والتي سبقت الأحزاب، لم تكن أحزابا سياسية، بالمعنى الذي نستخدم به هذا الاصطلاح [2].

في إطار هذه النظرية، التي يعتبر ديفرجيه ابرز ممثليها، تنقسم الأحزاب-طبقا لدراسة ديفرجيه أيضا-من حيث النشأة إلى أحزاب نشأت داخل الهيئة البرلمانية، وأحزاب نشأت خارجها:-

- الأحزاب ذات النشأة الداخلية، يقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وقد نشأت الأحزاب-في أغلب بلاد أوروبا على الأقل-عن هذا الطريق، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية، وبين الجماعات التشريعية.

- الأحزاب ذات النشأة الخارجية، ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي لحكم القائم، وعلى المطالبة بالتمثل في البرلمان [3]. هذه الأحزاب تمثل ظاهرة اكثر حداثة، وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبالأيديولوجيات المتشددة: العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط-في أغلب المناطق النامية-بالحركات القومية والمعادية للاستعمار.

وأبرز الأمثلة لهذا النوع من الأحزاب في الغرب، يتمثل في الأحزاب الاشتراكية العديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر، والأحزاب المسيحية أو المسيحية الديمقراطية التي نشأت في مستهل القرن العشرين، في جزء منها، كرد فعل لتهديد الحركات السياسية الراديكالية.

ومع أنه يمكن أدراج الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا ضمن النوع الثاني لدى ديفرجيه، أي الأحزاب ذات النشأة الخارجية، على أساس أنها كانت-من قبل-حركات قومية، وحركات مسيحية وتبشيرية، واتحادات طائفية أو دينية أو قبلية، تطورت كلها في خارج الإطار البرلماني الذي أقامه الحكم الاستعماري، بل وأحيانا معادية له، إلا أن النظرية البرلمانية تلك تظل تعاني من قصور رئيس بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث خاصة.

والواقع أن ندرة الدراسات النظرية والتطبيقية للظاهرة الحزبية، حتى بداية القرن العشرين، وظهور كتابات «ميتشلز» (4) و «اوستروجورسكي» (5) من ناحية، واستنادها إلى الخبرة الأوربية أساسا من ناحية أخرى، جعلها قاصرة عن معالجة الظاهرة الحزبية خارج القارة الأوروبية، منذ وقت طويل، والتي تمثلت-على سبيل المثال-في حزب المؤتمر الهندي، والكومنتانج في الصين، وأحزاب الماجي في اليابان.

وإذا كانت بعض النظم الاستعمارية قد أنشأت في عدد من المناطق الخاضعة لها مؤسسات تمثيلية، وأتاحت تصويتا محدودا إلا أنه-حتى في تلك الأمثلة-غالبا ما رفضت الحركات القومية العمل من خلال النظام البرلماني. كذلك فإن عداء النظم الاستعمارية للمحاولات الاستقلالية للحركات القومية كثيرا ما أرغم هذه الأخيرة على اللجوء للعمل السري. كما كانت هناك مواقف ظهرت وتبلورت فيها الأحزاب الجماهيرية حيث لم تكن توجد نظم استعمارية أو أبنية برلمانية، الأمر الذي نجد له أمثلة كثيرة في أمريكا اللاتينية، والصين، بل وأيضا في بعض بلاد أوروبا الغربية. وعلى هذا الأساس يمكن القول: «إن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الأحزاب الأوروبية، يمكن النظر إليها-بشكل أكثر جدوى باعتبارها تمثل نمطا واحدا من الظروف التاريخية، وليس باعتبارها الحالة العامة التي يعتبر كل ماعداها انحرافا عنها».

المبحث الأول:
النظريات المفسرة لنشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث

إزاء القصور الذي عانت منه النظرية التقليدية (البرلمانية) بخصوص تفسير نشأة الأحزاب في العالم الثالث، بذلت بعض المحاولات للتغلب على هذا القصور، وتقديم أطر نظرية أكثر اتساعا وتنوعا. ولاشك في أن النظر للأحزاب السياسية باعتبارها-في المقام الأول-نتاجا للتطور البرلماني والانتخابي في أوروبا، واعتبارها بالتالي علامة على «التحديث السياسي» يفسر-إلى حد بعيد-اهتمام دارسي «التحديث» و «التنمية السياسية» أكثر من غيرهم بالظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة، ليس فقط كأداة للتحديث والتنمية، وإنما أيضا كنتاج لواقع وظروف تختلف عن واقع وظروف أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. في هذا الإطار، أي إطار أدبيات التحديث والتنمية السياسية، طرحت بعض النظريات التي تربط بين «أزمات التنمية» و «التحديث السياسي»، من ناحية، والظاهرة الحزبية من ناحية أخرى:

أولا: أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الحزبية

حاول «جوزيف لابالومبارا» و «مينر وينر» الربط بين أزمات التنمية وبالتحديد أزمات «الشرعية» و «التكامل» و «المشاركة»، وبين ظروف نشأة الظاهرة الحزبية، في إطار ما اعتبراه «نظرية تاريخية» لنشأة الأحزاب السياسية. وطبقا لهما، فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دارت حولها الشاة بعض أوائل الأحزاب سواء في أوروبا أو في البلاد المتخلفة على حد سواء[7].

فعندما بدأت الجماعات والقوى السياسية، التي كانت تمارس ضغوطها من أجل إزالة النظام الملكي في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر في اكتساب شعبية واسعة، كانت تلك هي البداية الفعلية للأحزاب السياسية هناك. وبالمثل، فإن الحركات القومية التي ظهرت بهدف تغيير نظام الحكم القائم، وتغيير القواعد التي تحدد ماهية القائمين بالحكم وكيفية اختيارهم، كانت-بمعنى ما-نتاجا لأزمة ا لشرعية.

ومن وجهة النظر تلك فإن البلاد التي شعرت فيها النخب القومية

الصغيرة بالإشباع الإشباع نسبيا اسبيا من الخطوات التي اتخذها الحكم الاستعماري لم تشهد بالضرورة جهودا قوية لتكوين حركات جماهيرية. وعلى سبيل المثال، فقد عمل «حزب المؤتمر القومي» في سيلان، داخل الإطار الذي وضعه الإنجليز ولم تنشأ أتنشأ بالتالي التالي حركة جماهيرية قبل الاستقلال. والأمر نفسه ينطبق على عدد من أحزاب السادة Patron Parties في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا.

في ضوء هذا أمكن القول إنه عندما تفشل الحكومة القائمة في الاستجابة بشكل ملائم لازمة الشرعية (سواء تمثلت في الحكم الملكي في فرنسا في أخريات القرن الثامن عشر، أو الحكم الاستعماري الفرنسي في الخمسينات من القرن الحالي) فقد تنشأ أزمة مشاركة، ويبدأ معها تكوين أحزاب تهتم بإنشاء منظمات محلية، واكتساب التأييد المحلي[8]. أيضا وفرت أزمة «التكامل» أو «الاندماج» الوسط الذي ظهرت فيه بعض الأحزاب في البداية. وتتعلق أزمة التكامل هنا، بالتكامل الإقليمي، أو-بمعنى أوسع أتوسع العملية التي تتجه بمقتضاها الجماعات العرقية، التي تعرضت لانقسام، إلى أن تتكيف مع بعضها البعض. وفي أوروبا ظهرت الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وسط أزمة «التكامل» أو «الوحدة»، وهو ما ينطبق أتنطبق أيضا على الأحزاب العربية التي قامت بهدف الدعوة إلى الوحدة العربية، باعتبار أن واقع التجزئة العربية يعبر عن أزمة للتكامل على مستوى الأمة العربية.

على أن «لابالومبارا» و «وينر» يؤكدان على حقيقة أن الأحزاب القومية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا، والتي كانت أحزابا تكاملية، نادرا ما نشأت لتحقيق التكامل هذا، كهدف أساسي من أهدافها. ومن ناحية أخرى فإن أزمات التنمية كثيرا ما تظهر أتظهر بل وغالبا متخلق-على أيدي الجماعات الانفصالية، أي المعادية للتكامل أو الوحدة، ويكون الحزب هو المعبر عن تلك الدعوة. وينطبق هذا على العديد من الأحزاب، مثل «الرابطة الإسلامية» في الهند، والتي عملت على انفصال المسلمين عن شبه القارة الهندية في دولة باكستان [9].

وقد رافق قيام الأحزاب، في أغلب البلدان-عموما-استفحال أزمة المشاركة حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى إلى إحداث تغييرات

هائلة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة. وصاحب انهيار الإقطاع في أوروبا ظهور مطالب بالتمثيل السياسي من جانب فئات المنظمين، والطبقة الوسطى، ولم يحمل التصنيع معه مجرد التوقعات بتحقيق الرفاهة الاقتصادية، وإنما حمل معه أيضا ظروفا عديدة أدت بالجماهير العاملة إلى اقتفاء خطى الطبقات المتوسطة في المطالبة بدور أكثر حيوية في تحديد السياسات العامة[10].

كذلك يشار إلى أن التغيرات التي تؤدي إلى نمو جماعات ونخب اجتماعية جديدة هي نفسها التي تؤدي إلى أضعاف سلطة القوى الحاكمة التقليدية التي تستند مكانتها إلى الرموز والمعتقدات الموروثة. وفي هذا السياق تظهر الأحزاب السياسية، وغيرها من أنماط التنظيمات السياسية المشابهة.

يقدم مفهوم الأزمات آذن إمكانية طيبة لتفهم ظروف نشأة الأحزاب في البلاد المتخلفة (فضلا عن المتقدمة)، ومع ذلك، وكما يبرز ذلك أحد الباحثين، فإن العلاقة بين أزمات التنمية، ونشوء الظاهرة الحزبية ليست علاقة كاملة. «فهناك العديد من الأحزاب التي ظهرت في أوقات لم تكن فيها الأفكار المتغيرة حول الشرعية الدستورية، وحقوق الفئات المختلفة في المشاركة الكاملة، و (أو) مسائل الاندماج الإقليمي، موضوعا لأزمة ما، وعلى العكس من ذلك، هناك العديد من الأمثلة على أزمات لم تؤد إلى أيجاد أحزاب سياسية جديدة، وإنما إلى أيجاد حركات استهدفت الضغط على صانعي السياسة، أكثر من مزاحمتهم على مناصبهم، أو الحلول مكانهم»[11].

ثانيا: التحديث ونشأة الأحزاب لدى هنتينجتون

يستمد إسهام عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتينجتون في أدبيات التحديث والتنمية جزءا كبيرا من أهميته، من الموقع المتميز الذي يعطيه للجانب «المؤسسي»من التحديث، خصوصا ما يتعلق منه بالأحزاب السياسية في البلاد المتخلفة. وكما سبقت الإشارة، فإن ما يتضمنه التحديث من «تعبئة اجتماعية» و «مشاركة سياسية» يمكن أن تؤدي-كما يرى هنتينجتون- ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار، والتمايز البنائي، وأنماط الإنجاز، والتكامل القومي، وإنما-على العكس-إلى تحلل النظام السياسي، وانعدام

الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، بمؤسسات سياسية قوية وفعالة. والأحزاب السياسية تقع على رأس تلك المؤسسات وأكثرها أهمية، وتضحى نشأتها إذن، في المجتمعات المتخلفة، إحدى ضرورات التحديث.

وبشكل أكثر تفصيلا، يؤدي التحديث-بما ينطوي عليه من تعبئة المزيد والمزيد من أفراد المجتمع للعب أدوار جديدة-إلى أيجاد مجتمع أكثر تنوعا، لا يقوم على مجرد الجماعة «الطبيعية» المتمثلة في العائلة الممتدة، أو القرية، أو العشيرة، أو القبيلة. ولأن حدود المجتمع تشكلت غالبا بناء على ظروف جغرافية، أو بفعل الاستعمار فإن المجتمع الآخذ في التحديث غالبا ما يكون مجتمعا «تعدديا» يشتمل على تجمعات دينية وعنصرية وعرقية ولغوية متعددة. وهذه التجمعات قد توجد في المجتمع التقليدي، ولكن المستوى المنخفض للمشاركة السياسية يقلل من المشاكل التي ترتبط بالدمج أو التكامل. ولكن مع امتداد مجال التعبئة الاجتماعية في مثل تلك المجتمعات إلى المستويات الأدنى من المجتمع، تتكثف التناقضات بينها. وتصبح مشكلة دمج القوى الاجتماعية البدائية في مجتمع سياسي قومي أكثر صعوبة. كذلك فإن التحديث يدفع إلى الوجود، وإلى مجال الوعي والنشاط السياسيين جماعات اقتصادية واجتماعية، إما لم تكن موجودة في المجتمع التقليدي، وإما كانت خارج نطاق السياسة في المجتمع التقليدي. وتلك الجماعات إما أن تستوعب في النظام السياسي، وإما أن تصبح مصدرا للعداء والثورة ضد النظام السياسي. وعلى ذلك، فإن تحقيق الجماعة السياسية Political Community في المجتمع الآخذ في التحديث-Modernizing Society ينطوي على كل من: الدمج «الأفقي» للجماعات، وعلى الاستيعاب «الرأسي» للطبقات الاجتماعية والاقتصادية. والعامل المشترك الذي يؤدي إلى ظهور مشكلات الاندماج القومي، والاستيعاب السياسي إنما هو توسيع المشاركة السياسية، والوعي السياسي الذي ينجم عن التحديث[12].

وينطلق هنتينجتون من هذا التحليل ليقرر «أن الوسائل المؤسسية الرئيسة لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي الأحزاب السياسية والنظام الحزبي» و«أن تقليل احتمال عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج عن اتساع الوعي السياسي والانغماس السياسي، يستلزم خلق مؤسسات سياسية حديثة،

أي: أحزابا سياسية، في بداية عملية التحديث».

وإذا كانت المعضلة التي تواجهها البلاد المتأخرة في التحديث هي أنها «تواجه-في وقت واحد-المشكلات التي سبق أن واجهتها البلاد الأقدم في التحديث بشكل منفرد، وعلى فترات تاريخية طويلة»فإن هنتينجتون يدعو إلى خلق الجماعة السياسية أولا قبل مواجهة مشكلات المؤسسية والمشاركة. ويعيد هنا تأكيده على ما تفعله النظم الشيوعية، من إعطائها الأولوية للتنظيم السياسي، قبل أن تشرع في عمليات التحديث الأخرى. ويؤكد كلامه هذا بقوله إن الاتحاد السوفيتي اهتم في العشرينات، وفي فترة السياسة الاقتصادية الجديدة ببناء الحزب الشيوعي-وتدعيم سيطرته. وبفضل هذا، أمكن للتنظيم السياسي الذي تم تشكيله أن يقوم-في الثلاثينات-بعمليات التصنيع والزراعة الجماعية، بل والحرب، وان يستوعب نتائج هذا كله. ونفس الأمر ينطبق على الصين حيث أعطت أولوية قصوى لبناء الحزب الشيوعي، وفقط في الخمسينات بدأت التنمية الاقتصادية تأخذ وضعها في الأولويات المتقدمة للحزب. أما في خارج البلاد الشيوعية فيضرب هنتينجتون مثالا بتركيا، حيث وضع مصطفى كمال اتاتورك أولا الأساس القومي والسياسي للمجتمع قبل أن يشرع في الإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وكذلك المكسيك، حيث شغلت في الفترة بين 1910 و 1940 بـ«تنمية الشروط الأساسية للدور الجديد للدولة، حيث استعادت الدولة سيطرتها على الأمل، وبدأت في صياغة وتحديد فلسفة جديدة لوجودها، ودورا جديدا لها في سبيل تحقيق أهدافها» [13].

على أن الأحزاب في البلاد المتخلفة لتنشأ لمجرد «الضرورة التحديثية» وتأتى المعارضة لنشأة الأحزاب في تلك المجتمعات، كما يرى هنتينجتون، من ثلاثة «مصادر» مختلفة:

المصدر الأول، هو القوى المحافظة التي ترى في الأحزاب تحديا للبناء الاجتماعي القائم. فمع انعدام وجود الأحزاب تستقي القيادة السياسية وضعها من التدرج التقليدي للحكم والمجتمع، في حين أن الأحزاب تمثل تهديدا لقوة النخبة المستندة إلى الميراث، والمكانة الاجتماعية أو ملكية الأرض. لذلك غالبا ما ينظر النظام الملكي إلى الأحزاب السياسية كقوى «انقسامية». إما لأنها تهدد سلطته، وإما لأنها تعرقل جهوده لتوحيد وتحديث

البلاد. وكما يقول ديفرجيه: «فإن نظاما بلا أحزاب هو-بالضرورة-نظام محافظ» (14).

والمصدر الثاني لمعارضة نشأة الأحزاب يتمثل في قوى الإدارة Administration، وفي حين أن الشخص المحافظ المتعصب يرفض كلا من الجانب الترشيدي للتحديث، وكذلك جانب المشاركة في التحديث السياسي، فإن رجل الإدارة المعارض للأحزاب يسلم بالحاجة إلى ترشيد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه لا يقبل ما ينطوي عليه التحديث من توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية. إن نموذجه هو نموذج بيروقراطي: فالهدف هو الكفاءة، وتجنب ا لصرا عات. والأحزاب تضفي-من وجهة نظره-اعتبارات غير رشيدة، وفاسدة على الأهداف التي ينبغي أن يتفق عليها الجميع.

المصدر الثالث لمعارضة الأحزاب يأتي من أصحاب الاتجاهات الشعبية Populism أي أولئك الذين يقبلون المشاركة ولكنهم لا يسلمون بضرورة تنظيمها، فهم ذو واعتقاد «شعبي» يذكر بأفكار «روسو» عن الديمقراطية المباشرة. فالمعارض المحافظ للأحزاب يعتقد أن البناء الاجتماعي القائم يكفي لربط الشعب بالحكومة، والمعارض الإداري يرى أن البناء البيروقراطي يلبي تلك الاحتياجات. أما المعارض «الشعبي» فهو ينكر الحاجة إلى أي بناء يقع بين الشعب، والقادة السياسيين. إنه يريد «ديمقراطية لاحزبية» وهكذا يرى «المحافظ» في الحزب تحديا للتسلسل الاجتماعي القائم، والإداري يرى فيه تهديدا للحكم الرشيد، في حين يرى الشعبيون فيه عقبة أمام التعبير عن الإرادة ا لعامة.

ولقد عبر «جورج واشنطن» في تحذيره الشهير عن الأحزاب، عن تلك المخاوف كلها، عندما حذر من «الآثار المؤلمة للروح الحزبية» على نظام الحكم الأمريكي. قال واشنطن: «يؤدي الحزب دائما آلي الهاء المجالس العامة، وإلى أضعاف الإدارة العامة. إنه يحرض الجماعة على مظاهر أتغيره غير ذات أساس، ويولد ذعرا زائفا، ويلهب العدوات، ويثير الشغب والاضطراب. إنه يفتح الأبواب للنفوذ الخارجي، وللفساد، اللذين يصلان بسهولة إلى الحكومة نفسها من خلال القنوات التي تتيحها الأهواء الحزبية. ولذا، فإن سياسة وإرادة البلاد تخضع لسياسة وإرادة بلد آخر» (15).

إن هذه الملاحظات من جانب واشنطن تلخص الاتهامات الأربعة الرئيسة التي لا تزال توجه اليوم إلى الأحزاب:

- إن الأحزاب تؤدي إلى الفساد، وانعدام الكفاية الإدارية.
- إن الأحزاب تقسم المجتمع على نفسه، وتثير الصراعات.
- إن الأحزاب تشجع على عدم الاستقرار السياسي، والضعف السياسي.
- إن الأحزاب تفتح الباب للتأثير والاختراق من القوى الخارجية.

في مواجهة تلك الحجج يرى هنتينجتون أنها ترتبط بلحظات تاريخية معينة، تعكس المراحل المبكرة من التحديث السياسي، وهي-بناء على ذلك-حجج ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حجج ضد الأحزاب في ذاتها. فالفساد، والانقسام، وعدم الاستقرار، والتعرض للنفوذ الخارجي، كلها أمور تميز النظم الحزبية الضعيفة وليست القوية. بل هي-بالطبع-ملامح للنظام السياسي الضعيف عموما، والذي يفتقد مؤسسات الحكم القوية والفعالة. فقد تؤدي الأحزاب إلى تشجيع الفساد، ولكن وجود حزب قوى هو الذي يضع الأساس لمصلحة عامة في إطار مؤسسي بدلا من المصالح الخاصة المشتتة. وقد تبدو الأحزاب في مراحل نموها الأولى ككتل أو أجنحة منفصلة، مؤدية إلى الصراعات والتشتت، ولكنها عندما تبالغ درجة معينة من النمو والقوة توفر رباطا بين القوى الاجتماعية بعضها البعض، وتخلق أساسا للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة. وبالمثل، فعن طريق تنظيم عملية تعاقب القيادات، واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، توفر الأحزاب أساسا للاستقرار وللتغيير المنظم، أكثر منه لعدم الاستقرار. وفي حين أن الأحزاب يمكن بالطبع أن تكون أدوات للقوى الخارجية فإن الأحزاب القوية توفر-بدرجة عالية-الآليات المؤسسية، والدفاعات لحماية النظام السياسي ضد النفوذ الأجنبي. وبعبارة أخرى، فإن الشرور والآثام التي تعزى إلى الحزب السياسي هي في الواقع سمات السياسة المشتتة والمهترئة للأجنحة والكتل ألي تظهر في غياب الأحزاب، أو عندما تكون الأحزاب ضعيفة للغاية. وعلاج هذا كله يكمن في أيجاد التنظيم السياسي الذي لا يعني-في الدولة الآخذة في التحديث-سوى التنظيم الحزبي(16).

وإذا كان عديد من البلدان الآخذة في التحديث ترفض الأحزاب، بشكل

أو بآخر، فإن هذا لا ينفي أنه كلما تقدم التحديث في تلك البلدان كلما تزايدت حاجتها إلى المشاركة السياسية. وإذا كانت النظم السياسية فيها تبدي-في بعض الحالات-علامات على الهدوء والاستقرار، إلا أن جهودها المستمرة لمنع آو إعاقة نمو الأحزاب يجعلها في النهاية عرضة لعدم الاستقرار وكلما زادت فترة الفراغ التنظيمي كلما أصبحت الأوضاع فيها أكثر قابلية للانفجار. والواقع أن الحكومات، في أغلب البلدان الآخذة في التحديث، تتبع-في وقت أو آخر-سياسة مناهضة للأحزاب، ففي مراحل تاريخية معينة يسمح للأحزاب بأن تتكون إما في إطار برلماني تقليدي، وإما في شكل تجمعات شعبية، وإما في نمو غمار الكفاح ضد الحكم الاستعماري. وفي مرحلة أخرى تالية، قد تبذل جهود للحد من المشاركة السياسية، ومن التنظيم السياسي المرتبط بتلك المشاركة. وعادة ما يصطحب قمع الأحزاب ببذل جهود لتقليل مستوى الوعي السياسي، والنشاط السياسي[17].

المبحث الثاني:
الأشكال المتغيرة لنشأة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث

بالرغم من أهمية المحاولات التي تطرح لتفسير نشأة الظاهرة الحزبية وتطورها في ظروف البلاد المتخلفة في العالم الثالث فإن الاختلاف والتمايز اللذين يطبعان تلك النشأة وتطوراتها، بالإضافة إلى محدودية الأدبيات حولها، تجعل من المهم تماما التعرف على الظروف المحددة لكل منطقة في العالم الثالث على حدة، بل ولبلدان بذاتها على وجه التخصيص.

في ضوء ذلك، يمكننا-مبدئيا-الحديث عن نشوء وتطور الظاهرة الحزبية في الأقاليم الأربعة ألي سبق تحديدها، داخل إطار «العالم الثالث» أي: أمريكا ا للاتينية-وآسيا-والشرق الأوسط-وأفريقيا.

أولا: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية

ربما كان الاستقلال المبكر لبلدان أمريكا اللاتينية هو الذي يبرر البدء بها ونحن بصدد الحديث عن نشأة الظاهرة الحزبية وتطورها في العالم الثالث. فقد بدأ ظهور الأحزاب في أمريكا اللاتينية منذ حوالي مائة وخمسين عاما، مع تحقيق الاستقلال عن أسبانيا. كما أن النمط الذي

تطورت به تلك الأحزاب منذ البداية انطبق أيضا على الدول التي تأخرت في استقلالها هناك مثل البرازيل وبئ وينما وكوبا. وفي حين أنه لا يوجد أي مجال للحديث عن «نشأة برلمانية» للظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية فإن التحليل الاجتماعي والاقتصادي-من ناحية، وتحليل علاقات الاستعمار والتبعية من ناحية أخرى-يساعدان مباشرة على تفهم أصولها، والمؤثرات التي تحكمت في تطورها، منذ أن نمت، عقب الانفصال عن الدولة المستعمرة جماعات سياسية تعكس مصالح كبار ملاك الأراضي، والعسكريين، والكنيسة واضعة البذور الأولى لما أطلق عليه، منذ ذلك الحين، «أحزاب سياسية». وقد انطبقت هذه الحقيقة ليس فقط على النشأة الأولى لأحزاب أمريكا اللاتينية، وإنما على طول مسارها التاريخي. فعلى عكس الدور المحدد، والمعترف به للهيئة التشريعية أي البرلمان في العملية السياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، والذي تمارس الأحزاب السياسية دورها في تنظيم وتتأمل معه، فان موقع ودور الهيئة التشريعية في بلدان أمريكا اللاتينية كان ذاتها أقل بكثير في قوته أو فاعليته. وبالرغم من القواعد الدستورية المنصوص عليها عن فصل السلطات، ومراعاة الشكليات الدستورية في صنع السياسة، فإن السلطة السياسية الحقيقية ظلت في يد الهيئات التنفيذية التي سيطرت على «أحزاب سياسية» لم تكن في الواقع سوى تجمعات شخصية[18].

وفوق ذلك، فإن نمط النظام السياسي لعديد من بلدان أمريكا اللاتينية والطابع «الكوربوراتي[*]» له وضع قسطا كبيرا من مسؤولية تشكيل السياسات العامة في أيدي ما يمكن أن يسمى بـ «الحكومات الخاصة» Private Governments مثل الغرف التجارية والصناعية، واتحادات المصارف، وجمعيات التجار والمزارعين، بل حتى نقابات العمال. فالقرارات المتعلقة بالمصالح التي تمثلها أي من تلك الهيئات، قد لاتصل أبدا إلى الهيئات الحكومية المتخصصة، وإذا حدث ذلك فهي تقدم باعتبارها حقائق حاصلة للتصديق عليها أكثر منها مجرد اقتراحات للتنسيق مع اعتبارات السياسة العامة ككل. في هذا الإطار يضحى دور الأحزاب السياسية ضعيفا ومهملا،

(*) نسبة إلى الـ Corporatism أي: انتشار الاتحادات والنقابات والجمعيات في المجتمع،بتشجيع ودعم من الدولة، واضطلاعها بدور رئيس يفوق دور الأحزاب أو المؤسسات السياسية الأخرى. ولا توجد ترجمة عربية دقيقة متفق عليها لهذه الكلمة في الكتابات السياسية العربية.

كما تصير إجراءات مثل الانتخابات والمناورات الحزبية أذاي أهمية محدودة في عملية صنع السياسة. أما من زاوية «أزمات التنمية السياسية» فإن الأمر لم يقتصر على مجرد ارتباط نشأة الظاهرة الحزبية بوجود تلك الأزمات، وإنما أيضا بحدوثها في وقت واحد أو متقارب، وهو ما يميز كافة مجتمعات العالم الثالث، بدرجات متفاوتة[19].

في هذه الحدود، نشأت الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية استجابة لحاجات مجتمعية مختلفة عبر التطور التاريخي، وبعبارة أخرى: فإن تطور الأحزاب السياسية، وتنوع أنماطها، في أمريكا اللاتينية، يعكس تطور «التنمية السياسية» في المنطقة، حيث ظهرت الأحزاب غالبا عند نقاط تحول حاسم في تاريخ بلادها.

والتنظيمات الأولى التي أطلقت على نفسها اسم «الأحزاب السياسية» لم تكن تزيد عن كونها مجرد زمر أو تجمعات نابعة من النخبة الحاكمة تنافست على المناصب العامة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ولم تختلف فيما بينها كثيرا حول هوية القوى التي يجب أن تحكم، فكلها كانت تؤمن بحكم النخبة، ولكنها كانت تختلف حول السياسات التي كان ينبغي على الحكومة أن تتبعها. فمن ناحية، كان هناك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «المحافظين» وهؤلاء أتوا أساسا من بين ملاك الأراضي، ورجال الدين، ولم يروا للحكومة دورا يزيد عن مجرد الحفاظ على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. أما معارضتهم بمعارضتهم الذين أطلق عليهم اسم «الليبراليين»-فقد كانوا أكثر طموحا حيث كانوا يدعون إلى قيام الحكومة بتنمية الزراعة التجارية، والتصدير السلعي من خلال إعادة توزيع أراضي الكنيسة، وأراضي الهنود (أي السكان الأصليين) على المستثمرين في الريف. ولم تتعد نسبة المشاركة في الانتخابات التي يتنافس فيها «المحافظون» و «الليبراليون» عشرة في المائة من السكان.

وفي عدد قليل فقط من البلدان استطاعت الأحزاب المحافظة والليبرالية خلق ولاءات عميقة ساعدت على بقائها حتى اليوم، ولكن أغلب بلاد القارة شهدت تحطم احتكار تلك الأحزاب تدريجيا، إزاء ظهور أحزاب جديدة في بداية القرن العشرين [20]. فمع سيطرة النخبة على السياسات الحزبية، وجد الجيل الجديد من المهاجرين، ورجال الأعمال في المدن، والمهنيين،

وصغار المزارعين التجاريين الذين ظهروا في البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية بين عامي 1900 و 1920 أن ليس لديهم سوى أمل ضئيل في أن يكون لهم صوت في شؤون بلادهم، حيث كانت رغبتهم تلك تلقى المعارضة من الأحزاب التقليدية. ولذا كان الطريق الوحيد المفتوح أمامهم هو تكوين أحزاب سياسية خاصة بهم، واستعمالها للدعوة إلى إدخال إصلاحات انتخابية يمكن أن توفر لهم الفرصة للتنافس مع الأحزاب القائمة. ولقد نجحت هذه القطاعات «الوسطى» في عدد من البلدان، ليس فقط في تحقيق الإصلاحات المنشودة، وإنما أيضا في الوصول إلى المناصب العامة. وسواء سموا أنفسهم «راديكاليين» كما في شيلي والأرجنتين، أو أي أسماء أخرى، فقد استعمل هؤلاء التنظيمات الواسعة في المدن، والجاذبية الشعبية لأشخاص قادتهم، في مواجهة الأحزاب التقليدية، وفي شغل المناصب العامة. على أن الكساد العام الذي ميز الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 شكل ضربة قاسية لأحزاب القطاعات الوسطى لأنه كشف عجزها عن حل المشكلات التي أثارتها تلك الأزمة، فتعرضت تلك الأحزاب للهجوم من جانب المحافظين، كما تم إقصاؤهم إقصاءهم في حالات عديدة بعديدة على أيدي العسكريين. وبعد الحرب العالمية الثانية أترغم الراديكاليون على الدخول في منافسة، لكسب التأبيد الشعبي، مع حركات سياسية جديدة فجرتها ظروف الكساد وكان أهمها الحركات «الشعبية» التي ظهرت في الأرجنتين والبرازيل. ولقد قامت تلك الحركات «الشعبية» على عاتق عناصر مدنية وعسكرية اتسمت بالطموح والمهارة، وتجاوزت دعاوى الراديكاليين، عن طريق تعبئة وتحريك الطبقة العاملة الحضرية، ودفعها إلى ساحة العمل السياسي، وهي الطبقات التي عانت من الحرمان الشديد أثناء فترة الكساد. وكان أبرز أولئك القادة «الشعبيين» خوان بيرو «في الأرجنتين، «وجيتوليوفارجاس» في البرازيل[21].

لقد ا استفادت الحركات «الشعبية» من التصنيع السريع الذي تم في بلادها في الثلاثينات والأربعينات، ومن الآمال المتصاعدة للبروليتاريا الحضرية المتنامية، آلتي لم تلق سوى التجاهل والإهمال من جانب القوى الراديكالية والليبرالية والمحافظة. ولكن التنظيمات الحزبية للاتجاهات الشعبية لم تكن محكمة على الإطلاق، واعتمدت-بدلا من ذلك-على الجاذبية

الشخصية لقادتها، وعلى قدرات عدة تنظيمات فرعية وليس على تنظيمات جماهيرية قوية، وبمجرد أن وصل «الشعبيون» للحكم استعملوا قوتهم، ليس فقط لتوزيع الغنائم على مؤيديهم، وإنما أيضا لمساندة فئة من المنظمين المحليين، ولدفع عجلة التصنيع. ولكن الشعبيين لم يكونوا أبدا محل قبول من جانب أغلبية المثقفين والمهنيين الذين استاءوا من ديماجوجيتهم واستعمالهم للوسائل العنيفة. ونتيجة لذلك، وفي نفس الوقت الذي أخذت تنهض فيه الاتجاهات الشعبية كان سياسيون آخرون، من الرافضين أيضا للوضع القائم، يسعون لخلق نواة أحزاب إصلاح ديمقراطية ذات أساس جماهيري، وكان هدفهم هو شق طريق للديمقراطية عن طريق ربط المثل الديمقراطية للراديكاليين مع الجاذبية الجماهيرية للشعبيين، مع التنظيم الحزبي المحكم ألذ طوره الاشتراكيون والديمقراطيون والاجتماعيون في أوروبا. وقد استهدفوا ضم ليس مجرد القطاعات الوسطى مثلما فعل الراديكاليون، وإنما أيضا الطبقات العمالية. وكان العنصران الأساسيان في حملتهم هما: تنظيم قومي محكم يتغلغل إلى أدنى المستويات، وتعبئة الناخبين الريفيين من خلال استعمال المنظمات الفلاحية المرتبطة بحزبهم السياسي. كذلك قدموا لمواطنيهم التزاما بإصلاح المؤسسات الاقتصادية التقليدية، وبتخطيط التنمية[22]. وقد بذلت المحاولات لتكوين «أحزاب الإصلاح الديمقراطية» تلك في معظم بلاد أمريكا اللاتينية، أثناء الأربعينات والخمسينات، ولكنها لم تصادف النجاح سوى في حالات قليلة مثل شيلي وفنزويلا، حيث لم تكسب الاتجاهات الشعبية موضعا لقدم أبدا، وحيث كان الفلاحون في متناول يد الأحزاب.

ويقسم بعض الدارسين أحزاب «الإصلاح» إلى نوعين: علماني وديني. ويمكن نسبة النوع الأول إلى حزب آل Aristae الذي نظمه في بيرو راؤول هايادي لاتور، والطلاب المنشقون في الثلاثينات، والذي شجعه فلاسفة اصلاحيون من بيرو، واشتراكيون معاصرون. ولكن أعضاء الـApristá تعرضوا للاضطهاد في أغلب تاريخهم، ولم يسمح لهم أبدا بحكم بيرو إلا بالتآلف مع أحزاب أكثر محافظة. أما «حزب العمل الديمقراطي» في فنزويلا فكان أكثر نجاحا، حيث حكم لفترة قصيرة في أواخر الأربعينات، ثم حكم طوال الفترة منذ عام 1958 ماعدا فترة رئاسية واحدة. وبالمثل، فإن حزب التحرر

القومي في كوستاريكا تقلد الرئاسة في أربع مناسبات، منذ تشكيله في عام. 1948 . إن نجاح هذه الأحزاب-في أواخر الخمسينات-دفع بعض المراقبين الى استنتاج-في حينه-مؤداه أن أمريكا اللاتينية قد وجدت أخيرا الوسيلة التي تحتاج إليها لبناء الديمقراطية فيها، وهو ما لم يحدث في الواقع.

أما النوع الثاني من أحزاب الإصلاح الديمقراطية فتعتبر دينية (أو: لاهوتية) Theological بسبب توحدها مع الديمقراطية المسيحية، وهي الحركة التي بدأت في أوروبا ثم انتشرت بعد ذلك إلى البلاد الكاثوليكية الأخرى وبتأثير من الفكر السياسي للفيلسوف الفرنسي جاك مارتان سعى المسيحيون الديمقراطيون إلى بناء مجتمع ديمقراطي ليس اشتراكيا ولا رأسماليا، وإنما يربط ما تنطوي عليه الاشتراكية من اعتقاد بالخير العام، بما تتضمنه الرأسمالية من احترام للفرد. هؤلاء المسيحيون الديمقراطيون المعتدلون تماما في أهدافهم وفي أساليبهم السياسية، بدأوا-تدريجيا-في تبني العديد من سمات منافسيهم في أحزاب الإصلاح العلمانية، وفي مد وتوسيع تنظيماتهم لتضم العمال والفلاحين، والتبشير بالإصلات الزراعي، وتخطيط الدولة. ومثل الإصلاحيين العلمانيين، فقد أقام هؤلاء أحزابا في أنحاء أمريكا اللاتينية، ولكنهم نجحوا فقط في شيلي، حيث تولوا الحكم في منتصف الستينات، وفي فنزويلا حيث تقلدوا الرئاسة لمدة واحدة في أوائل السبعينات، كذلك فقد نظر إليهم أيضا كأداة رئيسة للحكم الديمقراطي ولسياسة الإصلاح. ولكن باستثناء هذين البلدين لم توفق تلك الأحزاب فيما كان متوقعا منها[23].

وتتبقى أخيرا الأحزاب «الثورية» آلتي لفتت في العقدين الأخيرين الكثير من الانتباه، ولكنها-بالتأكيد-ليست جديدة على القارة. لقد كان هناك-بشكل أساسي-نوعان من الأحزاب الثورية في أمريكا اللاتينية، أولهما أقامه الماركسيون والنوع الآخر غير الماركسي. ومن بين الأحزاب الأولى هناك عدد من الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية الصرفة. فقد شكل الاشتراكيون أولا الأحزاب في أواخر القرن التاسع عشر بتوجيه المهاجرين الأوروبيين خاصة. وبعد الثورة الروسية عام 1917 أخذت تتشكل أيضا الأحزاب الشيوعية، واندمج بعضها مع الأحزاب الاشتراكية، في حين أصبح بعضها الآخر منافسا لها، بسبب رفض الاشتراكيين قبول القيادة السوفييتية

للحركة الثورية الدولية. وبذلك، ففي نفس الوقت الذي كان الراديكاليون فيه ينظمون القطاعات الحضرية الصاعدة، فإن الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، بقيادة المثقفين والقادة العماليين، كانت تحاول تكوين اتباع لها بين الطبقة العاملة. وكانت قضيتهم الأولى بالطبع هي الثورة البروليتارية والعدالة الاجتماعية، وأسلحتهم هي الإضرابات والمظاهرات، وتعليم الجماهير. ولكنها نادرا ما وحدت جهودها بسبب المنازعات المذهبية والمنافسات الشخصية. وفي خلال الثلاثينات والأربعينات ظل أغلب تلك الأحزاب هامشيا بالنسبة لسياسات بلادها، وغالبا ما أرغمت على أن تظل تحت الأرض، أو في المنفى، بسبب مطاردة الحكومات. ثم إنها واجهت منافسة الحركات الشعبية في الأربعينات، والإصلاحية الديمقراطية في الخمسينات والستينات، حول كسب البروليتاريا خاصة، وأبدت دائما ضعفا في مواجهة كلتا الحركتين. أما أبرز الاستثناءات فتمثلت في شيلي، حيث استطاعت الأحزاب الماركسية أن تضمن التأييد العمالي في العشرينات، وشاركت في حكومات الجبهة الشعبية في الثلاثينات ثم وصلت إلى الرئاسة على يد سلفادورألليندي عام 1970. وهذا بالطبع إلى جانب قيام النظام الشيوعي في كوبا على يد فيدل كاسترو.

أما الحزب الثوري غير الماركسي، فيقصد به الحزب المؤسسي الثوري PRI في المكسيك، ولو أن بعض الدارسين لا يوافقون على إطلاق صفة «الثوري» على الحزب المكسيكي، على أساس أنه كان ثوريا بالاسم فقط، «وينصب اهتمامه على الاحتفاظ بالسيطرة السياسية على الناخبين في المكسيك»، وفي خلق اقتصاد رأسمالي مختلط، وليس عمل ثورة اقتصادية واجتماعية. ومن ناحية أخرى، يشير المدافعون عن الحزب إلى أنه أتتجز الكثير من أجل الحد من نفوذ طبقة «اللاتيفونديو» والكنيسة والمستثمرين الأجانب، أكثر من أي حكومة أخرى في أمريكا اللاتينية، قبل الثورة الكوبية. كما قام الحزب بتنفيذ إصلاحات زراعية هامة قبل وقت طويل من اهتمام أي حكومة أخرى بتلك المسألة. وإلى جانب هذا كله، تشمل الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية أنماطا حزبية أخرى، مثل الأحزاب الانتقالية أو الشخصية آلتي ترتبط بأشخاص بعينهم، ثم تتلاشى مع هزيمة مرشحيها. ومع أن «الشخصانية» تمثل سمة سائدة في كل الأحزاب اللاتينية الأمريكية

تقريبا، بدءا من أكثرها محافظة إلى أكثرها ثورية، إلا أن بعض الأحزاب تحتفظ بوجودها بعد ذهاب مؤسسيها، في حين أن ما يسمى «بالأحزاب الشخصية» تختفي باختفاء زعمائها. وفي خلال القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، ظهرت أيضا أحزاب إقليمية في أمريكا اللاتينية ولم يكن هدفها هو الوصول للسلطة بقدر ما كان تمثيل وجهة نظر إقليمية في الهيئات التشريعية، الجبار الحكومات المحافظة والليبرالية على قبول مطالبها بالحكم الذاتي. وأخيرا، ظهرت أيضا أحزاب فاشية من نوع آخر، مع نشأة الحركة الفاشية في إيطاليا وأسبانيا وألمانيا، إلا أنها ظلت على هامش السياسات القومية في بلادها غالبا[24].

ثانيا: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في آسيا

تجد الظاهرة الحزبية في آسيا جذورها في التراث التاريخي للمجتمعات الأسيوية من ناحية، وفي تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى. وقد خلص «روسيان باي» في دراسته للنظم السياسية التقليدية في آسيا إلى أن الاتجاهات والممارسات التي وفرت بيئة صالحة لخلق أحزاب «منفردة»، هي نفسها العوامل الرئيسة التي أعاقت نمو «نظم حزبية» فعالة. ففي الهند-على سبيل المثال-أدى التفاعل بين قيادات الطوائف، وبين طبقة الموظفين إلى بروز مهارات في النواحي المرتبطة بالتنظيم الحزبي والاستراتيجية الحزبية. كذلك فإن المشاعر اليابانية التقليدية حول الالتزامات المتبادلة والعلاقات بين الصغار والكبار سهلت-بالضرورة-من عملية بناء الملاءات الحزبية. ولكن بالرغم من هذه التقاليد التي تدعم الولاء للجماعة، ومن السعي الجماعي للسلطة، فإن النظم الأسيوية التقليدية اتجهت نحو خلق اتجاهات لا تتماشى مع التسيير الفعال «لنظام» حزبي تنافسي[25].

ويقسم «باي» المجتمعات الأسيوية، من حيث تراثها السياسي وتأثيراته على نشأة الظاهرة الحزبية فيها، إلى ثلاثة أنماط يسميها: النظم الإمبراطورية التقليدية (التي تتمثل أساسا في الصين)الصين ثم النظام الإقطاعي الياباني، ثم النظم «التنافسية المحدودة»:

- النظم الإمبراطورية التقليدية Traditional imperial Systems هذه النظم

وفرت فرت كما يقول بآي آي أقل البيئات ملاءمة لظهور اتحادات طوعيه قادرة على صياغة سياسات عامة. فالهوة بين عالم النخبة، وعالم الجماهير، كانت من الاتساع بحيث أن مطالب ومصالح الشعب العادي لم تكن لتصل إلى الحاكم إلا في ظروف شديدة الصعوبة، وعادة مآتم هذا فقط بواسطة العنف. ولم يعترف أبدا بالحاجة إلى مؤسسات واضحة لتجميع مصالح الشعب، بل كان يفترض أن الحكومة تحتكر الحكمة المناسبة والضرورية للحكم العادل والناجح للمجتمع، وكان الموظفون يدربون على فن التلاعب بالجماعات والكتل ضد بعضها البعض لخفيف العبء عن الحكومة، ولكن لم يكن هناك أي افتراض بأن على الحكومة أن تستجيب دائما لما يسفر عنه صراع القوى بين الجماعات المستقلة. فالسماح بالتفاعل العلني بين المصالح سوف يكون في مقام التنازل عن مسؤوليات الحكم، والسماح للأمور بأن تخرج من يدها.

ومع ذلك فإن السمة الأساسية المميزة للنظام الإمبراطوري كانت هي «الاحتكار» حيث سعى الحكام للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على النخب، كما سعت الحكومة إلى منع ظهور أي مركز قوة مستقل. وفي نفس الوقت، وجدت جماعات مستقلة، واتحادات عالية التنظيم، أسهمت في استقرار مجمل النظام. فعلى سبيل المثال، وجدت في الصين القديمة اتحادات معترف بها قائمة على العشيرة والقرابة، ونقابات حرفية شديدة الانضباط في أغلب أنشطة التجارة الهامة. كما وجدت جدت فوق ذلك بذلك جماعات سرية امتلكت سلطة تصل إلى تقرير الحياة والموت بالنسبة لأعضائها. وفي الهند تكرر الكثير من ملامح نفس الوضع فيما يتعلق بالطوائف، كما ظلت هناك قدرة واضحة على بناء التنظيمات في المدن في فترة ما قبل الاحتلال البريطاني.

ولكن هذه الاتحادات والجمعيات، وخصوصا بسبب حقوق الاحتكار التي تمتع بها قادتها، لم تكن-بأي شكل-صورة من الأحزاب السياسية، أو جماعات المصالح المعاصرة. لقد عملت كتجمعات حمائية، ربما تحمي أعضاءها من بعض «شرور» الحكومة، ولكن لم يكن بإمكانها أن تضغط على الحكومة، ومن المؤكد أن ذلك لم يحدث أبدا بأي شكل علني. لقد كان مفترضا أن القوى الديناميكية التي تشكل السياسة العامة تقع-بشكل كامل-

داخل إطار الحكومة الرسمية وطبقة الموظفين، وبالتالي يكون من قبيل الحماقة البالغة أن يناضل المواطن العادي-أيا كانت ثروته ونفوذه-بشكل علني لطرح مطالبه على الحكومة.

إن هذا الرفض للاعتراف بوجود حاجة إلى روابط صريحة ومؤسسية بين «الاتحادات الخاصة» و «الهيئات الحكومية» يعني أن كافة الصلات بين العاملين إنما خضعت للعلاقات الشخصية، ووقعت-بالتالي-في إسار انعدام الكفاية والفساد، والخداع. وانطلاقا من هذا التحليل، يصل «بآي» إلى افتراض أن «المجتمع المفتوح» الذي ظهر مع الحقبة الجمهورية لم يكن ذا جاذبية خاصة لأغلب المتعلمين الصينيين، الذين أرادوا-بدافع من الخوف من عواقب الفوضى والتنافس-إقامة حكم موحد وحكومة احتكارية. «وإذا كان لابد من وجود أحزاب سياسية، كاستجابة» «للموضة» السائدة، فقد أجمع الصينيون تقريبا على تحبيذ نظام الحزب الواحد، الذي لا يتميز فيه ذلك الحزب عن الحكومة الرسمية بقدر الإمكان. لقد كانت تلك هي الروح الكامنة وراء حكم الكومنتانج، كما أنها هي نفسها الروح الكامنة وراء حكم الحزب الشيوعي» [26].

النظام الإقطاعي الياباني: توصف اليابان القديمة بأنها-من نواح عديدة-كانت أقرب في بنائها وتنظيمها لأوروبا الإقطاعية منها للصين الإمبراطورية. ويرصد «بآي» سمتين هامتين لليابان القديمة سوف تؤثران على نشأة الظاهرة الحزبية هناك، وهما: وجود درجه عالية من التعددية والتنافسية-على عكس ماهو شائع-تختلف عن الإمبراطوريات التقليدية الأسيوية. وكذلك تبلور الفاصل بين مجالي الاقتصاد والسياسة، وعدم السماح للسياسة بالأضرار بالمصالح الاقتصادية. فبالرغم من أن نظام «التوكوجايا» القديم اتسم بالعديد من مظاهر الحكم المركزي إلا أن استقلالية السادة الإقطاعيين «الدايميو» Daimyos بإقطاعياتهم وشؤونهم الداخلية، وباتباعهم من طبقة الساموراي المحاربة، وفر إطارا تنافسيا في السياسة اليابانية. وأدى الصدام بين أولئك السادة المتنافسين إلى أيجاد تقليد ياباني مستمر بأن السياسة تنطوي-شرعيا-على تفاعل مصالح أطراف رئيسة لكل منهم أساس للقوة وللتنظيم المستقل. وهكذا فإن روح السياسة اليابانية تمثلت في مزيج من الولاءات المكثفة والمطلقة لنظم تدرج محددة، وقدرة على بناء التحالفات

والتوفيق والمساومات بواسطة قادة تلك الجماعات.

وفي أواخر فترة آل «توكوجايا» تداخلت المصالح الاقتصادية مع السياسات التنافسية، وقبل القادة فكرة أن السياسة يمكن أن تستعمل، بشكل ملائم، لتقدم وحماية الرفاهة الاقتصادية للجماعات والمشروعات. وحدث هذا-على وجه الخصوص-عندما بدأت الإقطاعيات المختلفة في التخصص في إنتاج مصنوعات مختلفة متميزة، وفي بيع بضائعها المنفردة في أسواق أكثر اتساعا. وبانتقال الوحدات الإقطاعية من حالة تقترب من الاكتفاء الذاتي إلى حالة من التخصص المتزايد، وبالتالي إلى شكل من أشكال تقسيم العمل، فإن الاستراتيجيات السياسية ومناورات السادة أصبحت أكثر حساسية لضرورات دعم وحماية المصالح الاقتصادية.

في غمار هذه العملية للتنمية القومية فإن ذوي السلطة اليابانيين لم يتعلموا فقط كيفية استعمال السياسة لمساندة المصالح الاقتصادية، ولكن ما هو أهم من ذلك هو أنهم تعلموا أيضا أن المجال الاقتصادي إنما هو-من نواح معينة-مجال متميز له قواعده الخاصة التي يؤدي انتهاكها إلى إحداث أضرار شديدة بكل الأطراف، وبالتالي فإن السياسة يجب أن تظل محلا للمراجعة لأن القيم الاقتصادية يجب أن تحترم، وأن يذعن لمقتضياتها[27]. إن هذا الاعتراف بشرعية الأسس المنفصلة للقوة، وبالحاجة إلى احترام المتخصصين والفنيين، إنما ترسخ قبل عودة الميجى، كما يساعد على تفسير الإيقاع السريع الذي تقدمت به اليابان نحو تحديث مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

وعلى عكس ماشاه في الأدبيات الغربية كثيرا عن مظاهر السلطوية والعداء للديمقراطية في المجتمع الياباني والسياسة اليابانية، فقد اتسمت السياسة اليابانية دائما بدرجة من التوزيع أو التشتت في القوة تفوق ما كان قائما في البلاد المتخلفة، وانطوت-منذ مراحلها الأولى، وحتى عودة المسجى-على مراكز متعددة للقوة السياسية تضمنت-على وجه الخصوص-البيروقراطية، والعسكريين، والقضاء، والقادة الماليين والصناعيين (الزايباتسو) وساسة الأحزاب، ومسؤولي الحكومة البارزين. وبالرغم من أن تلك المجموعات عملت مع بعضها، إلا أن كلا منها أيضا كانت لها مصالحها الخاصة، ومطالبها الخاصة من النظام، ولم يكن بإمكان أي

مجموعة أن تعمل بدون أن تحترم-لدرجة معينة-حقوق الآخرين، وتوفرت بذلك دائرة للقيادة أكثر انفتاحا وأكثر تنافسية مما هو شائع في النظم السلطوية في البلاد المتخلفة عموما.

كذلك فإن هذا النمط من التنمية اليابانية كان مناقضا تماما للنظم الإمبراطورية في آسيا، حيث كانت السياسة والحكومة هي العليا، وكانت طبقة التجار هي المقهورة والواقعة تحت السيطرة، كما لم تحترم المصالح الاقتصادية المنفصلة، ولا تكامل السوق مع الاقتصاد ككل. [28]

النظم التنافسية المحدودة: ParochiaI CoIHpetitive systems. يشير «بآي»بذلك التعبير إلى النظم التي قامت في بقية مناطق آسيا، وجمعت بين شكل التقاليد الإمبراطورية وروح النظام الياباني. ففي أغلب مناطق الملايو، حرص القادة المحليون، سواء كانوا من الرؤساء أو السلاطين أو الملوك، على ضمان احتكار كافة السلطات لتنظيم مجتمعاتهم بشكل هيراركي يضعهم-هم فقط-على قمتها. ولكن عجزهم جعلهم حكاما متنافسين وإقطاعيين، منغمسين في صراعات مع غيرهم من القادة الصغار الذين تجاوزت طموحاتهم الاستراتيجية بالمثل قدراتهم التنظيمية. وعلى سبيل المثال، ففي القلبين، قبل الحكم الأسباني، نظمت الحياة الاجتماعية والسياسية في شكل تجمعات محلية مستقلة صغيرة، كان لدى قادتها الكثير من مظاهر الأبهة والعظمة، ولكن اعتمد أمنهم بشكل كامل على مهارتهم في مواجهة التهديد من المجتمعات المجاورة.

في هذه الثقافات إمبراطوريات، وإنما ظهرت نظم غامضة التعريف ذات قوة تنافسية. فالقادة كان عليهم توفير الحماية والأمن لاتباعهم، وتوقع الرعايا دائما أخطار الغزو ومغامرات السلب والنهب من جانب الآخرين. وبسبب الحروب الصغيرة اللامتناهية ظهرت الحاجة إلى أيجاد حدود ملائمة للتنافس السياسي، ولقبول قواعد للتحالف، ولوجود مصالح ذاتية متبادلة. وبذلك فإن عملية «السياسة» كانت تعني عمليات الخداع والاحتيال من أجل تحقيق القوة والنفوذ بين قادة مستقلين. لقد كانت روح السياسة تنافسية، بغرض الحفاظ على مصالح مشتتة[29].

على أن التأثير المباشر في نشأة الأحزاب والنظم الحزبية الحديثة في آسيا إنما يرتبط-في الواقع-بالسيطرة الاستعمارية، وآثارها. والنقطة

المحورية لهذ ا التأثير هي أن الاستعمار، وما ترتب عليه من رد فعل في شكل حركات قومية مضادة ساعدا على دعم جوهر السياسات التي ارتبطت بالتقاليد الإمبراطورية، حيثما وجدت تلك التقاليد ونمت في الحقبة السابقة على الوجود الأوروبي. وبناء على ذلك تدعم الاتجاه نحو «الاحتكار» في المجال السياسي ومعارضة التنافس، والحيلولة دون السماح باختلاط صراع المصالح مع التنافس من أجل السلطة والنفوذ. وبصرف النظر عن الحالات القليلة التي اهتم فيها الحكم الاستعماري بتقديم التفسير لقراراته، وتجنب المظهر الاوتوقراطي التحكمي، فإن روح الحكم الاستعماري ظلت هي روح التعامل مع «الحكومة» وكأنها «كاملة المعرفة، كاملة الحكمة، ومحتتكرة لعظمة والأبهة والقوة. ونشأت أجيال بأكملها من الأسيويين. وهي تعتقد أن لاشيء أروع من أن يجد الشخص طريقه إلى السلك الحكومي».

وفي أغلب مناطق آسيا، ظهرت أهم الآثار المباشرة للاستعمار في مجالات الإدارة العامة، و «القانون والنظام»، وفي إدخال بعض إجراءات الرفاهة الاجتماعية، أما النمو الدستوري، وتشجيع الأحزاب السياسية فقد تخلفا-بصفة عامة-عن عملية بناء الخدمة المدنية. وفي حين أن بعض البلدان المستعمرة الهامة، أفسح فيها مجال معين لتكوين الأحزاب السياسية التنافسية، إلا أن الحركات القومية المناهضة للحكم الاستعماري رأت أن أجراء انتخابات تنافسية لن يكون سوى مصدر للشقاق بين أبناء الشعب المقهور: ففي الهند البريطانية، على سبيل المثال، كان هناك تاريخ راسخ للانتخابات المحلية يعود إلى أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر وكانت جماعات وتكتلات مختلفة قد بدأت في التنافس في تلك الانتخابات بل وربما بدأت بالفعل في تكوين أحزاب سياسية، ولكن التقاليد التي ارتبطت بتلك البدايات في الحكم المحلي، نحيت جانبا بفعل الحركات القومية التالية. وبالرغم مما للهند من تراث طويل في الانتخابات المحلية، إلى جانب أنها- بحزب المؤتمر الذي أنشئ عام 1885- كانت تمتلك واحدا من أقدم أربعة أو خمسة أحزاب سياسية هامة في العالم كله، فلم يكن هناك أي دمج فعال لكلا التقليدين أثناء الحكم البريطاني. وبالرغم من آن حزب المؤتمر كان يتنافس في الانتخابات المحلية إلا أنه ركز طاقته الرئيسة في السعي لبناء «هند جديدة»، وتزويد الشعب الهندي بتوجهات أكثر حداثة. ولا شك في

أن الكثير من هذا التكوين الأيديولوجي لحزب المؤتمر كان بعيدا عن المطالب والمصالح المباشرة للقطاعات المختلفة من المجتمع الهندي في ذلك الوقت، ولكن ظلت الرابطة الأساسية بين حزب المؤتمر والشعب الهندي تتمثل في المطالبة بالاستقلال، وكذلك في صبغ الخدمات الحكومية بالطابع الهندي.

وعلى الرغم من اختلاف السياسات الاستعمارية في مناطق أخرى من آسيا إلا أن المحصلة العامة ظلت واحدة، وهي تدعيم الاتجاهات الواحدية حيثما كانت موجودة من قبل في ظل النظام الإمبراطوري التقليدي. ولقد سعى الفرنسيون في الهند الصينية، والهولنديون في إندونيسيا إلى أن يلحقوا-في النمو الدستوري لمستعمراتهم-أدوارا خاصة للمصالح الوظيفية الأساسية في الاقتصاد والمجتمع في تلك المستعمرات. وفي كل من هاتين المستعمرتين وجدت مجالس استشارية ومؤسسات شبه تشريعية مكونة من ممثلين لكافة المصالح الوظيفية الهامة، بدءا من مزارع المطاط والغرف التجارية إلى المهن المختلفة وجماعات الأقليات، وأدان القادة القوميون في كلتا المستعمرتين مثل ذلك التمثيل «الوظيفي» وأصروا على الحاجة إلى أحزاب سياسته تنافسية باعتبارها الوسيلة الوحيدة الملائمة لصياغة وتجميع المصالح المحلية. ولكن بمجرد أن تولي أولئك القادة السلطة لم يستطيعوا مقاومة التوجه نحو السياسات الواحدية، وقاموا بإلغاء كافة الأحزاب، بل إن «سوكارنو» عاد بإندونيسيا إلى المفهوم الهولندي القديم حولي التمثيل الوظيفي[30]. أما التجربة في القلبين فيقدمها الدارسون الغربيون على أنها نموذج لما أدى إليه تفاعل «التراث التنافسي المحدود» من ناحية، «والحكم الاستعماري» من ناحية أخرى، من أيجاد نظام حزبي قوي، وتنافسي، من وجهة نظرهم.

ثالثا: نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الشرق الأوسط

مثلما كان الحال في أمريكا اللاتينية وآسيا لم تشهد منطقة الشرق الأوسط مجالس تشريعية وتقاليد نيابية تسمح بالحديث عن أمول برلمانية للأحزاب، مثل أوروبا. وإذا كان التراث الثقافي الذي ساد في المنطقة هو التراث الإسلامي. فلا مناص من التسليم مع الكثير من الباحثين بأن هذا التراث لم يقدم-في جانبه السياسي-ما يربط فكرة «الشورى» بنظرية محددة

للتمثيل النيابي، أو حكم الأغلبية. وانصب جوهر النظرية السياسية الإسلامية، في العصور الوسطى، على الصفات الواجب توافرها في شخص الحاكم، والقواعد التي يجب أن تحكم سلوكه استنادا إلى الشريعة الإسلامية، المستقاة بالأساس من القرآن الكريم والسنة النبوية. ولسنا هنا في معرض تقييم السمات الديمقراطية أو ألاتوقراطية المترتبة على تلك الممارسات، ولكننا نشير فقط إلى أن عدم وجود تقاليد التمثيل النيابي والحكم البرلماني ينفي علاقة نشأة الظاهرة الحزبية بها.

وفي ظل سيطرة الإمبراطورية العثمانية على منطقة الشرق الأوسط تدعمت السلطة المطلقة للسلاطين العثمانيين التي لم تكن تتحداها أي مراجعات أو توازنات مؤسسية. ثم حملت فترة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الحكم الاستعماري الأوروبي إلى المنطقة، سواء في شكل احتلال عسكري مباشر أو في شكل «حماية» أو «انتداب». وفضلا عن الجزائر-التي احتلت عام 1830- احتلت تونس عام(1881)، ومصر عام(1882)، وليبيا عام(1912)، والهلال الخصيب عام(1920). وأعاق الاستعمار-في ألوأق-فرص النمو العضوي للمؤسسات النيابية في تلك البلاد فكان الاحتلال البريطاني لمصر عام1882- على سبيل المثال-سببا مباشرا في عرقلة التطور الدستوري والنيابي فيها وكان «القانون النظامي» الذي صدر في أول مايو1883 بمثابة نكسة للتطورات التي تحققت من قبله[31]. واتفقت بريطانيا وروسيا على تقسيم إيران إلى مناطق للنفوذ في عام1907 بعد أن كانت إيران قد تبنت دستورا نيابيا، وأقام الفرنسيون انتدابهم في سوريا عام 1920 بعد ضرب دمشق بالقنابل في أعقاب إعلان الجمعية الوطنية هناك عن أنتشاء حكم دستوري مستقل في سوريا[32].

وعلى أي الأحوال فإن «الحزب السياسي» كتنظيم سياسي طوعي كان بمثابة ابتداع جديد في منطقة لم تعرف من قبل سوى التجمعات القائمة على القرابة، أو العقيدة الدينية، أو المصالح الاقتصادية، أو العلاقات الشخصية. وشهدت كافة بلدان الشرق الأوسط (باستثناء النظم التقليدية في السعودية واليمن، وكذلك الكيانات الصغيرة في الخليج العربي)، نشأة الظاهرة الحزبية أساسا كتعبير عن المعارضة أو التحريض ضد الحكم المطلق الأجنبي أو المحلي أكثر منها تعبيرا عن تكتل تصويتي في جمعية

تشريعية أو دستورية. ولذلك فغالبا ما كانت الأحزاب مهتمة بالوصول إلى السلطة، أو توجيه السياسات داخل إطار النظام السياسي أقل من اهتمامها بتأكيد الهوية القومية، أو إقامة نظم جديدة. وباستثناء إسرائيل-التي تخرج عن إطار التطور العام الثقافي والسياسي للمنطقة، لأسباب كثيرة-يجمع دارسو الأدبيات الحزبية الغربيون على أن «تركيا» تمثل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي أصبحت فيه الأحزاب السياسية منذ وقت مبكر هي الأداة الرئيسة للتنافس حول السلطة، واتخذت الأحزاب فيها شكلها منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، بحيث أصبحت سمة مركزية، بل ومسيطرة، للحياة السياسية هناك منذ عام 1908، مما يجعلها تقدم أخصب مادة لاستجلاء آثار المتغيرات التاريخية والاجتماعية في الشرق الأوسط على التطور الحزبي. فعلى عكس أغلب البلاد المتخلفة، لم تفقد تركيا استقلالها على الإطلاق، وكانت الجمهورية التركية التي أنشئت عام 1923 وريثة سبعة قرون من التقاليد الحكومية العثمانية، ولذلك أبدى الأتراك تقديرا للمسؤولية الحكومية، والمهارة التنظيمية، ولحقائق السلطة والقوة السياسية، الأمر الذي انعكس على فعالية الأحزاب التركية، وقدرتها على الاستمرار.

ومن وجهة نظر مفاهيم «التنمية السياسية» سارت تركيا في سلسلة من المراحل المنتظمة والمتداخلة: أولها، إعادة بناء السلطة السياسية المركزية وتشكيل هيكل فعال للخدمة العامة(1808- 1908) ، ثم عملية لتشكيل الصعب للهوية الإقليمية للدولة وظهور إحساس بالتضامن القومي في داخل حدود مقبولة (1820- 1923). وأخيرا، اتجاه أعداد متزايدة من المواطنين إلى المشاركة النشطة في العملية السياسية (منذ عام 1908 خاصة.)[32].

في هذا السياق تقدمت الأحزاب السياسية لتلعب دورا أساسيا فيما يتعلق. بتوسيع نطاق المشاركة السياسية خاصة. وكانت البدايات الجنينيه للأحزاب المعاصرة-أي: العثمانيين الجدد، وجمعية الاتحاد والترقي-عبارة عن تجمعات صغيرة في داخل النخبة البيروقراطية-العسكرية، بدأت في استنبول ثم أبعدت إلى المنفى، ثم عادت لتنتشر في عدد من المدن الواقعة في المناطق المتقدمة ثقافيا من الإمبراطورية العثمانية مثل مقدونيا وسوريا. وبعد عام 1908 أصبح التنظيم الحزبي علنيا ورسميا، ومنتشرا، إلى أن شمل قطاعا واسعا من الطبقة المتعلمة ضم الضباط، والموظفين المدنيين،

والمحامين، والأطباء والمعلمين والصحفيين سواء في العاصمة، أو في المراكز الإقليمية. وفي عام 1920 بدأ التنظيم الحزبي يتغلغل في المدن الصغرى حيث شكل معلمو المدارس والمسؤولون الإداريون، وبعض رجال الدين حركة الدفاع عن الحقوق. وفي ظل نظام الحزب الواحد في الفترة بين عامي 1923 و1945 تدعم الوضع المسيطر لنخبة الحكومة المركزية (المكونة من ضباط الجيش والموظفين المدنيين). أما بعد عام 1945 فإن المحامين، ورجال الأعمال، وكبار ملاك الأراضي، ثم قادة النقابات فيما بعد، وجدوا طريقهم إلى النخبة، كما أضحى الفلاحون والعمال الصناعيون-من ناحية أخرى-مشاركين نشيطين في الحياة السياسية، حيث كانت تركيا قد بدأت التحول-خصوصا تحت ضغط الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية-إلى التعدد الحزبي.

على أن بقية بلدان الشرق الأوسط واجهت مشاكل أكثر صعوبة مما حدث في تركيا انعكست-بالتالي-على ظروف النشأة الحزبية فيها. ففي حين ولدت الجمهورية التركية، ووراءها مئات السنين من التقاليد الحكومية وحافظت على استقلالها، فإن البلاد العربية افتقدت-بدرجات متفاوتة-مثل هذا التراث الحكومي، ثم إنها فقدت استقلالها في ظل السيطرة العثمانية ثم الأوروبية. ومثلما حكم المحتلون تلك البلاد بالقوة والتهديد فانهم لم ينسحبوا إلا تحت الضغوط والتهديد: ضغوط الحرب العالمية الأولى، ثم ضغوط الحرب العالمية الثانية، ثم حركات التحرر الوطني بما لجأت إليه من عنف وحروب. وساعد هذا اللجوء للقوة، كأداة رئيسة في السياسات الداخلية، على أن أصبحت الجيوش في البلاد العربية هي القوة الرئيسة على المسرح السياسي. وفي حين امتلكت تركيا موارد متوازنة-زراعية ومعدنية-فإن معظم البلاد العربية واجهت مشاكل اقتصادية محبطة. فجهود التصنيع التي بدأت في مصر منذ ما يزيد عن القرن، حد منها الافتقار إلى الموارد وضيق مساحة الرقعة الزراعية، والتزايد السريع للسكان. أما البلاد البترولية فإن معظمها نشأ في مناطق قاحلة تفتقد إلى الموارد الزراعية، وتفتقد أيضا إلى «التنظيم الاجتماعي» اللازم للتنمية الاقتصادية. ولم تقترن الموارد البترولية، بإمكانات التنمية الأخرى، إلا في إيران والعراق والجزائر.

وعلاوة على ذلك كله فإن سعي البلاد العربية إلى بلورة هوية قومية واحدة، تتجاوز الكيانات الوطنية القائمة، استنفد كما كبيرا من الطاقة السياسية لها في فترات مختلفة من تاريخها. «وبسبب سوء توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية (حيث أكثر البلاد تقدما تحوز أقل الإمكانات الاقتصادية، وأكثر المناطق بدائية تمتلك أكبر الثروات البترولية) لم توجد «بروسيا» أو «بيد مونت» أخرى «وظلت مشكلة الوحدة قائمة، بل ومتفاقمة بلا حل» (34).

في داخل هذا السياق التاريخي والاجتماعي فإن التطور الحزبي في أغلب البلاد العربية وإيران لم يتخلف عنه في تركيا فقط، ولكنه أيضا عرقل وتحول إلى المؤامرات والعنف. وبعد إنشاء عدد من الجمعيات السرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت «أحزاب الكوادر» الأولى الهامة في الظهور في الشرق الأوسط فقط في العقد الأول من القرن العشرين. فتوحدت جمعيات الأتراك الشباب عام1908 وإنشاء الحزب الوطني في مصر على يد مصطفى كامل، وبدأ التنظيم السياسي بين الشباب المثقفين في سوريا في العقد الثاني من هذا القرن.

وكان «حزب الوفد» في مصر الذي إنشاء عام1924 هو أول حزب جماهيري في الشرق الأوسط. ونشأت في المغرب-من ناحية أخرى-الحركات القومية الجامعة على غرار البلاد المستعمرة الأخرى. وفي بعض البلاد، مثل السودان ولبنان، كانت التجمعات الحزبية مجرد إطار سطحي يعكس انقسامات دينية وطائفية عميقة.

كما شاع في بلدان الشرق الأوسط نمط من الأحزاب لم يزد عن كونه جماعات من داخل النخبة المسيطرة، يربطه الولاء لقائد محدد، ويكفي مرسوم حكومي للقضاء عليه، مثل بعض الأحزاب التي ظهرت في مصر أثناء الحكم الملكي، وفي العراق حتى عام 1958، وفي إيران قبل ظهور الجبهة الوطنية عام 1952.

على أن الجبهة الوطنية في إيران وكذلك حزب البعث في بلاد «الهلال الخصيب» مثلا-لفترة معينة-كانا نمطا مختلفا من الأحزاب يعد باحتمالات واسعة للتأييد الجماهيري والبرنامج الواضح.

ولقد قمعت الجبهة الوطنية عام 1953. أما البعث فقد استمر في

توسيع شبكته التنظيمية من سوريا إلى العراق والأردن.

وانغمس في قضية الوحدة العربية، ثم إنه سعى إلى السلطة في داخل تلك البلاد[35].

رابعا: نشأة الظاهرة الحزبية في أفريقيا

ظلت القارة الأفريقية كلها حتى منتصف القرن العشرين، وبالتحديد حتى عام 1950 وباستثناء ثلاث بلدان فقط، هي أثيوبيا، ومصر وليبيريا[36] خاضعة للاستعمار الأجنبي. وعلى مدى ما يزيد قليلا عن ربع قرن توالى استقلال بلاد القارة واحدة تل والأخرى، ليصل عدد البلدان الأفريقية المستقلة عام1986 إلى 51 دولة. في هذأ الإطار، نشأت الظاهرة الحزبية في أفريقيا مرتبطة بمؤثرات الوجود الاستعماري في بلادها. ثم بجهود التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وبناء كياناتها الوليدة. وبعبارة موجزة فإن الأحزاب الأفريقية هي نتاج تنظيمي للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة في الحقبة الاستعمارية، بما في ذلك-على وجه الخصوص-ظهور قوى اجتماعية، ونخب قوية جديدة، والاستفزازات والاحباطات والتحديات التي ولدها الحكم الأجنبي، وتكوين أنواع مختلفة من اتحادات المصالح وجماعات المعارضة، وكذلك تكوين حركات قومية تتجه أولا نحو الحد من مظالم معينة، ثم نحو إحلال حكومات أفريقية محل الحكم الاستعماري. كذلك فإن الأحزاب السياسية الرسمية، بالمعنى المحدد، لم تظهر قبل إدخال الإصلاحات الدستورية التي تشترط سماح الحكومة الاستعمارية من خلال إجراءات ملموسة وفعالة، للقادة القوميين، بأن يحولوا حركاتهم-التي كانت أساسا في شكل جمعيات ثقافية واجتماعية- إلى أحزاب سياسية، وإدخال أو تنقيح المؤسسات والإجراءات الخاصة بالنظام الانتخابي التي تجعل من الممكن عمليا للأحزاب أن تسعى إلى السلطة بشكل دستوري. والحزب (أو الأحزاب) في أغلب الدول الأفريقية الجديدة، هي الأحزاب التي وصلت إلى السلطة في ظل تدابير دستورية وضعت أثناء المراحل الأخيرة من الحكم الاستعماري. وبعض هذه الأحزاب كانت وريثا مباشرا لتنظيمات سياسية قائمة بالفعل، وبعضها الآخر ظهر إلى الوجود نتيجة احتكاك النخب المتنافسة في الانتخابات الأولى سعيا

إلى السلطة. وعلى أي الأحوال، وأيا كانت أصولها، فإن الأحزاب السياسية الأفريقية كلها، نتاج للحقبة الاستعمارية[37]. ولذلك أيضا، فان عمر الأحزاب في أفريقية قصير بصفة عامة. وباستثناء ليبيريا (ومصر) لم تنشأ الأحزاب رسميا إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين ظهرت الحركات القومية في كافة أنحاء أفريقية، وتدعمت مطالبها، وشملت-ضمن ما شملت-المزيد من المشاركة الشعبية في الحكم، والتجنيد للمناصب الحكومية على أسس ديمقراطية.

ولم تكن القضية لدى القادة الأفارقة هي البحث عن أي الأشكال التي يريدونها للمشاركة، أو للتجنيد السياسي، فقد كان واضحا أن الحكم الاستعماري يمثل حاجزا رئيسا أمام تحقيق مطالبهم في كافة نواحيها. لذا أضحى على الحركات القومية-عاجلا، أو آجلا-أن تضع نصب عينها تحقيق الاستقلال، كهدف واضح لها. وقد أدى الكفاح من أجل الاستقلال، في أغلب بلاد إفريقية، إلى ظهور الحزب الواحد ذي الأساس الجماهيري متعدد الأصول (أو على الأقل ذي الطموحات الجماهيرية التي تتجاوز الفواصل العرقية) إلى جانب التشكيلات السياسية الأخرى من نوعين: إما بقايا او خلفاء الحركات القومية القديمة التي كانت لها قواعدها متعددة الأعراق، ولكن غير الجماهيرية-وإما الأحزاب القبلية الإقليمية التي غالبا ما حازت على الدعم الجماهيري في أقاليمها، ولكن ظلت شعبيتها مقصورة على جماعة عرقية واحدة[38].

والواقع أن القوى الاستعمارية عملت-على اختلاف نظمها-في بادئ الأمر على تشجيع قيام الأحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد «أحزاب النخبة» التي تعتمد على تأييد الإدارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية، مما أفقد هؤلاء التأييد الشعبي، ودعم الحركة القومية التي شكلت-فيما بعد-أساس الحزب الواحد. واستوت الإدارات الاستعمارية-سواء أكانت بريطانية أم فرنسية أم بلجيكية أم غيرها-في تدعيم المنظمات السياسية ذات القاعدة الإقليمية أو القبلية في مواجهة الحركات الوطنية، واعتمدت عليها في تنفيذ سياستها، مع استمرار الولاء لها خاصة، حتى عقب الاستقلال. والنماذج هنا عديدة، مثل: «الكوناكان في الكونغو بزعامة تشومبي، والذي دعا إلى انفصال كاتنجا،

و«مؤتمر شعب الشمال» في نيجيريا.

ومثل أحزاب الأشانتي والإقليم الشمالي التي وقفت ضد «مؤتمر حزب الشعب» بزعامة نكروما.. .. الخ [39].

إلا أنه، وعلى عكس النظرة التي سادت في بعض الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية، لم تسر النظم السياسية الأفريقية الوليدة على منوال «الديمقراطيات الغربية» ذات التعدد الحزبي التنافسي، الذي حاولت القوى الاستعمارية وضع أسسه في البيئة الإفريقية، وسرعان ما أخذت النظم الإفريقية-خصوصا منذ أوائل الستينات-في التحول تباعا في اتجاه الحزب الواحد. وبعد مرحلة قصيرة من «التعدد الحزبي» انتقلت معظم الدول الأفريقية إلى نظام «الحزب الواحد» سواء كان ذلك في صورة ما يسمى بـ «نظام الحزب الواحد المسيطر»، الذي يسيطر تماما على الحياة السياسية، وإن كان يترك الفرصة-شكليا-لتواجد قوى غيره، او نظام الحزب الأوحد الذي يحتكر الحياة السياسية ولا يترك الفرصة أصلا لغيره، للتعايش[40].

إن هذا الاختلاط، فيما يتعلق بنشأة الظاهرة الحزبية في إفريقية، لمبررات الوجود الحزبي مع مبررات توجهه نحو «الواحدية»، ينقل معالجة الظاهرة الحزبية في أفريقيا-أساسا-ضمن معالجة نظم الحزب «الواحد» في البلاد المتخلفة-كما سوف يأتي في الفصل الثالث.

المبحث الثالث

القصور النظري حول نشأة الأحزاب في العالم الثالث

إذا كانت النظرية البرلمانية في تفسير نشأة الظاهرة الحزبية تقصر عن تفسير تلك النشأة في المجتمعات المتخلفة فإن مفهوم «أزمات التنمية» يسهم في فهم الظروف إلى نشأت فيها الظاهرة الحزبية في البلدان المتخلفة والمتقدمة معا، سواء لدى بدء قيامها، أو في تطوراتها التالية. ومع ذلك، وكما سبق الإيضاح، فإن وجود تلك الأزمات منذ القدم، لم يقترن-بالضرورة-بظهور الأحزاب، كما أن اقتران أزمات الشرعية والتكامل صحبه نمو الأحزاب في نظم دون أخرى.

لقد كان ذلك القصور النظري دافعا لدى الباحثين للبحث بشكل أكثر عمقا عن الأسباب التي تؤدي إلى نشأة الظاهرة الحزبية بشكل عام وفي

العالم الثالث على وجه الخصوص، سواء بشكل تكتل قطاعات من الطبقات المحكومة للتأثير على السلطة السياسية أو محاولة الوصول إليها، أو بشكل سعي من جانب الطبقات الحاكمة لتنظيم الجماهير حزبيا، لتأمين احتفاظها بالسلطة. ولقد سعى «وينر» و «لابالومبارا»-أيضا-إلى وضع مجموعة من الافتراضات التي يمكن أن تسهم في صياغة نظرية «تحديثية» أو «تنموية» نشأة الأحزاب السياسية. وطبقا لتلك الافتراضات فلا بد من أن تؤخذ في الاعتبار عملية ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص ظهور واتساع طبقات المنظمين، وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة. وقد يثور التساؤل حول مما إذا كان وجود درجة معينة من الاستقلالية السياسية، وربما الوظيفية، يمثل عاملا ما في قدرة مثل هذه القوى الاجتماعية على المشاركة في الحياة السياسية. كذلك فإن ازدياد تدفق المعلومات، والتوسع في السوق الداخلية ونمو التكنولوجيا، واتساع شبكات النقل، وفوق ذلك: الزيادة في الحراك الاجتماعي، تبدو كلها ذات آثار عميقة على إدراك الفرد لذاته في علاقته بالسلطة. كذلك تثار التساؤلات حول ضرورة وجود مستوى معين من «الاتصال» في المجتمع، كشرط لإقامة المنظمات السياسية، ومدى اعتبار شبكات النقل عاملا-أساسيا لتسهيل تجمع الأفراد والجماعات، وإيجاد علاقات مستمرة بين الوحدات المحلية والقومية. ففي الهند على سبيل المثال-وعلى الرغم من تكون جماعات قومية صغيرة في أنحاء متفرقة من البلاد خصوصا في المناطق الحضرية في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، إلا أن حزب المؤتمر القومي الهندي لم يتكون إلا في عام 1885 أي بعد مرور بعض الوقت على إنشاء نظام جيد للبريد والبرق والسكك الحديدية، وكذلك الصحف المكتوبة بالإنجليزية، وواسعة الانتشار[41].

أيضا يثور التساؤل حول ما إذا كانت عمليات تطوير النظام التعليمي واتساع المدن تمثل حوافز لخلق التنظيم السياسي، وما إذا كان التحول من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي أنقدي بما ينطوي عليه غالبا من تحطيم لأنماط السلطة المحلية، وبروز لمزيد من الفردية والاستقلالية في السوق أتسوق يؤدي إلى التنظيم السياسي. كما تثور التساؤلات حول ما إذا كان التوسع المتزايد في قوة الدولة، بما يتضمنه من وضع الضوابط القانونية،

والمزيد من التغلغل الإداري في شؤون الأفراد، والتوسع في وظائف الحكومة-بشكل عام-يؤدي كله بالأفراد إلى التنظيم، إما لمنع الدولة من انتهاك حرياتهم وممتلكاتهم (وهي ظاهرة حدثت في أواخر الفترة الميركانتيلية في أوروبا)، أو لتوجيه أعمال الدولة نحو أنشطة مفيدة لتلك القوى المنظمة (وهي الظاهرة النمطية في القرن العشرين).

كذلك تثور التساؤلات حول ما إذا كانت هناك عوامل في بعض الثقافات أو المجتمعات تسهل أو تسرع بتطوير القدرة التجميعية للأفراد. وعلى سبيل المثال، حيثما تمثل الثقة المتبادلة سمة للعلاقات الإنسانية السائدة فإن الأفراد قد يمتلكون قدرة أعظم على تكوين تنظيمات سياسية معمرة، وليست عرضية، أكثر مما هو سائد في المجتمع التقليدي الذي تسوده علاقات انعدام الثقة بين الأفراد تجاه بعضهم البعض، ما لم ينتموا إلى نفس الجماعة الأبوية. وقد توجد أشكال تقليدية من التنظيمات الطوعية وشبه الطوعية، مثل النقابات الحرفية والجمعيات السرية، والاتحادات الخيرية والدينية، تسهم في تزويد الأفراد بالخبرة والرغبة في تنظيم اتحادات أكثر عصرية.

وأخيرا، فإن قيام التنظيم السياسي قد يعني أن قدرا كافيا من العلمانية قد ساد، بحيث أضحى الأفراد يعتقدون أن بإمكانهم-من خلال عملهم-أن يؤثروا بالفعل على الظروف المحيطة بهم، بشكل يتفق مع مصالحهم ومشاعرهم[42].

ولاشك في أن هذه المتغيرات، وغيرها كثير، تؤثر بقوة على ظهور الأحزاب بحيث يمكن القول-بشكل عام-إن تبلور الأحزاب فعليا، يرتبط بدرجة معينة من «التحديث» و «التنمية». وتضحى الأحزاب، من زاوية معينة، البعد السياسي «للتنظيم»، الذي يعتبر-بدوره-أحد سمات المجتمع الحديث، والذي تتوفر فيه لدى الشعب القدرة على إنشاء وصيانة أشكال تنظيمية كبيرة ومعقدة تتسم بالمرونة، وقادرة على القيام بالوظائف الجديدة أو الموسعة التي تستلزم المجتمعات الحديثة القيام بها. كذلك فإن القدرة على الاستفادة من الطاقة والتكنولوجيا، لتحقيق السيطرة على الموارد الطبيعية، تنطوي ليس فقط على مهارات فنية، وإنما أيضا على أيجاد أشكال تنظيمية مجمعة لإدارة الأفراد والموارد، على نطاق واسع، في الصناعة الحديثة. كما يتطلب

المجتمع الحديث نظاما مدرسيا معقدا، وجامعات قادرة على الإبداع أو على تكييف نفسها مع الإبداع، وبيروقراطيات قادرة على الوفاء بأهداف الحكم الديمقراطي، ومؤسسات كفأة لإدارة الإعلام الجماهيري، ووسائل الاتصال الجماهيرية، التي تسهل من انتقال المعلومات والأفكار والأفراد[43]. في هذا السياق يضحى الحزب السياسي نتاجا منطقيا للمجتمع الحديث، ويصبح وجوده أكبر وأعمق من أن يكون مجرد نتاج لقرارات تحكمية تتخذها السلطة القائمة «بإنشاء» نظام حزبي متعدد، أو نظام للحزب الواحد، أو نظام لا حزبي على الإطلاق[44].

يصعب علينا أن نقف عند الحدود التي تضعها تلك الافتراضات «التحديثية» أو «التنموية» نشأة الظاهرة الحزبية. ففضلا عن حاجتها إلى المزيد من التأصيل، هناك العديد من ظواهر التطور السياسي للعالم الثالث: إما لأنها تتجاوز إطار تلك الافتراضات، وإما لأنها قد تبدي دلالات معاكسة.

وعلى سبيل المثال، فإن الثقل الذي تلقيه خبرة بلدان العالم الثالث على أثر الوجود الاستعماري في الدفع نحو نشوء الأحزاب السياسية، وتكييف خصائصها ومسارها، لاتوازنه مفاهيم نظرية كافية. حقا، لقد طرأت إضافات على «أزمات التنمية» تحاول أن تضيف إليها الأزمات الناتجة عن تأثير العلاقات «الخارجية» والقوى الخارجية، كما أن بعض الدارسين عمد إلى استخدامها في تحليل أثر أزمات «العلاقات الخارجية» على نشأة الأحزاب في منطقة أو في أخرى من العالم الثالث.

ولكننا نؤكد، هنا، أن تأثير الوجود الاستعماري أشمل، وأكثر عمقا من أن يحجم فقط في إطار أزمات «الشرعية» أو «الهوية» أو «المشاركة» في البلاد المستعمرة، أو أن تفرد له «أزمة» خاصة به، كما أنه-من ناحية أخرى- لا يلقى العناية المناسبة له، في إطار الافتراضات «التحديثية» السائدة. إن الوضع الاستعماري بما ينطوي عليه من استغلال اقتصادي، وسيطرة سياسية وعسكرية، وتشويه ثقافي وفكري، يضع الأمم المتخلفة المستعمرة في سياق يختلف كيفيا عن الأمم المسيطرة. وإذا كانت مدرسة التبعية قد ألقت الضوء على واقع وآثار التبعية في العالم الثالث فإن هذا لا ينفي ضعف إسهاماتها بشأن البعد السياسي للتبعية فيما يتعلق بتأثيرها على تبلور القوى والمؤسسات السياسية خاصة، فضلا عن نشوئها، في البلدان التابعة-

كما سبقت الإشارة.

كذلك فإن اشتراك كافة مناطق العالم الثالث، في الخضوع للاستعمار، وتأثير هذا على النشأة الحزبية فيها، لا يلغي الآثار المتباينة للاستعمار عليها والتي توقفت على ديناميت التفاعل بين الظاهرة الاستعمارية، من ناحية، والخصائص الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية لكل من تلك المجتمعات من ناحية أخرى. ففي إفريقية كانت مواجهة الاستعمار هي الحافز الأكثر فعالية على الإطلاق في نشأة الأحزاب السياسية هناك إلى حد أن تحدث بعض الدارسين بحق عن تدهور الأحزاب الأفريقية-بصرف النظر عن بعض الاستثناءات-بعد المرحلة الأولى من تحقيق الاستقلال، وغياب المعركة المباشرة مع الاستعمار[45]. أما في أمريكا اللاتينية، والتي استقلت بلادها قبل بلاد إفريقية وآسيا بوقت طويل، فإن نشأة الظاهرة الحزبية فيها ارتبطت أولا بالحفاظ على المصالح الطبقية للقوى المسيطرة عشية الاستقلال. ثم كان دور التبعية الكاسح-بعد ذلك-في تشكيل وصبغ الأحزاب هناك على النحو الذي سوف نتعرض له تفصيلا فيما بعد. أما التاريخ الطويل الممتد وراء البلاد المعاصرة في آسيا والشرق الأوسط فقد تفاعل-بشكل متميز-مع تقاليد الوجود الاستعماري لدى تشكيل الظاهرة الحزبية. وفي حين قدمت آسيا-بتجارب الهند واليابان والصين بالذات-أبنية حزبية متميزة لم تنل حظها من الدراسة والتحليل، تعكس التقاليد العريقة السياسية والاجتماعية لبلادها، فإن التراث الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط كان هو العامل الأكثر أهمية في تفاعله مع آثار الاستعمار في نشأة الظاهرة الحزبية.

وفي هذا السياق أيضا لابد من الإشارة-على وجه الخصوص-إلى أدبيات الاقتصاد السياسي في أمريكا اللاتينية، والتي تناولت ما سمى «بنموذج السلطوية-البيروقراطية» الذي تبلور-بالذات-على أيدي النظم العسكرية في البرازيل والأرجنتين مع تلاشي التوقعات المتفائلة المبكرة التي سادت في الخمسينات والستينات بإمكانية تحقق المزيد من المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وظهور أشكال أكثر ديمقراطية في أمريكا اللاتينية. إن هذا النموذج-الذي تسهم أفكار التبعية في تفسيره-وضع موضع التساؤل افتراضات نظرية التحديث بأن المزيد من التصنيع سوف يرتبط بظهور

الديمقراطية والمساواة، آلام الذي ينعكس-نظاميا-في جزء منه على ازدهار الأحزاب. وبدلا من ذلك، طرحت افتراضات أخرى مؤداها أن المستويات المتقدمة من التصنيع، في البلدان الآخذة في النمو، قد رافقها انهيار في الديمقراطية، وتزايد في اللامساواة[46]. في هذا الإطار فإن الأيديولوجية الرسمية للنظم السلطوية البيروقراطية أكدت على الطابع اللاحزبي للحكومات العسكرية، واستهدفت وضع حد «للسياسة» باعتبارها تعبيرا عن أيديولوجيات متصارعة، ولوجود الأحزاب باعتبارها عائقا يحول دون «الإجماع القومي» الذي تتوخاه الحكومات العسكرية. وتقوم العلاقة بين جماعات المصالح في المجتمع المدني والدولة على معايير وآليات «التعاون» أكثر مما تقوم على آليات «التمثيل» مما يعني-بالتالي-تجريد الأحزاب السياسية من صفتها التمثيلية أو «التفويضية» [47].

وإذا كانت هذه الأفكار، التي طرحت بالذات من جانب أودونيل[48]، قد لقيت الكثير من النقد، فإن هذا لا ينفي حقيقة القصور الذي تتسم به المقولات التحديثية، فضلا عن النظريات الأخرى، مما يجعل الباب مفتوحا للمزيد من محاولات فهم ظروف وملابسات نشأة الظاهرة الحزبية-كجزء من الظاهرة السياسية ككل-في العالم الثالث.

الهوامش

(1) انظر:

Max Weber, ''Politics as a Vocation'' in H.H. Gerth and Wright Wills, eds., From Max Weber: Essays in Sociology(New York,: Oxford University Press, 1958)PP.100-103.

(2) موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص 6.

(3) المرجع السابق، ص 7-11.

(4) انظر:. Robert Michel's, op. cit وقد ظهر هذا الكتاب أول مرة بالألمانية عام 1911، بالإيطالية عام1912.

(5) انظر: Mosei Ostrogorski, Democracy and The Organization of Polotical Parties(New York: Doubleday1964) وقد ظهر هذا الكتاب أول مرة عام1902 في إنجلترا، واقتصر على معالجة النظامين الحزبيين في إنجلترا والولايات المتحدة.

(6) انظر: joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development Of Political Parties, op. cit., p . 12.

(7) يشار بهذا الصدد إلى مناقشة سير «لويس نامير» لنشأة الأحزاب في بريطانيا ومناقشة دانكوارت روستو لنشأتها في السويد، ومناقشة هربرت بترفيلد للأحزاب في البلدين معا. انظر:

Sir Lewis Namir, The Structure of politics at The Accession of Geirge III(Lowdon: The Macmillan Company, 1956)Dankwart A. Rustow, The Politics of Compromise: A Study of Parties and Cabinet Government in Sweden)princeton: Princeton Universty Press, 1955), and: Herbert Butterfield, GeorgeIIIand The Historians (lnondon: Callins ,1957).

(8) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties, op. cit., pp.I5- 10.

(9) Ibid., p.17.

(10) Ibid., p. 18.

(11) Kay Lawson, op. cit., p. 71.

(12) Samul Huntington, Political Order, op. cit., p. 397.

(13) Ibid., p. 399.

(14) موريس ديفرجيه، المرجع السابق، ص 421.

(15) Samuel Huntington, Political Order, op. cit., p405 .

(16) Ibid., p.406.

(17) Ibid., p. 407.

(18) Robert E. Scott, Political Parties and Policy Making in Latin America, in: Joseph lapalombara and Myron Weiner.(eds.), pp. cit., p 332.

(19) Ibid., p334.

(20) Gary W. Wynia, The Politics of Latin American Develop ment (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p91.

21)إن تعبير«الشعبية»، كما يرد هنا، للدلالة على نظام سياسي محدد وعلى الأيديولوجية المرتبطة وذلك يختلفPopuIist كما أنه أيضا ترجمة. المشتقة، منها أي: PopuIismبه هو ترجمة لكلمة وقد سبقت الإشارة السريعة-في الفصل الأول-إلىPopuler:بالطبع عن «الشعبية» كترجمة للصفة الاستراتيجيات «الشعبية» في التنمية. والواقع أن الأدبيات حول «الشعبية» كنظام سياسي مرتبط بظروف اجتماعية واقتصادية محددة، وله ملامحه الايديولوجية المميزة، كثيرة، وتنصب-في الجانب الأعظم منها-على أمريكا اللاتينية. ويمكن هنا الإشارة-على سبيل المثال-إلى: -Guillermo O‘ Donnell, Modernization and Bufeaucratic Author -itarianism: Studies in South American Politics.)Berkeley: lnstitute of lnternational Studies, University of California, 1973)

Gino Germani, Authoritarianism, National Populism and Fascism(New Jersy: Transaction Books,1977)

(22) Gary W. Wynia, op. cit. , p94.

(23) lbid., p94.

(24) lbid., pp59-96.

(25) Lucian Pye Party Systems and National Development in Asia, in: Joseph Lapalombara and Myron Weiner, eds., op. cit.p.374.

(26) انظر أيضا:

Lucian Pye,China: an lntroduction(Boston: Little Brown and Co.,1972)pp177-178.

(27) Lucian Pye Party Systems, op. cit., p380.

(28) انظر أيضا في تحليل المتغيرات التي تحكم النظام الحزبي في اليابان:

Hiroshi Itoh, ed, Japanese Politics(lthaca: Cornell University Press, 1973): Robert E. Ward Japan‘s Political System(Englewood,Cliffs, Prentice Hall ,1967).

(29) Lucian Pye, Party Systems, op. cit., p382.

(30) Ibid., p385.

(31) د. علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1977) ص 36.

(32) Dankwart A. Rustow, The Development of Parties in Turkay, in: Joseph Lapalombara and Myron Weiner, eds., op. cit .p.124.

(33) Ibid., p.126.

(34) Ibid., p.129

(35) انظر:

Monte Palmer, Dilemmas of Pulitical Development, 2nd Edition (lllinois: Peacock Publishers, lnc., 1980). p210.

(36) تضاف أيضا، «جنوب أفريقيا» التي تخرج-لأسباب مفهومة-عن نطاق تحليلنا للنظم الإفريقية.

(37) James Coleman and Carl Rosberg, Jr., eds. op. cit., p3.

وانظر ايضا في تفسير نشأة الاحزاب السياسية في افريقية:

:Thomas Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa(London Frederick Muller, 1956), and Thomas Hodgkin, African Political Parties(London: Penguin Books,1961).

(38) lmmanuel Wallerstein, The Decline of the Party in Single-party African States, in: Joseph lapalombara and Myron Weiner, eds., op. cit., p201.

(39) د. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقية بين النظرية والتطبيق (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977) ص 28 .

(40) المرجع السابق، ص 9 .

(41) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties, op. cit., p19.

(42) lbid., p20.

(43) lbid., p5.

(44) James Jupp, op. cit., p19.

(45) lmmanuel Wallerstein, The Decline of the Party, op. cit. pp207-208.

(46) David Collier, ed., The New Authoritarianism (Latin America(Princeton: Princeton University Press, I979), p4.

(47) lbid., pp43-47.

(48) GuiIlermo O‘DonneII, op. cit.

3 أنماط وخصائص النظم الحزبية والأحزاب في العالم الثالث

تعتبر عملية «تصنيف» أو «تقسيم» النظم الحزبية، سواء استنادا إلى «عدد» الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، أو إلى غيرها من المعايير المرتبطة بها، إحدى المباحث الأساسية في أدبيات الأحزاب السياسية، بل ربما كانت أهم مباحثها على الإطلاق. ولذلك كان من البديهي أن ينطبق الأمر ذاته على دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، وأن يتحدث الدارسون عن أنماط النظم الحزبية المختلفة الموجودة فيه، وخصائصها المميزة. وفي حين وجد البعض أن من الملائم أيراد أحزاب العالم الثالث ضمن التصنيفات الحزبية المستمدة من واقع المتقدمة، سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية، فإن البعض الآخر اتجه، سواء بشكل جزئي أو كلي، إلى وضع أنماط أو تصنيفات خاصة بالنظم الحزبية في العالم الثالث تعكس ظروفها وأوضاعها الخاصة، وهما الاتجاهان اللذان سوف نعرضهما هنا.

والواقع أن الأحزاب السياسية، بمعناها العلمي المحدد، لم تمثل ملمحا أساسيا للنظم السياسية، ولكنها-أي النظم السياسية، على العكس-ظلت تمارس أدوارها لقرون عديدة بدور وجود الأحزاب، كما أن وجود الأحزاب استلزم توافر شروط مسبقة معينة، بل إن توافر هذا الشروط، لم يمنع كثيرا من فشل الأحزاب في التبلور أو النمو، ولم يحل دون تعرضها-بعد قيامها-للقهر أو المنع.

ولذلك فليس من الغريب، أن عديدا من النظم السياسية الاوليجاركية السلطوية في العالم المعاصر، وكذلك النظم التي تسيطر عليها البيروقراطيات العسكرية و(أو) المدنية، ترفض أي وجود شرعي، في العملية السياسية، للأحزاب السياسية. وحيثما تم حظر الأحزاب عمدا من جانب النخبة المسيطرة كان التبرير الذي يقدم عادة هو أن البلاد ليست «مستعدة» بعد لقيام الأحزاب-وهو أمر قد يكون، أو لا يكون، صحيحا-أو أن مشكلة قومية ملحة معينة، مثل مشكلة «الأمن» تستلزم رجاء قيام الأحزاب. فإذا كانت الأحزاب قد وجدت فعليا لبعض الوقت فإن الهجوم عليها، والذي يخطط بهدف الحد من نفوذها أو أزاحتها عن النظام السياسي، إنما يؤسس-عموما-على الادعاء بأن مشاكل الأمة إنما نجمت عن أنشطة الأحزاب، آو زادت بسببها.

ومع ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار المواقف التي وجدت فيها أحزاب سياسية متميزة، ثم تعرضت للقمع بعد ذلك، فهناك ملاحظتان هامتان ينبغي أخذهما في الاعتبار: الأولى هي أن النظم الاوليجاركية أو الديكتاتورية غالبا ما تجد لأنها لا تستطيع أن تعمل بكفاءة بدون وجود حزب واحد على الأقل وهذا التوجه الغلاب نحو ظهور الأحزاب، بشكل أو بآخر، هو ما دفع بعض الدارسين للاعتقاد-كما سبق أن أشرنا-بأن هناك ظروفا «تحديثية»، تتعلق بالتكنولوجيا والاتصال والتنظيم، تجعل من الحزب السياسي بذاته احتمالا قويا في العالم المعاصر. والملاحظة الثانية، هي أنه بمجرد أن تظهر الأحزاب في النظام السياسي فإن قمعها لا يؤدي-بالضرورة-إلى إنهاء نشاطها. وعندما تحظر الأحزاب قانونا فإنها عادة ما تستمر في العمل تحت الأرض، مثلما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. والأحزاب التي تتعرض للقمع الشامل تتجه لأن تتخذ سمة سرية وتآمرية،

مما قد يؤدي إلى التأثير بعمق على التطور السياسي بعيد المدى للمجتمع، حتى عندما تعاود الأحزاب الظهور شرعيا. وأفضل الأمثلة التي تقدم بهذا الخصوص تشمل الحزب البلشفي في روسيا، والأحزاب الشيوعية في بلاد مثل إيطاليا وفرنسا، والتي آثرت-في توجهاتها إزاء العملية السياسية، أو في درجة جاذبيتها للجماهير-لفترات الطويلة التي أرغمت في خلالها على العمل من خارج الأطر الشرعية. بالمثل فإن العديد من الأحزاب في البلاد في حقبة ما بعد الاستعمار، مثل جبهة التحرير الجزائرية، إنما تأثرت في توجهاتها نحو المجتمع، ونحو الجماعات الأخرى، ونحو العملية السياسية، بالسنوات التي أرغمها الحكم الاستعماري فيها على العمل السري.

بناء على ذلك، يفترض أنه في البلاد التي تعرضت فيها الأحزاب للقمع الشامل، فإن الاوليجاركيات الحاكمة العسكرية و(أو) البيروقراطية، تخلف ظروفا عميقة لانعدام الاستقرار السياسي. وعدم الاستقرار هذا ينطبق، ليس فقط على الضغوط الشديدة في النظم القائمة، وإنما ينطبق أيضا-وربما كان ذلك هو الأهم-على ممارسات الأحزاب طالما تحصل على الشرعية، بمعنى أنه يصير من المحتمل أن تطبق تلك الأحزاب، إزاء معارضيها المحتملين في المستقبل، نفس أنماط ومستويات القمع التي سبق أن تعرضت لها[1].

فإذا استبعدنا من نطاق النقاش هنا «النظم اللاحزبية» التي لا تعرف-لسبب أو لآخر الأحزاب السياسية (مثل المملكة العربية السعودية، واليمن، وتايلاند، ونيبال، وأثيوبيا إلى نهاية عصر هيلاسلاسي)، فإن الغالبية الكاسحة من بلدان العالم الثالث تسودها نظم حزبية، أي تعرف الظاهرة الحزبية بشكل أو بآخر.

وعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ «عدد» الأحزاب، والتي تنقسم بمقتضاها إلى نظم «تعدد حزبي» و«ثنائية حزبية» أو «حزب واحد». ولكن الاعتماد في تحليل النظم الحزبية على المعيار العددي المحض، يقضي إلى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل، أي ما ينطوي عليه النظام الحزبي من فرص للاختلاف أو التنافر. لذلك، فسوف نميل هنا إلى الأخذ بالتفرقة الأولية، التي يعتمدها كثير من الباحثين، بين النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية. ومع أن النظم التعدديه أو

الثنائية سوف تنررج غالبا تحت النوع الأول، في حين ترتبط النظم اللاتنافسية بالحزب الواحد فإن هناك أوجها للتداخل والتشوش يظل معها الاستناد إلى عنصر «التنافس» أمراً أكثر فائدة، وسوف نعرض-فيما يلي- أنماط وخصائص النظم الحزبية، والأحزاب، في العالم الثالث، من خلال الحديث عن النظم التنافسية، ثم النظم اللاتنافسية، قبل الانتقال للحديث عن الخصائص العامة للنظم الحزبية في العالم الثالث، وأوجه اختلافها عن النظم الحزبية في البلدان المتقدمة.

المبحث الأول:

أنماط النظم الحزبية: النمط التنافسي

قدمت بلدان أوروبا الغربية البيئة الأساسية لنشأة النظام الحزبي التنافسي، ونموه التاريخي. ولا شك في أن في مقدمة الأسباب التي تفسر ذلك هو أن نشأة الأحزاب الأولى فيها ارتبطت-كما سبقت الإشارة-بالأجنحة والمنتديات والكتل التشريعية من بين النبلاء والأعيان الذين اختلفوا فيما بينهم، وتنافسوا للوصول إلى السلطة السياسية، ورأوا في التنظيم الحزبي أداة لدعم تجمعاتهم. وبذلك فإن البدايات الأولى للأحزاب المعاصرة في الغرب ارتبطت بدرجة التنافس العلني حول ممارسة القوة السياسية، مصحوبة بنمو الهيئة التشريعية واتساع حق التصويت. وحل الصراع بين قطاعات البرجوازية محل الصراع السابق له بين الملكيات البرجوازية، وكان التطور تدرجيا، وانطوى على صياغة مجموعة معقدة من القواعد المنظمة للعملية التنافسية.

كما سبقت الإشارة، فقد طرأت على هذا الإطار المستقر أحزاب «ذات نشأة خارجية»، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، مثلت تحديا للأحزاب القائمة. وقامت تلك الأحزاب الجديدة على التوجه المباشر إلى الجماهير وتعبئتها، فأضحى على الأحزاب الأخرى. إما أن تجاري الأنماط والأساليب الجديدة وتتحول هي نفسها بالتالي إلى أحزاب جماهيرية، وإما أن تختفي كلية. هذه النهضة في النظم التنافسية الأوروبية وضعت الأحزاب في قلب العملية السياسية، وكان هذا التحول-من ناحية- صحيا، بمعنى أنه أظهر قدرة النظام الحزبي على التكيف مح مقتضيات

الحداثة. ولكن هذه الأهمية المحورية لأحزاب، في تلك النظم، جعلت منها-من ناحية أخرى-أكثر الأهداف عرضة «للهجوم» من جانب أولئك الذين أرادوا إحداث تغييرات جوهرية في النظم نفسها-أيا كانت الأسباب [2].

وفي داخل هذا الإطار التنافسي الأصلي في أوروبا الغربية نظر إلى الأحزاب ذات المنشأ الخارجي باعتبارها تمثل التهديد الأكثر خطورة أمام استمرارية النمط الحزبي التنافسي لعدة أسباب. فهذه الأحزاب-أولا-لم تظهر داخل إطار المؤسسات البرلمانية، وبالتالي فقد مالت إلى عدم التوحد مع تلك المؤسسات. ثانيا: إن مجيء الأحزاب الجماهيرية، المنشأة خارجيا، اتجه إلى إضفاء الطابع الراديكالي على العملية التنافسية نفسها، وإلى تكثيفها. وثالثا: إن الأحزاب الجماهيرية ذات النشأة الخارجية غالبا ما أفرزت صياغة شاملة للمجتمع، أو أيديولوجية تنفر من المعارضة. ويدل تاريخ الأمم الأوروبية الغربية على أن دولا قليلة هي التي استطاعت أن تتكيف مع المشاكل التي خلفتها تلك الظروف، وتوقفت النتيجة-في النهاية-على مدى اندماج الحزب «الخارجي» في النظام ككل[3].

على أن هذا الارتباط التاريخي لازدهار (وأيضا نكسات) النظم التنافسية بأوروبا الغربية (وأمريكا الشمالية) لا ينفي أنه وجدت أيضا، في بلدان العالم الثالث، أعداد من البشر تعيش في ظل نظم «تنافسية» لا تقل عن عددها في الأمم المتقدمة. وفي لحظة معينة-مثلا-كان حوالي ستمائة مليون نسمة (موجودين أساسا في الهند، والبرازيل، وجنوب شرق آسيا) يحكمون بنظم تعدد حزبي تنافسية، ويشكلون معادلا إجماليا لسكان البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا واليابان[4].

على أن النظم التنافسية في العالم الثالث ترتبط بأشكال معينة داخل النظم التنافسية أكثر من غيرها. وسوف نعتمد هنا بالأساس على التقسيم الذي قدمه «جيوفاني سارتوري» في كتابه الأشهر عن «الأحزاب والنظم الحزبية» [5]، للنظم التنافسية. وطبقا لذلك التقسيم الرباعي توجد داخل النظم التنافسية: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة-ونظم تعددية معتدلة أو محدودة-ونظم الثنائية الحزبية ثم أخيرا نظم الحزب الغالب.

ويصف سارتوري النظام الحزبي بأنه نظام تعددية مستقطة أو متطرفة إذا وجد عدد من الأحزاب يدور حول خمسة أو ستة أحزاب، ويرى أن هذا

النوع من نظم التعدد الحزبي يتسم بخصائص كثيرة أهمها، أولا: وجود أحزاب مناقضة للنظام، أي أحزاب معارضة فعالة. ولكن يلاحظ-في هذا الصدد-أن الحزب المعارض ليس هو بالضرورة الحزب الثوري، سواء بمعايير الشرعية أو الأيديولوجية، كما أن الحزب المعارض يظل يعمل من داخل النظام، ووفقا لقواعده، وليس من خارجه. أما الخاصية الهامة الثانية، فهي وجود تعدد في المعارضة، أي عدم توحد المعارضة-بصرف النظر عن عدد أحزابها-في قوة مشتركة تواجه الحكومة، وتقدم نفسها كبديل لها. وبعبارة أخرى ففي التعددية المستقطبة لا تستطيع المعارضة آن تجمع قواها، بل إن كلا من أحزابها قد يكون اقرب للحكومة من أحزاب المعارضة الأخرى. هاتان السمتان يعتبرهما سارتوري أهم سمتين للتعددية الحزبية المستقطبة أو المتطرفة. ولكن هناك سمات أخرى لا تقل أهمية، وإن كانت أقل وضوحا، مثل وجود مكانة محورية لحزب أو عدة أحزاب في مركز النظام السياسي، وشدة استقطاب الرأي العام، والاتجاه المستمر نحو إضعاف مركز النظام السياسي لصالح أحد الاتجاهين المتطرفين أو كليهما، ووجود نطاق أيديولوجي واسع ينعكس في وجود أحزاب صغيرة لا تتفق مع السياسات السائدة فقط، بل أيضا مع الأسس والمبادئ، ووجود بعض أشكال المعارضة غير المسؤولة من جماني أحش آب هامشية لا توجد لها فرصة فعلية للمشاركة في الحكم، وتنفيذ سياساتها ووعودها.

وطبقا لحصر النظم التعددية المستقطبة أو المتطرفة خارج العالم الثالث وحتى منتصف الثمانينات تقريبا، واستنادا إلى معايير محددة تسقط من التعداد الأحزاب الهامشية وغير الفعالة[6]، تظهر تسع دول [7].

أما النظم التعددية المعتدلة، فيقصد بها سارتوري تلك النظم التي يقع النظام الحزبي فيها بين نظام الثنائية الحزبية من ناحية، ونظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة-من ناحية أخرى، أي هي النظم التي تشتمل على عدد من الأحزاب بين ثلاثة وخمسة أحزاب. وعند تحديد تلك النظم تظهر فيها كل من ألمانيا الاتحادية، وبلجيكا، وايرلندا)، والسويد، وأيسلندا، ولكسمبرج، والدانمرك وسويسرا وهولندا والنروجي. في فترات مختلفة وحتى منتصف الثمانينات.

أما نظم الثنائية الحزبية، وعلى الرغم من الاختلاف بين الدارسين

حول عدد تلك النظم في العالم، فلا شك في أن أبرزها يتمثل في ثلاثة بلاد، وهي: بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا، ويضاف إليها-بدرجة أقل من الاستمرارية-كل من النمسا وكندا. ويلخص سارتوري الخصائص العامة لتلك النظم في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده، مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما إلى الآخر، احتمالا قائما.

النوع الرابع والأخير من النظم التنافسية لدى سارتوري هي نظم الحزب الغالب Predominant Party System وهو مفهوم يختلط-من ناحية-مع المفهوم الذي سبق وطرحه ديفرجيه، وألموند، وتبعهما دارسون آخرون تحت اسم: الحزب المسيطر Dominant Party كما يختلط-من ناحية أخرى-مع مفهوم الحزب المهيمن Hegemonic الذي طرحه «لابالومبار» و «وينر» ويقصد بـ «الحزب المسيطر» ذلك الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الأحزاب الأخرى، في إطار من التعدد الحزبي. على أن سارتوري (مفضلا تعبير غالب Predominant لما ينطوي عليه من مضمون أقل قوة لفظيا من تعبير مسيطر dominant) يركز على فكرة أن النقطة الأهم في تعريف نظم الحزب الغالب هي أنها بلا شك تنتمي إلى نطاق التعددية الحزبية. فالأحزاب الأخرى، غير الحزب الرئيس، لا يسمح لها فقط بالوجود، وإنما هي توجد كمنافسة قانونية وشرعية وإن لم تكن فعالة بالضرورة-للحزب الغالب. أي يمكن القول إن الأحزاب الصغيرة هي بحق أنداد مستقلة للحزب الغالب. وعلى ذلك، فإن نظام الحزب الغالب هو-فعليا-أكبر من أن يكون نظاما للحزب الواحد الذي لا يحدث فيه انتقال في المقاعد في البرلمان، والشرط الحاسم هنا هو صدق وأصالة تلك الانتصارات. وينتج عن هذا-بالضرورة-أن الحزب الغالب يمكن-في أي لحظة-أن يفقد مكانته تلك. وعندما يقع ذلك تنتفي طبيعة النظام كنظام للحزب الغالب. وبعبارة أخرى، فإن نظم الحزب الغالب تنتمي إلى النظم التنافسية، من زاوية أن الأحزاب الموجودة في النظام تتمتع كلها بفرص متكافئة. ولكن من المؤكد أن تكافؤ الفرص هو دائما أمر نسبي بسبب اختلاف الموارد المتاحة لدى الأحزاب خاصة، بين الحزب الموجود في السلطة والأحزاب الموجودة خارجها، وهي الظاهرة

التي تسود في نظم الحزب الغالب أكثر منها في أي نظام تنافسي آخر.[9].

ويطرح «وينر» و «لابالومبارا» مفهوم نظام الحزب المهيمن Hegemonic باعتباره النظام الذي يستمر فيه نفس الحزب، أو التحالف الذي يسيطر عليه نفس الحزب، مسيطرا-لفترة طويلة من الوقت-على سلطة الحكم. ولكن في الظروف ألي تتغير فيها مقومات التآلف، بحيث لا يمكن الجزم باستمرارية الحزب المسيطر، نضحى إزاء نمط حزبي تحولي Turnover. ويقصد «وينر» و«لابالومبارا» بالظروف التحولية، كنقيض لظروف الهيمنة، تلك الظروف التي بحدث فيها-حتى مع فترات هيمنة طويلة-تغيرات متكررة نسبيا في الحزب الذي يحكم، أو الحزب الذي يسيطر على التآلف الحاكم.[10].

وبصرف النظر عن وصف ذلك الشكل من النظم التنافسية بأنه نظام حزب «غالب» أو «مسيطر» أو «مهين»، فإن الغالبية العظمى من النظم التنافسية في العالم الثالث، تندرج تحت هذا الشكل.

وإذا كان هناك تشكيك مبرر في دلالة نتائج الانتخابات وفي صحة الأرقام التي تعلن، في العالم الثالث، فإن هذا لا يلغي حقيقة الوجود الرسمي أو الشكلي لهذا النوع من النظم التنافسية في العالم الثالث أكثر من غيرها.

على أن التقلب والاضطراب اللذين يطبعان الظاهرة السياسية في العالم الثالث ينعكسان-من ناحية-في حقيقة أن وجود شكل ما من النظم التنافسية (بل ووجود النظام التنافسي ذاته أصلا) مسألة مرتبطة بالمرحلة التاريخية موضع الاعتبار، وقابلة للتغير والتبدل مع الزمن، بحيث أن استقرار شكل ما من التنظيم الحزبي، عبر فترة زمنية ممتدة نسبيا، هو مسألة استثنائية تماما. ومن ناحية أخرى فإن خصائص أي شكل من تلك النظم الحزبية هي-في المحل الأخير-محصلة للظروف المحددة لكل مجتمع من تلك المجتمعات على حده، حتى وإن اتفقت الأشكال الحزبية، إن هذا يصدق مع خصوصية كل منطقة من العالم الثالث، بل وكل دولة فيه، بدرجة أو بأخرى.

وإذا بدأنا هنا بأمريكا اللاتينية فإننا نجد-في أي لحظة تاريخية-كافة أشكال النظم التنافسية التي لا تلبث-بعد فترة قصيرة للغاية-أن تتغير وتتبدل، فتتقلب النظم بين الأشكال التعددية والثنائية أو شكل الحزب الغالب أو

المسيطر عبر فترات قصيرة من الوقت. ففي منتصف الستينات-على سبيل المثال-كان ينظر إلى أورجواي وكولومبيا على أنهما مثالان للنظام الحزب الثنائي، وكان هناك توقع بتبلور هذا النظام في البرازيل تحت ضغط الحكم العسكري، ونظر إلى النظم الحزبية في اورجواي وكوستاريكا وشيلي باعتبارها أمثلة «نقية» للتعدد الحزبي التنافسي، أما البقية الغالبة لبلدان القارة فكانت تمتلك إما نظاما للحزب الغالب أو المسيطر (حيث كانت المكسيك أبرز أمثلتها) أو للتعدد الحزبي، مع إمكانية مستمرة للتحول من نظام إلى آخر، تبعا لقوة كل نظام على حدة. وفسر أحد الدارسين هذا الوضع الأخير، بأن الاتجاه نحو الأحزاب «الاحتكارية» هو اتجاه عميق الجذور في تقاليد وأعراف الثقافة السياسية هناك، كما أنه يقوم على قواعد البيئة السياسية. والأكثر دقة في هذا الصدد هو الحديث عن «احتكار القلة»أكثر من الاحتكار «المنفرد»في النظام الحزبي، لأن الأعراف والتقاليد السياسية أيضا تستلزم وجود مظهر التنافس الحزبي، والصراع الانتخابي. وتسعى أغلب الحكومات إلى الحفاظ عل مظهر وجود «معارضة»مفضلة إياها في شكل أحزاب مستأنسة أتتهدد الوضع القائم» [12].

على أن العسكريين وضعوا، في معظم نظم أمريكا اللاتينية، وبالتعاون مع القوى التقليدية، قيودا صارمة على حرية النشاط الحزبي، بدءا من حظر بعض الأنشطة السياسية، أو منع النواب المنتخبين لبعض الأحزاب من تولي مقاعدهم في البرجلان، إلى مطالبة الأحزاب السياسية بمراعاة القواعد الدستورية، أو «روح الدستور» أو منع النشاط الحزبي تماما.

من ناحية أخرى، تحدث دارسو التنمية السياسية عن أن «الثقافة السياسية» في أمريكا اللاتينية تحبذ الحكومة المدنية المنتخبة، مما يشجع على الانتقال السريع إلى الحكم المدني، عقب كل فترة من الحكم العسكري. ولكن الصراعات الحزبية وعدم احترام القواعد الدستورية، وما يرتبط بها من فوضى، ومن تطلعات إلى التغيير، لا تلبث أن تعطي الفرصة-مرة أخرى-للعسكريين لكي يعودوا، وتعود الدورة كلها من جديد. وعلى ذلك، فإن النظم التنافسية التعددية في أمريكا اللاتينية غالبا لا تكون تعددية، أو تنافسية، بالشكل «النموذجي» المفترض. كما أن علاقة الأحزاب بالاتحادات الطوعية في أمريكا اللاتينية، تختلف بشدة عنها في النظم الحزبية الغربية. فتلك

الجماعات (الاجتماعية والاقتصادية) إما أنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، أي «كحكومات خاصة»، وإما أن الحكومة تسيطر على هذه القوى عن طريق جعلها «اتحادات حمائية» تاركة للأحزاب وظيفة محدودة للغاية، مما يصعب معه وصف تلك النظم بأنها تعددية ديمقراطية بالمعنى العادي للكلمة.

والأمر نفسه ينطبق على التنافس، لأنه في الحالات التي يوجد فيها تنافس فعال داخل النظام الحزبي، فإنه يكون-بالأساس-تنافسا بين أحزاب تقليدية، تمثل الطبقات العليا، أما الأحزاب «اللاتقليدية» فنادرا ما تمثل أي محاولة حقيقية لدفع الجماهير نحو النشاط الحزبي.[13].

النظم الحزبية في أمريكا اللاتينية إذن، في غالبيتها العظمى، وباستثناءات محددة أبرزها «كوبا»، اندرجت كلها، في فترة أو أخرى من تاريخها المعاصر، ضمن «النظم التنافسية» بأشكالها المتعددة (أي التعددية، أو الثنائية، أو نظام الحزب الغالب أو المسيطر). وسوف نعود فيما بعد لمناقشة مدى عمق وجدوى هذا التوصيف، ولكن الحقيقة المهمة الثانية، هي أنها كلها، وفي أوقات تاريخية مختلفة، تعرضت للتدخل العسكري فيها، بحيث أضحت دراسة النظم السياسية في أمريكا اللاتينية، تندرج، في الأساس، تحت عنوان «الحكم العسكري» «أو» تدخل العسكريين بين في السلطة «قبل أي شئ آخر، الأمر الذي انعكس مباشرة على طبيعة وأداء النظم الحزبية فيها.

وليست النظم التنافسية، في بلدان العالم الثالث في القارة الآسيوية، أسعد حظا منها في أمريكا اللاتينية، من زاوية التقلب وعدم الاستقرار. وما عدا الهند فإن التجارب الأخرى التي يشار إليها في الكتابات الغربية كأمثلة النظام الحزبي التنافسي في آسيا مثل القلبين، وماليزيا وكوريا الجنوبية، وسيريلانكا لم تسلم من التقلبات الحادة التي انتقلت بها بين أشكال التنافسية الحزبية، أو عصفت بها من الأساس. أما بقية بلدان المنطقة فإن قصة الأحزاب السياسية فيها تصبح-كما يقول أحد الباحثين- إما محبطة، وإما شديدة التفاهة، «فتدبير المكائد والخداع والشكوك لدى بعض السياسيين الباكستانيين والسلوكيات والمعاملات المتقلبة لكثير من نواب البرلمان في إندونيسيا، والأوهام المتقلبة لدى قادة «عصبة حرية الشعب

المعادية للفاشية» في بورما». لم تشكل أبدا عملا حزبيا إلا في أذهان بعض الدارسين الغربيين الذين لم يحسنوا إدراك الأمور على حقيقتها» [14].
والأمر نفسه ينطبق على النظم الحزبية «التنافسية» في تايلاند ولاوس، وأيضا في فيتنام وكمبوديا (قبل إقامة النظم اليسارية فيها). وفي تشخيص تلك الأوضاع يقول «لوسيان باي:< إن النظم الحزبية في آسيا ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتأثير الغربي، كما ارتبط مسارها بقضية العلاقة بين الجديد والقديم، أو التقليدي والحديث، في تلك البلاد، و«أن تعثر النظم الحزبية في آسيا يمثل انعكاسا للصعوبات الملحة أمام هذه المجتمعات في سعيها للتوصل إلى توازن عملي بين ما هو تقليدي وما هو عصري، بين ما هو محلي وما هو عالمي» ولا شك في أن في مقدمة تلك الصعوبات ما تمثل-من ناحية-في التراث الثقافي لتلك المجتمعات وتقاليد الحكم والسلطة فيهما، وما تمثل-من ناحية أخرى من تدخل العسكريين في أغلبيتها للتأثير على مسار النظم الحزبية، أو إلغائها والحد منها، أصلا.

أما في بلدان الشرق الأوسط، فإن الفارق بين النظم الحزبية التنافسية، وتلك اللاتنافسية، يبدو ضئيلا للغاية، بل إن هذا الأمر يصدق أيضا على النظم الحزبية والنظم اللاحزبية أصلا. وترجع هذه الحقيقة إلى ما يجمع عليه دارسو التحديث والتنمية بالذات عن الدور المحدود للأحزاب السياسية في التحديث والتنمية السياسية في المنطقة. فإذا كانت المشاركة السياسية وما تستلزمه من مؤسسات سياسية فعالة، تمثل قلب العملية التحديثية والتنموية، من الزاوية السياسية، فقد شهدت بلدان الشرق الأوسط مؤسسات معينة، تسهم-بدرجة أو بأخرى-في تحقيق قدر من المشاركة، وكذلك تحقيق نوع من الاتصال بين النخب الحاكمة والطبقات المحكومة، ولكن تلك المؤسسات ظلت دائما ذات طابع شخصي وتقليدي. ولم يؤد ظهور الأحزاب السياسية، والهيئات البرلمانية إلى إحداث تغيير حقيقي على هذا الشكل من المشاركة. بل إنها كثيرا ما كانت عوائق للاتصال أكثر منها قنوات له[16]
ولذلك لم يكن غريبا أن يأتي حديث دارسي التحديث والتنمية السياسية عن النظم الحزبية في الشرق الأوسط من خلال منهاجية دراسة «الجماعات» أساسا. وفي حين تعتبر الأحزاب السياسة من أبرز أشكال الجماعات الرسمية، إلا أن وزنها النسبي الحقيقي في الحياة السياسية يتأثر عن

ناحية-بحقيقة الثقل الأكبر الذي تتمتع به «جماعات رسمية» أخرى، مثل الجيش والبيروقراطية، والتي نجد جذورها في تراث تلك المجتمعات بشكل أعمق من الأحزاب السياسية. كما أن وزن الأحزاب السياسية يتأثر-من ناحية أخرى-بحقيقة أهمية الجماعات غير الرسمية-التي تعتمد على القرابة والعلاقات الشخصية-عن تلك الرسمية، بشكل عام، في صياغة الحياة السياسية في الشرق الأوسط. في هذا الإطار فإن النظم الحزبية التنافسية تعكس إلى حد بعيد واقع الانقسامات التي تعج بها مجتمعات الشرق الأوسط، والطابع الشخصي لها، مما يضع-في الحقيقة-حدودا على مدى ومغزى توافر السمة «التنافسية» في تلك النظم الحزبية.

وإذا ما انتقلنا إلى القارة الإفريقية كان علينا-ابتداء-أن نتذكر حقيقة أن الظاهرة الحزبية ارتبطت، في بلاد أفريقيا جنوب الصحراء، بنظام الحزب الواحد أساسا، أي أنها تدخل-بالتالي-في إطار النظم اللاتنافسية. وكما سبق أن ذكرنا فإن التوقعات بإمكانية قيام نظم تعدد حزبي تنافسية من النمط الذي ساد في الدول المستعمرة للقارة لم تصادف نجاحا يذكر. فانهارت معظم تجارب التعدد الحزبي التنافسية لصالح نظام الحزب الواحد، أو النظام اللاحزبي على الإطلاق، ولم تبق، من النظم التعددية، سوى حالات هامشية قليلة.

أيضا، وبسبب عدم الاستقرار المميز للنظم السياسية الأفريقية، فان توصيف نظام حزبي ما يرتبط دائما بفترة زمنية محددة، ويفترض-باستمرار إمكانية المراجعة والتغيير. وفي فترة مبكرة نسبيا، كان ينظر إلى نيجيريا وكينيا باعتبارهما نموذجين لإمكانية إقامة النظم الحزبية التنافسية القائمة على التعدد الحزبي الناجح، والممارسات البرلمانية الغربية، ولكن سرعان ما قضى الانقلاب العسكري عام 1966 على النظام الحزبي في نيجيريا، بينما تحولت كينيا إلى نظام الحزب الواحد عام 1968. كما قضى انقلاب عسكري على النظام التعددي الذي كان قائما في بنين (داهومي). وفي منتصف السبعينات كانت خمس دول إفريقية جنوب الصحراء تتبع النظام التعددي وهي: سوازيلاند وسيشل وكومور وموريشيوس ومالاجاشي (مدغشقر). واستندت التعددية فيها إلى وجود الاقليات المستوطنة، والاختلافات العنصرية الواضحة. على أن نظم الحزب الواحد، والديكتاتوريات العسكرية

انتكست في أكثر من بلد إفريقي لتفسح المجال مرة أخرى للتعددية الحزبية. وفي منتصف الثمانينات أضيفت إلى النظم التعددية بلدان مثل بتسوانا وغانا وليسوتو وليبيريا ونيجيريا والسنغال وزيمبابوي [17].

المبحث الثاني
أنماط النظم الحزبية: النمط اللاتنافسي

يكون النظام الحزبي «لاتنافسيا» إذا انتفت فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بسبب وجود «حزب واحد» لا يسمح أصلا بوجود أي حزب آخر، هاما بسبب وجود «حزب واحد» يسمح-شكليا-بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها-فعليا-أدق إمكانية للمنافسة الحقيقية. هنا تثور ابتداء-وكما سبقت الإشارة-الاعتراضات حول مشروعية أن يكون الحزب الواحد «نظاما» حزبيا، حيث يفترض النظام «وحدات متعددة» و«علاقات» بين تلك الوحدات، الأمر الذي يتنافى مع الواحدية الحزبية. بهذا الصدد يضع «سارتوري» السؤال بصيغة أخرى، وهو: إلى أي نظام-إذن-ينتمي الحزب الواحد؟ ويرى-في معرض الإجابة عنه-أن اصطلاح «نظام الحزب-الدولة» Party-State System، الذي يطلق عادة على النظم الشيوعية، يشكل أساسا لفهم نظم الحزب الواحد الحزبية، ولتوصيفها بدقة. فالأحزاب التي تشكل وحدات متعددة، لا يمكن لأي منها-لهذا السبب-أن يتوحد مع الدولة، في حين أن الحزب الذي يعبر عن «كل» (أي الحزب الواحد) يمكن أن يتوحد مع الدولة، أو يتطابق معها. وسواء أكان الحزب هو الذي يتجه لاستيعاب الدولة، أو كانت الدولة هي التي تتجه لاستيعاب الحزب، ففي كلتا الحالتين يكون نظام الحزب-الدولة هو نظام الواحدية System of Unitarism-كما يقول «أرنست باركرا» [18]. ويمكن القول أيضا إن الأحزاب-في حالة التعددية-عندما تتفاعل مع بعضها تشكل-فيما بينها-نظاما فرعيا مستقلا، في حين يدور جوهر نظام الحزب-الدولة على رفض أي نظام فرعي مستقل [19].

ولقد كان «هنتينجتون» في مقدمة الدارسين الذين حاولوا تقديم نظرية لتفسير نشأة الحزب الواحد، فرأى أن نظم الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجا، إما لتعدد الانقسامات التي تؤدي إلى ايجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع، هاما لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره.

وبعبارة أخرى، فإن الواحدية ينتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لاضفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى، في مجتمع منقسم. ومعايير الانقسام قد تتعدد، ولكن أكثرها أهمية غالبا ما تكون الانقسامات ذات الطبيعة الاجتماعية-الاقتصادية، والعنصرية، والدينية، أو العرقية[20]. وتعبيرا عن نفس الفكرة يرى «روبرت داهل» أن تزايد الاستقطاب أدى في أوروبا-تاريخيا-إما إلى الانقسام إلى بلاد مختلفة، بحيث أضحت الانقسامات «دولية أكثر منها» محلية، وإما إلى «خلق دول حزب واحد سلطوية أو شمولية»[21]. لقد كان ذلك الوضع هو ما يتعلق بانفصال ايرلندا عن بريطانيا، والنرويج عن السويد، كما أن ذلك يفسر ظهور دول ذات حزب واحد شمولي أو سلطوي مثل إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية، وأسبانيا في عهد فرانكو.

كذلك تحدث هنتينجتون عن النقطة التي تظهر عندها نظم الحزب الواحد في مسار التحديث فرأى أنه على الرغم من أنها توجد تقريبا عند كل مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإن الغالبية منها تبدأ بين المراحل المبكرة والمتوسطة من التحديث. ففي ذلك «التوقيت» تصبح القيم والهياكل التقليدية محلا للتساؤل، ويصبح الشعب أكثر قابلية للتعبئة. وفي ظل هذه الظروف، تميل الجماعات إلى الاستقطاب، كما تظهر عادة درجة عالية من الانشقاق. وكما يرى هنتينجتون «فإن نظام الحزب الواحد القوي لا يمكن أن يظهر في مجتمع شديد التخلف، لأن كل التنظيمات ضعيفة، كما أنه لا يمكن أن يظهر في مجتمع شديد التقدم لأن كل التنظيمات تكون قوية، وفي الحالة الثانية تكون القوة السياسية مشتتة بدرجة يلزم معها-لكي تركز في نظام حزب واحد قوي-إحداث «ثورة دائمة» ضد لأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة القائمة. كما أن التوترات التي يمكن أن تخلفها تلك الجهود، يمكن أن تؤدي إلى سقوط النظام، حتى ولو استطاع-مؤقتا-التغلب على المشكلات الداخلية» [22].

والواقع أن هذه الصياغة لنظرية الحزب الواحد لا تعدو في جوهرها-إلا أن تكون «تعميما» لنظرية الحزب الواحد، كما صاغها «لينين» على وجه الخصوص كواحدة من أقدم، بل ربما أهم النظريات بشأن ذلك الموضوع. فالمجتمع «المنقسم» الذي يتحدث عنه هنتينجتون وفقا لمعايير متعددة هو-لدى لينين-المجتمع المنقسم طبقيا قبل كل شئ. والقوة التي ينبغي أن تسيطر

على بقية القوى هي لدى لينين-بالتحديد-«طبقة البروليتاريا» وليست أي قوة أخرى.

ولأن الحزب هو-في التحليل الماركسي-تعبير عن طبقة فإن واحدية الحزب تضحى تعبيرا عن «ديكتاتورية البروليتاريا». فهذه الديكتاتورية-كما يقول لينين-هي الكفاح الطبقي «للبروليتاريا التي أحرزت انتصارها واستولت على السلطة». وهذه الديكتاتورية «هي-في جوهرها-ديكتاتورية أقلية البروليتاريا المنظمة، والواعية طبقيا» [23].

وبعبارة أخرى، هذه الديكتاتورية هي الحزب. والكفاح الذي تواجهه تلك الأقلية هو «الحزب الأكثر شدة وحدة، والأكثر ضراوة ضد أكثر الأعداء قوة، أي البرجوازية، إنه الكفاح العنيد، الدموي واللادموي، العنيف والسلمي، العسكري والاقتصادي، التعليمي والإداري، ضد قوى وتقاليد المجتمع ا لقديم» [24].

ولقد اكتسبت نظم الحزب الواحد-على الصعيد العملي-«شعبية متزايدة» منذ الثورة البلشفية عام. 1917. فقد أنشأت هذه الأخيرة، حزبا واحدا قام بتنظيم المشاركة، وأضحى المصدر الوحيد للشرعية. كذلك فإن نجاح البلاشفة في تحقيق تحديث اجتماعي هام-وفي التنمية الاقتصادية، مع قيادة الاتحاد السوفيتي إلى مرتبة الدولة العظمى الثانية في أقل من أربعين عاما-قدم مصداقية للحزب الواحد كنظام سياسي ممكن خصوصا لإحداث تنمية اقتصادية اجتماعية في البلاد التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين. [25].

إن هذا المفهوم الأساسي نقل إلى ظروف اجتماعية مختلفة، وأصبح إحدى العلامات الأساسية المميزة للظاهرة الحزبية في العالم الثالث. في تلك الظروف الجديدة لم يعد الحزب الواحد يجد تفسيره في انقسام القوى الاجتماعية، والصراع بينها، وانما-على العكس-في الحاجة إلى تكتيل القوى الاجتماعية، وتجنب الصراع فيما بينها. في هذا السياق ربطت ظاهرة الحزب الواحد بالمراحل الأولى من «بناء الأمة» الأمر الذي يجد إثباته، ليس فقط في تجارب البلدان المتخلفة في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، وإنما أيضا في المراحل المبكرة من التطور السياسي لبعض البلاد المتقدمة، وعلى وجه الخصوص «الولايات المتحدة» حوالي فترة عام1870 [26].

والواقع أن هنتينجتون ينطلق من هذه النقطة بالتحديد، أي: قيام الحزب الواحد في البلاد المتخلفة على أساس التقليل من الصراع الاجتماعي، والتأكيد على النواحي القومية، وبالتالي انعدام وجود تحد حاسم يواجه الأمة باستمرار، لكي يفسر ضعف الحزب الواحد في تلك التجارب، وقابليته للإطاحة به بسهولة على أيدي العسكريين خاصة[27].

وعلى أي الأحوال فقد ارتبط الحديث عن البلاد المتخلفة في آسيا وإفريقيا خاصة، في العديد من أدبيات الأحزاب، بالحزب الواحد أساسا. حيث ظهر. «إما من خلال حركة قومية كانت موجودة قبل الاستقلال، وإما كتطور تم بعد الاستقلال كأداة لدى أصحاب السلطة الجدد» [28]. وبرر قادة بلاد العالم الثالث إنشاءهم لأحزاب واحدة بأن الدول الصاعدة لا يمكنها أن تتحمل «رفاهية» أيجاد جماعات سياسية متنافسة، وأن التحدي السياسي الأساسي الذي يواجه هذه البلاد إنما هو القضاء على البناء الاجتماعي الممزق، وفرض أتوحده على المجتمع المنقسم [29].

وفي إفريقية على وجه الخصوص، حيث أضحى «الحزب الواحد» هو الظاهرة الكاسحة، أقامت النظم الاستعمارية «دولا» تفتقد الهوية القومية التي تتجاوز التعدد اللغوي والقبلي والديني والإقليمي الذي تحفل به كل من تلك الدول. ولم يجمع بين الجماعات المتباينة في أي دولة، غالبا، سوى الخضوع للحكم الاستعماري الذي استطاع أن يحافظ على وحدة هشة فيما بينها. وقد تأكدت، قرب رحيل الاستعمار، وبعد رحيله الفعلي، حقيقة الاختلافات والمنازعات الموروثة، وأخذت الجماعات المختلفة، تتنافر مع بعضها البعض سعيا إلى السيطرة على الجماعات الأخرى، أو على الدولة.

في هذا السياق، سعى الزعماء الأفارقة إلى إقامة الحزب السياسي الواحد كوسيلة لتحقيق نوع من الدمج السياسي، سواء على المستوى الأفقي (الإقليمي) أو على المستوى الرأسي (بين الزعامات والجماهير). وفي حين اعتبر الحزب الواحد متمشيا مع حاجات «بناء الأمة» و«التنمية» لما يوفره من إطار تنظيمي «موحد» فقد نظر إلى التعدد الحزبي باعتباره عامل تقسيم بطبيعته، يفترض الاختلاف لا التوفيق، كما نظر إلى ضعف البناء الاجتماعي في الدول الإفريقية باعتباره عائقا دون قيام تعدد حزبي ناجح، بل ومؤديا فقط إلى التعدد القائم على الانقسام الطبقي والطائفي أو

الديني، والارتباط بالأشخاص على حساب الأهداف القومية العامة. كما نظر القادة الأفارقة إلى التعدد الحزبي باعتباره مدخلا لتسلل النفوذ الأجنبي، عن طريق التأثير آن لم يكن السيطرة-على الأحزاب المتنافسة، سعيا إلى تحقيق أهداف القوى الأجنبية[30].

هذه الشروط التوحيدية، التي تدفع بظاهرة الحزب الواحد في البلاد المتخلفة (والبلاد الإفريقية على وجه الخصوص) يصفها وينر ولابالومبارا بأنها تعبير عن «الإيقاع التاريخي المتسارع للبلدان المتخلفة»، أو «تراكم الأزمات التاريخية للتنمية» فيها. فالقوى الاجتماعية الجديدة والنشيطة تسعى إلى تحقيق المزيد من المشاركة السياسية من أجل التحسين الاقتصادي، ومن أجل توزيع أكثر عدالة للسلع والخدمات، وفي نفس الوقت، فإن النخب السياسية الجديدة تواجه أزمات الشرعية والتكامل القومي. إن تراكم هذه الضغوط يمثل قوة ضاغطة تؤدي إلى قيام الحزب الواحد، كما أن «القوة السياسية» المتاحة لتلك النخب الجديدة أقل من أن تقتسم. ويدخل في أسباب ذلك: التكنولوجيا البدائية، وندرة الموارد الإنسانية الأساسية، وبقاء مراكز السلطة التقليدية وتردي التنظيم الإداري[31].

ويضيف الدارسون شروطا أخرى تسهم في ظهور النظم اللاتنافسية في البلدان المتخلفة:

فنمط التغيير في تلك البلدان يختلف عن أنماط التطور المؤسسي الذي سبق وحدد شروط النمو الحزبي في الغرب. وأوضح هذه الخلافات في عدد من المناطق المستعمرة كان هو انعدام وجود إطار برلماني متأصل فيها يمكن أن تظهر منه أحزاب «داخلية» تنمو تدريجيا. لذا كان طبيعيا أن أغلب الأحزاب السياسية المتميزة في تلك المناطق كانت أحزابا ذات نشأة «خارجية» اكتسبت الملامح التي سبقت الإشارة إليها حول تلك الأحزاب. ولذا كان السعي نحو السلطة أكثر ضراوة، ولا يحده التأثير الإنضباطي الناشئ عن المشاركة العريقة في الإطار البرلماني التنافسي. وفوق ذلك ظلت الأرستقراطية في أوروبا تحد من قوة الجماعات الجديدة، ففي المناطق المستعمرة انسحبت القوة الأساسية المنافسة، وهي قوة الحكم الاستعماري نفسه. إن هذه العوامل بالإضافة إلى الميل نحو التطرف، لدى الأحزاب المنشأة خارجيا، شكلت دافعا قويا لنشأة الحزب الواحد في عديد من

الأمم النامية[32].

وتجد النظم اللاتنافسية أيضا جذورها في البلدان المتخلفة في ظروف أزمة المشاركة السياسية في ظل الحكم الاستعماري قبل الاستقلال. فالسلطات الاستعمارية رفضت-في معظم الحالات-التسليم بحق المشاركة للحركات القومية الصاعدة، وواجهت مساعيها لتحقيق الاستقلال بالإجراءات القمعية العنيفة، مما أدى بتلك الحركات إلى التنظيم والعمل السري، ولم تعود-بالتالي-على المساومة السياسية والقيادة المسؤولة. فإذا ما ظهرت تلك الجماعات سواء كأجنحة أو كأحزاب سياسية، بعد الاستقلال، فإنها غالبا ما تميل إلى التوحد مع الدولة، وتنظر إلى المعارضة كشيء لا شرعي، وتضحى قوة جامدة، غير قابلة للمساومة، وواحدية الاتجاه. وفي بعض المناطق الاستعمارية، خصوصا في ظل الحكم البريطاني، أنشئ نظام لاقتسام السلطة، عرف في المناطق البريطانية بالـDyarchy:، سمح للجماعات القومية بممارسة بعض سلطات الحكم قبل الاستقلال. وقد أنشئت مثل تلك الأنماط في كينيا وأوغندا ونيجيريا والهند وبورما وسيلان بالإضافة إلى الفلبين (التي كانت مستعمرة أمريكية). في هذه المناطق استطاعت الجماعات القومية أو الأحزاب السياسية أن تقتسم السلطة العامة قبل أن تحصل على السيطرة الكاملة على البناء الحكومي. وفي حين أن مثل هذه التنشئة التدريجية لم تقدم أي ضمان ضد ظهور أنماط الحزب الواحد، إلا أنها زادت من احتمال توجه الأحزاب السياسية لأن تكون أكثر براجماتية وتكيفا، ومتنافسة داخليا، ومتقلبة-خارجيا-للمعارضة، أكثر مما حدث في المستعمرات التي كان القمع هو القاعدة فيها[33]، ولكن هذه الاختلافات الطفيفة لا تنفي الطبيعة العامة للحكم الاستعماري. ففي إفريقية «عود النظام الاستعماري الشعب على طاعة إدارة مفروضة عليه لا تنبع منه، بل من الحاكم، واستمرت هذه العادة حتى وإن كان الإداريون البيض قد حل محلهم إداريون من السود» [34]. ورأى أصحاب هذا الرأي أن اتباع فرنسا للمركزية الشديدة في ظل نظام الحكم المباشر يفسر انتشار نظام الحزب الواحد في المناطق التي خضعت للحكم الفرنسي [35].

ويتحدث بعض دارسي الشؤون الإفريقية أيضا عن تأثر النخبة الجديدة من المثقفين الأفارقة بالأفكار الماركسية، وبما طرحه لينين-على وجه

الخصوص-بشأن الحزب الواحد، وكذلك عن سعى تلك النخبة-مدفوعة بكراهيتها للاستعمار إلى نبذ النظم السياسية المرتبطة به، والالتجاء إلى نظم وأفكار مناقضة[36].

وأخيرا، يفسر البعض ظهور الحزب الواحد في البلاد المتخلفة أيضا بسعي الأجيال الكبرى إلى الاستئثار بالسلطة السياسية وحرمان الأجيال الصغرى منها. ويعزى هذا إلى الطابع المحافظ لدى الأجيال الكبرى، أو الخوف من القدرات الفضلى للقادة المتعلمين الأصغر الذين قد يكونون أكثر كفاءة إذا ما أتيح لهم التنافس على أسس متكافئة. وهناك سبب آخر قد يتمثل في أن عدد القيادات السياسية يتجاوز بكثير المناصب المتاحة. وفي هذه الحالة، فإن القيادات القديمة تعتقد أن ثمن الحراك الاجتماعي للآخرين سوف يكون هو الإحلال محلها. هنا يصبح «الحزب الواحد» هو أفضل الوسائل المتاحة لمواجهة هذا التهديد[37].

تصنيف نظم الحزب الواحد

أدى الانتشار واسع النطاق للحزب الواحد، بدارسي تلك الظاهرة، إلى وضع العديد من تصنيفات الحزب الواحد التي تعددت بتعدد أولئك الدارسين. فأورد «روبرت تكر» تصنيفا لنظم الحزب الواحد يقسمها إلى ثلاثة: شيوعية، وفاشية، وقومية، حيث يتسم النوع الثالث منها باستخدام «حزب منفرد، وصلب، وثوري، لتحقيق مشاركة الجماهير في أيجاد نوع من الثورة القومية» [38].

وقسم «ميشيل كيرتس» نظم الحزب الواحد إلى ثلاثة أصناف، أولها: هو نظام الحزب الواحد المسيطر، ويسميه أيضا «نظام حزب الواحد ونصف» الذي يسمح فيه النظام لأحزاب أخرى بالوجود، ولكن تلك الأحزاب الأخرى لا تملك أي فرصة، أو تملك فرصة ضئيلة للغاية، للاستيلاء على السلطة ولو بالتعاون مع غيرها. والصنف الثاني هو نظام الحزب المنفرد الاستيعابي Absorptive الذي يسعى فيه الحزب الذي في السلطة إلى أن يستوعب في تشكيلاته كل المعارضة السياسية. أما الصنف الثالث فيشار إليه باسم «الحزب الواحد الأيديولوجي»، والبلاد الشيوعية المعاصرة هي النماذج الرئيسة له.[39].

أما صمويل هنتينجتون فقدم تصنيفا ثلاثيا آخر لنظم الحزب الواحد، تنقسم بمقتضاه إلى نظم استبعادية Exclusionary وثورية ورسمية. فالنظم الاستبعادية تضم النظم التي يسعى فيها القادة السياسيون إلى استعمال الحزب لحشد التأييد لهم، مع الحرص-في نفس الوقت-على حرمان قوى اجتماعية معينة من حق الانغماس في أي نشاط سياسي شرعي. هذا النوع من «الحزب الواحد» يوجد غالبا عندما تحاول جماعة عرقية أو عنصرية أن تستبعد تماما جماعة أخرى. وتقدم ليبيريا-في مستهل القرن الحالي-نموذجا لهذا النوع من النظم عندما أخشى الليبيريون من أصل أمريكي من تحدي سيادتهم السياسية من جانب الأفارقة المحليين، فكان رد فعلهم هو إنشاء نظام الحزب السياسي الواحد الاستبعاد. ويرى هنتينجتون في طبيعة مثل هذا النظام أنه إذا أزيل الانقسام في المجتمع، فإن النتيجة تكون هي زوال هذا النظام. أما نظم الحزب الواحد الثورية فهي-على النقيض مما سبق-تتغير عندما يتم إحراز النجاح. بمعنى أن القضاء على الانقسام ذي الطابع الاقتصادي أساسا هو الهدف النهائي للنظام. وبالرغم من أن مثل تلك الانقسامات لا يتم القضاء عليها نهائيا في أي مجتمع، فإنه كلما انتقل النظام أكثر فأكثر نحو المساواة كلما أصبح أكثر قوة. ونتيجة لذلك تصبح المجتمعات أكثر تجانسا. وتقدم المكسيك، والنظم الشيوعية، كأمثلة لنظم الحزب الواحد الثوري التي تبدو ناجحة في التحرك نحو هدفها. وأخيرا يورد هنتينجتون نظم الحزب الواحد المستقرة (أو الرسمية) Established ويميل هذا النوع للظهور في النظم الثورية، ويتسم بسيطرة سياسية أقل على الأنشطة المختلفة في المجتمع، ويحدث هذا مع السماح للقوى الاجتماعية والاقتصادية بمزيد من الاستقلالية مع الحرص على نزع السمة السياسية لها.[40].

على أننا هنا سوف ستئد بالأساس إلى التقسيمات التي أوردها كل من «لابالومبارا» و«وينر» من ناحية، وسارتوري-من ناحية أخرى، خصوصا مع استبعاد أوجه الاختلاف فيما بينهما. إن أبرز أوجه الاختلاف تلك هو أن «لابالومبارا» و«وينر» يقصران حديثهما، عن الحزب الواحد، على تلك النظم التي لا تسمح فعليا أو رسميا بوجود أي تشكيلات حزبيه معها، في حين يفسح سارتوري مجالا في تصنيفه لبعض أنماط النظم الحزبية التي تسمح-

شكليا-بوجود كيانات حزبية أخرى، ولكنها لا تمثل-من الناحية الفعلية-أي تهديد للمكانة المنفردة للحزب الواحد. سبق ورأينا الشكل الأول من تلك النظم، ضمن سرد سارتوري لنظم التعدد الحزبي، وهي ما أطلق عليه نظام الحزب الغالب. ولكن أدراج هذا الشكل من النظم ضمن «النظم التعددية» أو «المنافسة» يخرج بها عن نطاق النظم اللاتافسية، أو الحزب الواحد. وعلى العكس من ذلك، يورد سارتوري الشكل الثاني هنا، ويطلق عليه نظم الحزب المهيمن Hegemonic، ويقصد بها تلك النظم إلى تسمح رسميا بوجود أحزاب أخرى، ولكنها تظل أحزابا من الدرجة الثانية، ولا يسمح لها بالتنافس مع الحزب الكبير بأي شكل مناقض، أو على أي أساس متكافئ[41]. ولقد استقى سارتوري هذا التصنيف-بالأساس-من حالة النظام الحزبي في بولندا حيث تتقاسم ثلاثة أحزاب غير شيوعية مناصب في الحكم والإدارة، ولكنها لا تحاول أن تتحدى، أو تقوض مكانة الحزب الشيوعي المهيمن. ويقسم سارتوري نظم الحزب المهيمن بدورها إلى نوعين. أولهما، نظم الحزب المهيمن الأيديولوجية ونظم الحزب المهيمن «البراجماتية». وفي حين تمثل بولندا نموذج النوع الأول، فإن المكسيك في بعض مراحل تطورها الحزبي تقدم نموذجا للنوع الثاني.

تتبقى بعد ذلك الغالبية الساحقة من نظم الحزب الواحد، أي تلك النظم التي لا تسمح فعليا أورسميا بوجود أي نوع من التعدد الحزبي، والتي يميزها سارتوري (داخل إطار النظم اللاتنافسية) عن نظم الحزب المهيمن، بأنها «نظم الحزب المنفرد». هنا، يتفق كل من «لابالومبارا»و«وينر»مع سارتوري على تقسيم النظم إلى حد بعيد. فيتحدث «لابالومبارا» و «وينر» عن نظم الحزب الواحد الشمولي، والحزب الواحد السلطوي، والحزب الواحد التعددي، في حين يقسمها سارتوري إلى نظم «الحزب الواحد الشمولي» و«الحزب الواحد السلطوي» و «الحزب الواحد البراجماتي».

أ-الحزب الواحد الشمولي:

يتسم الحزب الواحد الشمولي بمحاولته للانتشار الشامل، والتغلغل والتسييس الشاملين. وسواء سعى الحزب، أم لم يسع، إلى بناء «إنسان جديد» فإن النظام الشمولي يقوم على تحطيم ليس فقط أي «نظام فرعي»،

وإنما أفي أي نوع من استقلالية الجماعات الفرعية. في تلك النظم، الدولة نفسها أداة في يد الحزب الواحد ذي الأيديولوجية الموحدة، والذي يسعى إلى الاستعمال الشامل للقوة السياسي من أجل إعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وأبرز النظم الكلاسيكية هنا هي الصين الشيوعية، والاتحاد السوفيتي، وفيتنام وكوريا الشمالية، وعدد من بلاد شرق أوروبا، كما تدرج دائما في عداد تلك النظم كل من ألمانيا في عهد هتلر، وإيطاليا في عهد موسوليني. وتوصف الأحزاب المسيطرة في تلك البلاد أنها-بحق-«أحزاب الاندماج الشامل»، وتتعلق بكافة نواحي الوجود الإنساني، وتضع يدها على ترسانة هائلة من أدوات السيطرة بدءا من الإقناع إلى الإرهاب. ولدى ظهور هذا النوع من الأحزاب يصبح من المستبعد ظهور النمط الحزبي التعددي التنافسي نتيجة فوران سياسي يتمثل في حرب أو ثورة، ولكن-على العكس-فإن الخبرة في الاتحاد السوفيتي وبعض بلاد أوروبا الشرقية تفترض أنه عند مراحل معينة من النمو الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، فإن الضغوط التي تفرض السيطرة الشمولية المستمرة إلى درجة عالية من الأهمية، وتجد المعارضة طريقا لإعادة الظهور أيا كانت شدة الإجراءات العميقة. وتلك الحقيقة-من بين حقائق أخرى كثيرة-تدعو البعض إلى الاعتقاد بأن وجود شكل ما من أشكال التعددية هو، «ليس فقط أكثر التدابير المرغوبة سياسيا، ولكنه أمر أكثر فعالية من منطلق التغيير الاقتصادي المنظم والفعال» [42].

ومن بين بلدان العالم الثالث، والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص، أدرج بعض الدارسين النظم التي قامت في غانا وغينيا ومالي ضمن النظم الشمولية. ومع ذلك يستدرك هؤلاء ليقرروا أن أيا من تلك الدول لم تصل إلى درجة السيطرة الشمولية التي وجدت في النظم «النموذجية» لذلك النوع. وفوق ذلك، وبصرف النظر عن الدرجة الفعلية المسيطرة، وكذلك الاختلاف المتعددة في أيديولوجية الحزب، يلاحظ فارقان هامان آخران: أولاهما، أن الأحزاب الشيوعية (والفاشية والنازية) تبدي التزاما أيديولوجيا باستعمال القوى الشاملة لجهاز الدولة لتحقيق أهدافها. وثانيهما: وعلى عكس الدول الإفريقية تماماً، فإن الشيوعيين (وإلى حد ما الفاشست والنازيون) تصرفوا وفق مبادئهم الأيديولوجية آخذين في اعتبارهم مراحل

محددة في العملية التنموية. أي أن هناك «صلابة» أيديولوجية في الأحزاب الشمولية تجعل من النظم الإفريقية المشار إليها نظماً «رخوة» نسبيا. وفوق ذلك، فإن خلق نظام شمولي فعال كان يستلزم درجة من التحديث الاقتصادي والتكنولوجي لم تحققها تلك الدول الإفريقية[43]

ب-الحزب الواحد السلطوي:

على خلاف النظم الشمولية فإن نظم الحزب الواحد السلطوية لا تمتلك القوة، ولا الطموح للتغلغل في كل ثنايا المجتمع. ولذا فإن هذا النمط يتسم ليس «بالشمولية»، وإنما بـ «الاستبعاد» عن طريق حظر الأنشطة السياسية للقوى الخارجة عن الحزب. وعندما يلجأ الحزب السلطوي إلى التعبئة، فإن الجهد التعبوي لا يصل إلى أعماق المجتمع، ولكنه يعتمد على الشخصية الكاريزمية للقائد، ويكتفي-عموما-بالتأثيرات السطحية مثل المظاهرات واللقاءات والاستفتاءات الجماهيرية. ومع ذلك لا يتصور مثلا أن يسعى نظام سلطوي لإشعال «ثورة ثقافية»-على غرار ما تم في الصين-، ومن ناحية أخرى، فإن إحدى التأثيرات الجانبية للسياسة الاستبعادية تتمثل في ترك بعض الجماعات الفرعية النمو وشأنها، طالما هي تبتعد عن ميدان السياسة. والمثال الكلاسيكي لنظم الحزب الواحد السلطوية هو إسبانيا وحزب الكتائب تحت حكم فرانكو، أما في العالم الثالث فقد وصفت نظم غانا وغينيا ومالي في بعض فتراتها بالسلطوية، وكذلك وصفت فيتنام الجنوبية تحت حكم نجووين ديم، حيث حاول الحزب الحاكم هناك تقديم الأيديولوجية «الشخصانية» إلى تمركزت حول شخص الرئيس. أيضا شمل هذا النوع كوبا تحت حكم الرئيس كاسترو، في بعض مراحلها. ومن المعتاد، في مثل ذلك النمط من النظم، وصف عناصر المعارضة بأنها خائنة للقضايا الثورية أو القومية، ومصدر تهديد للأمن. وتتوحد الجهود التنموية، ورسالة الأمة-إذا وجدت أصلا-مع الحزب الواحد. وغالبا ما يقود الحزب شخص واحد مسيطر (نكروما، ديم كاسترو، فرانكو..) يفترض أنه يجسد أهداف الأمة. وكما يدل مثال أسبانيا، فمثل تلك النظم لا تلتزم-بالضرورة-بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي. وبالطبع فإن أيديولوجية الحزب المسيطر أن تكون فعليا هي الدفاع عن الوضع القائم، والحيلولة دون التغيرات التي لا تتسق

مع استمر أريته. وفوق ذلك، فإن الاستجابة العامة للأحزاب السائدة، إزاء المطالب التي تواجهها، تتمثل في قمع تلك المطالب، مما يخلق-بالتالي- أنواعا من التوترات في النظام، تدفع بالحزب الحاكم إلى المزيد والمزيد من الأشكال الشمولية للسيطرة، ويؤدي الاهتمام الكاسح بـ «الأمن» إلى التركيز على الوسائل البوليسية، ويضحى الحفاظ على السلطة لدى النخبة القائمة في مقدمة القضايا على الإطلاق.

وبشكل عام، فإن النظم من هذا النوع ليست صالحة-على نحو معقول- لإدارة عملية التحديث الاقتصادي والسياسي. وهي تفتقد مزايا التخطي والسيطرة المميزة للنظم الشمولية، كما تفتقد مزايا الإبداع والتجريبية التي تتيحها النظم التعددية. وفي ضوء تجربة أسبانيا ودول أميركا اللاتينية يمكن القول أن طول مدة بقاء سلطوية الحزب الواحد تميل إلى أن تعني الركود النسبي أكثر مما تعني النمو. ومن ناحية أخرى فإن التوجه نحو التنمية سوف يتطلب-بشكل مؤكد تقريبا-أن تتحول تلك النظم إما إلى الاتجاه التعددي-التنافسي وإما إلى الاتجاه الشمولي.[44]

جـ- الحزب الواحد البراجماتي:

في حين يتفق سارتوري مع «لابالومبارا» و «وينر» في التقسيم الثلاثي لنظم الحزب الواحد، حول النوعين الأولين: الشمولي، والسلطوي، فإن النوع الثالث يطلق عليه سارتوري عبارة «الحزب الواحد البرجماتي» في حين يسميه لابالومبارا ووينر «الحزب الواحد التعددي». ويستند سارتوري في تلك التسمية إلى اعتماده على معيار (الايديولوجية-البرجماتية) في تقسيم نظم الحزب الواحد، وطبقا لذلك المعيار تكون النظم الشمولية والسلطوية نظما ذات طابع أيديولوجي. وان اختلفت درجة تلك الطابع. أما النظم التي تفتقد ذلك الطابع فتكون-بالتالي-نظما «برجماتية». بهذا المعنى فإن نظم الحزب الواحد البرجماتي «لا تتبع سياسات» استعبادية، ولكنها تتجه-بدلا من ذلك-لاتباع سياسات «استيعابية». كذلك فإن الحزب الواحد البرجماتي يفتقد التماسك الأيديولوجي، وتميل علاقته بالجماعات الخارجية، من هذه الزاوية، لأن تكون «تجميعية» أكثر منها «تدميرية». كما أن درجة التماسك أيديولوجي الداخلي المنخفضة تجعل تنظيم الحزب

الواحد البرجماتي مخلخلا، بل وتعدديا بدرجة معينة. على أن تلك السمة «التعددية» المحتملة هي ما جعلت «لابالومبارا» و «وينرد» يعتبرانها المحدد الأكثر أهمية لذلك النوع من نظم الحزب الواحد. ومن وجهة نظرهما فإن الحزب الواحد، الذي سمح بتعدد الآراء والاتجاهات في داخله، يبدي قدرة فائقة على إحداث تنمية اقتصادية، بل وربما تنمية سياسية فعالة أيضا، والدول من هذا النمط «يمكن أن تسهم في تحطيم أسطورة أن النظم الشمولية هي أكثر الوسائل فعالية في إحداث التغيير الاقتصادي السريع». كذلك فإن نمط الحزب الواحد التعددي قد يطرح أيضا وسائل مستمرة للتعامل مع حقيقة استمرارية القيم التقليدية، وما تطرحه من مشاكل أمام النخب التقليدية، في عديد من الأمم الصاعدة. فهناك أدلة قوية على أنه بالرغم من الإجراءات القمعية أبدت الأبنية التقليدية قدرة ملحوظة على البقاء. وفي مواجهة هذا الواقع يمكن للحزب الواحد التعددي أن يطرح الطرائق والأساليب التي يتم بها تسخير هذه الأبنية-سلميا-من أجل أغراض التنمية الاقتصادية، والإسهام في تعميق شكل أكثر جدة-وإن كان فجا-للتعددية الديمقراطية. والنموذج الرئيس الذي يطرح لتعددية الحزب الواحد يتمثل في الحزب الجمهوري المكسيكي في بعض فتراته، كما أن بعض الدول الإفريقية ذات الحزب الواحد وقعت في مراحل معينة-ضمن ذلك الإطار، مثل السنغال وساحل العاج وسيراليون والكاميرون[45].

والواقع أن فكرة تعددية الحزب الواحد، وما يمكن أن تنطوي عليها من إمكانات ديمقراطية، ليست جديدة. وتحدث موريس ديفرجيه بشأنها قاصدا إمكانية قيام تعددية ديمقراطية في الحزب الواحد إذا ما تبلورت داخل الحزب الواحد، جماعات أو كتل متنافسة، على أساس أن التفاعل والتنافس بينها «يمكن أن يؤدي نفس وظيفة التعدد الحزبي». وتحدث بعض الدارسين عن تلك الإمكانات في نظم الحزب الواحد في العالم الثالث، ولكن مع اختلاف القضايا محل المنافسة نفسها. فقد يتعلق التنافس بقوى التخلف الاجتماعي والاقتصادي، أو بوجود مستقلين أجانب ينهبون موارد البلاد مقابل عائد هزيل، أو نخبة محلية مستغلة، أو فساد داخلي، أو تهديد خارجي فعلي أو متصور، أو بتضافر عدد من تلك العناصر. كذلك قد يوجد التنافس-بطرائق أخرى-في داخل الحزب الواحد بين القوى الممثلة

للسلطات التشريعية والتنفيذية في داخل الحزب نفسه، مما يخلق مناخا ديمقراطيا، ولكنه يكون مقصورا على الحزب، ولا يحدث على نحو مشابه للنمط الأوروبي للمؤسسات مثل «البرلمان» أو«المؤتمر». في داخل هذا الإطار حرص الكثيرون من قادة العالم الثالث على الحد من الشقاق السياسي وحصره في داخل الحزب نفسه. ومن وجهة النظر تلك فإن السماح بالمنافسة العلنية يؤدي إلى تقويض الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية،لأن مثل تلك المعارضة سوف تجعل عمليات تشريع وتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية أمورا أكثر صعوبة، بل وربما مستحيلة[46].

على أننا يجب أن نعود هنا إلى ما يطرحه سارتوري من نقد نفاذ لفكرة الحزب الواحد، وما تنطوي عليه من إمكانات ديمقراطية. فهو يرى أن هناك فارقا أساسيا بين التنافس بين الأحزاب في النظام التعددي، وبين تنافس المجموعات المختلفة في داخل الحزب الواحد من زاوية أن التنافس في الحالة الأخيرة-أي داخل الحزب الواحد-هو تنافس مباشر، أي وجها لوجه، بين قيادات سياسية في حين أن التنافس بين قيادات الأحزاب المختلفة هو تنافس غير مباشر يدخله كل طرف وعينه على الناخبين، وبالتالي فالناخبون حاضرون في ذلك التنافس بين الأحزاب. وبعبارة أخرى «فإن الانقسامات والكتل وجدت منذ وجدت حياة سياسية، ولكن التعددية الديمقراطية لم توجد إلا منذ فترة وجيزة من الزمن وفي عدد غير محدود من البلاد. وبالتالي، فليس هناك ثمة دليل عبر القرون على أن التكتل، وصراع الجماعات قد مهدا الطريق للديمقراطية»[47]، أي أن القضية ليست مجرد وجود جماعات متصارعة ومتنافسة، وإنما هي كيفية صياغة هذا الصراع والتنافس بشكل يحقق الديمقراطية.

المبحث الثالث

أنماط النظم الحزبية: خصوصية البلاد المتخلفة

بالرغم أن الكثيرين من دارسي الأحزاب السياسية لم يهتموا-لدى وضع تصنيفاتهم للظاهرة الحزبية-بالأوضاع الخاصة للبلاد المتخلفة في العالم الثالث فإن التطور الكبير في دراسات التحديث والتنمية والاهتمام المتزايد بخصوصية الأوضاع الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث كان لا بد من

أن ينعكس على رؤية وتصنيف الأحزاب، والنظم الحزبية فيها، مثلما انعكس-كما سبقت الإشارة-على تفسير نشأة الظاهرة الحزبية في تلك المجتمعات. وقد تجسد ذلك إما في وضع الأحزاب والنظم الحزبية في البلاد المتخلفة، في قسم خاص بها، في داخل التصنيفات الكلاسيكية عموما، وإما في ابتداع تصنيفات أو أنماط خاصة لظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة.

لقد نبعت تلك المحاولات، أساسا، من الصعوبات المتزايدة التي واجهتها عملية إطلاق المفاهيم والتصنيفات المستمدة من ظروف تطور وواقع المجتمعات في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية على بلاد العالم الثالث في إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. فجيوفاني سارتوري، على سبيل المثال، بعد أن يقدم تقسيمه العام للنظم الحزبية «التنافسية» و«اللاتنافسية» ينفى إمكانية انطباق هذا التقسيم على نطاق عالمي، ويقررانه لا يمكن أن يشمل «الدول الجديدة»، كما هو الحال في معظم البلاد الإفريقية، ويصوغ سارتوري بشأن تلك الأخيرة اصطلاحForm Iess states (أي دول غير مشكلة) وبقصد بها«تلك الكيانات السياسية التي تتسم العملية السياسية فيها بعدم التمايز، والتشتت»، كما يشير-بدرجة أخص-إلى «الكيانات السياسية التي لا تزال في حالة متميعة، وفي مرحلة من النمو متقلبة وأولية» [48]. وفي دراسة عن النظام السياسي في المغرب يقرر أحد الدارسين «أن الحياة السياسية في المغرب المعاصر تتسم بسمات أصيلة ومعقدة لا يمكن أن تتلاءم مع أي من التصنيفات القائمة في علم السياسة في القرن العشرين، فالمغرب لا يمكن أن تسمى «ديمقراطية»، حيث تتركز كل السلطات قانونا في يد الملك. ولكنها أيضا ليست ملكية مطلقة لأن الأحزاب السياسية في دورا هاما فيها. وهي ليست أيضا ديكتاتورية طالما أن هناك أكثر من حزب واحد. والمفترض أن نظم الحزب الواحد ديكتاتورية، والمفترض أيضا أن نجد في البلاد التي لا تعلب فيها الأحزاب دورا هاما ملكيات مطلقة[49]. وينقل عن دارس آخر نفس الانطباع عن دراسته للحزب الدستوري في تونس في قوله: «على الرغم من أن حزب الدستور الجديد هو حزب جيد التنظيم، وذو جماهير واسعة إلا أنه ليس حزبا جماهيريا ديتوريا، وليس حزبا شموليا، ولا تستطيع تصنيفات علماء السياسة الغربيين أن تفسر-على نحو ملائم-الحزب السائد في تونس. إن حزب الدستور الجديد يشبه حزب المؤتمر

في الهند، ومؤتمر حزب الشعب في غانا، وبعض الأحزاب في أفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية أكثر مما يشبه الأحزاب السياسية الأوروبية. إن العلماء الأوروبيين لم يضعوا بعد نموذجا متفقا عليه لتوصيف تلك الأحزاب الجديدة والمتداخلة الخصائص» (50).

ولقد طرح «الموند» و «كولمان» مبكرا، محاولة لإيراد النظم الحزبية في البلاد المتخلفة داخل سياق التصنيف الكلاسيكي للأحزاب السياسية، فأوردوا تقسيما للنظم الحزبية يفرق بين خمسة أنماط وهي: الشمولية-والسلطوية-والمسيطرة غير السلطوية-والثنائية التنافسية-ثم التعددية التنافسية. وقد أشار المؤلفان إلى أن النمط الثالث، أي: المسيطر غير السلطوي «عادة ما يوجد في النظم السياسية التي كانت فيها الحركات القومية هي وسائل تحريرها»، وذلك-كما يقول سارتوري بحق-«معيار جديد مقحم على تصنيف قائم على معايير أخرى» (51)، كما أنه يبدو نمطا هلاميا يغطي أشكالا متباينة من الكيانات السياسية المختلفة، ويضع-في النهاية-على مستوى واحد تلك الأمم التي اكتمل بناؤها، وتبلورت مؤسساتها السياسية مع الكيانات التي لا تزال في مرحلة بناء الأمة، أو التي لم تتبلور بعد مؤسساتها السياسية.

على أن عددا من دارسي التحديث والتنمية، في البلدان المتخلفة نزع إلى محاولة ابتداع تصنيفات جديدة يمكن تحتها أدراج الأحزاب في الدول المتخلفة. في هذا الإطار، قدم «دايفد أبتر» تقسيما يقوم على التفرقة بين ما أسماه «أحزاب التمثيل» «Parties of Repressentation» «وأحزاب التضامن Parties of Solidarity. أحزاب التمثيل ذات طابع تعددي يسمح بالتنافس مع الأحزاب الأخرى، وهي في علاقتها بالمجتمع-مثل الاتحادات الطوعية في البلاد الأوروبية-ذات طابع تمثيلي تسعى إلى توحيد وجهات النظر المختلفة، وكسب المزيد من الاتباع. كما أنها-في علاقتها بالحكومة-تتقيد بالدستور، والقواعد الانتخابية، والأساليب التوفيقية. أما أحزاب التضامن فهي ذات طابع احتكاري، وتسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وهي-في علاقتها بالمجتمع-ذات طابع توجيهي، تسعى-إذا كانت خارج السلطة-إلى تكثيف الاحتجاج على المظالم بهدف الإطاحة بالنظام القائم. أما إذا كانت في السلطة فإنها تسعى إلى دفع المجتمع نحو الأهداف التي يضعها الحزب.

وهي في علاقتها بالحكومة تتعامل مع الدستور من الخارج، وتقبل النظام القانوني القائم قسرا، وعندما تصل للسلطة فإنها توجه الحكومة والدستور وفق أهدافها، بل تجعل الدولة خاضعة لها[52]. ويعزو أبتر أهمية أحزاب التضامن في المناطق المتخلفة إلى حاجة البلدان في هذه المناطق إلى تحقيق وظيفة الربط Linkage بين القوى الاجتماعية المختلفة-التي تتعدد على أسس مختلفة، قبلية ولغوية ودينية. وبدون «حزب تضامن» قوى يفرض سيطرته على منافسيه واتباعه-فإن الانقسامات التي يعاني منها المجتمع سوف تمتد إلى البناء الحزبي، الذي يسهم-بدوره، وبما يمتلكه من قدرات تكنولوجية وتنظيمية-في تعميق تلك الانقسامات. كذلك يشير «ابتر» إلى إمكانية تطور حزب التضامن عن حركة سياسية مسبقة «ارتبطت فيها الجماعات والاتحادات المختلفة-بمثل أعلى موحد، مثل الاستقلال، ومتجسد في شخص قائد بطل، فذلك هو-قبل كل شيء-عصر الأبطال، الذين مثلهم في العالم الثالث أشخاص مثل نهرو، وسوكارنو، وسيكوتوري».. . الخ. ولكن ما سوف يربط هذه الحركات ببعضها البعض، بعد أن تزول الزعامة، «هو التضامن الحزبي بما ينطوي عليه من مؤسسية للقيادة، وأيديولوجية في السلطة، وتنظيم في علاقاته الهيكلية وفقا لخطوط قوية محكمة» [53].

أيضا، وفي إطار محاولات ابتداع تصنيفات خاصة بالأحزاب في البلاد المتخلفة، سعى دارسو النظم السياسية الإفريقية، على وجه الخصوص، إلى وضع تصنيفات خاصة بالحزب الواحد في القارة الأفريقية، استنادا إلى معايير متباينة:

فاستنادا إلى معيار «زمني» يفرق بين مرحلتي ما قبل الاستقلال وما بعده، يفرق البعض بين نظم الحزب الواحد التي نشأت قبل الاستقلال في شكل حركة وطنية لمواجهة الاستعمار، ثم تطورت بعد الاستقلال إلى حزب واحد، وبين تلك النظم التي لم يكن لها جذور تنظيمية قبل الاستقلال، ونشأت في دول مستقلة بالفعل. ومن أمثلة النوع الأول «الحزب الديمقراطي الغيني»ا «ومؤتمر حزب الشعب» في غانا بزعامة نكروما، و«الاتحاد السوداني» في مالي، وحزب كانوا «اتحاد تنجانيقا الوطني» في تنزانيا، ومن أمثلة النوع الثاني «الحركة الوظيفة للثورة الثقافية الاجتماعية في تشاد»، «والحركة الشعبية للثورة في زائير»، و«الحزب الاشتراكي الثوري»في

الصومال[54]. ولا شك في أن هذه التفرقة، وإن استندت إلى «توقيت» النشأة، إلا أنها-في الواقع-تنعكس في خصائص تلك الأحزاب، ومدى قوتها وفعاليتها، كما سوف نشير لذلك فيما بعد.

واستنادا إلى مدى اتساع قاعدة الحزب، ظهرت التفرقة، بين «الحزب الواحد الجماهيري» و«الحزب الواحد الاوليجاركي»، حيث يقوم الأول على أساس ضم وتعبئة الجماهير الشعبية في الدولة دون تفرقة: بينما يضم الثاني فئة معينة في الدولة على أساس عنصري في المقام الأول. هذا النوع الأخير سبق أن أشرنا إليه عند الحديث عن «النظم الحزبية الاستبعادية» في تقسيم هنتينجتون الثلاثي للحزب الواحد[55]، والتي تصف أساسا «حزب الهويج الحقيقي» الذي ظهر في ليبيريا عام1869 واحتكر الحياة السياسية فيها كأقدم «حزب واحد» في العالم. أما الحزب الجماهيري فهو الذي يفترض أنه قام في الغالبية العظمى للدول الإفريقية[56].

وتتحدث الأدبيات الفرنسية، على وجه الخصوص، عن التفرقة بين «الحزب الواحد» Parti Unique «والحزب الموحد» Parti Unili حيث ينتج الحزب الواحد عن اندماج الأحزاب القائمة، بما فيها الحزب المسيطر، وتنازلها عن كياناتها المستقلة. أما الحزب الموحد فهو يقوم على تجميع الأحزاب القائم، دون أن تفقد كيانها، في تجمع ائتلافي يتفق على برنامج مشترك، ويهدف لتقاسم المسؤوليات في الحكومة والحزب. ونظر المدافعون عن الحزب الموحد إليه باعتباره يتجنب عيوب الحزب الواحد، اللاديمقراطي، ويتجاوب-من ناحية ثانية-مع الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية. وقدمت السنغال بزعامة «سنجور» أبرز الأمثلة للحزب الموحد، وان اتجهت بعد تعثر التجربة إلى نظام الحزب الواحد طبقا لدستور1962 ثم عادت منذ منتصف السبعينات لفكرة التعدد الحزبي[57].

على أن أبرز التقسيمات لنظم الحزب الواحد في إفريقية تعزى في الواقع إلى كولمان وروزبرج اللذين قدما تقسيما ثنائيا لتلك النظم يقوم على التفرقة بين اتجاهين عامين في دول الحزب الواحد، أو الحزب «الواحد-المسيطر» في إفريقية، وهما: «النمط البراجماتي-التعددي» و «التوجه الثوري-المركزي». فالنمط الأول، ذو نزعة أيديولوجية ضعيفة، تميل إلى التكيف وتحقيق نوع من التعددية المحكومة، تتحقق فيه درجة جزئية ومؤقتة من

المشاركة السياسية للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر يتسم تنظيمه بالتعدديه وضعف الرابطة مع الاتحادات والجماعات الخارجية، ولا يستوعب الحكومة إلا بشكل محدد. أما الأحزاب ذات التوجه «الثوري-المركزي»فهي ذات نزعة ايديولوجية قوية، تميل التغيير الثوري، وتحطيم الأوضاع التقليدية. تتحقق فيها درجة عالية ومستمرة من المشاركة السياسية بشكل مباشر بين الفرد والحزب-الدولة، يتسم تظيمها بدرجة عالية من المركزية والانضباط والاحتكار والعقوبات الصارمة، وتتجه إلى احتكار ودمج الاتحادات والجماعات الخارجية، كما تسعى للاستيعاب الكامل للحكم. أمثلة النوع البراجماتي التعددي شملت السنغال وساحل العاج وسيراليون والكاميرون في فترات معينة من تاريخها، والنوع الثاني كانت أبرز أمثلته هي النظم الحزبية في غينيا ومالي زغانا[58].

أما جيوفاني سارتوري الذي سعى إلى وضع تصنيف عام للأحزاب والنظم الحزبية في العالم، فقد أكد-في نفس الوقت-على خصوصية الوضع فيما أسماه «الكيانات السياسية المتميعة»، وأوضح أن أي تصنيف للأحزاب في تلك الكيانات ينبغي أن يكون أولا: إضافيا (أو ملحقا) وثانيا: مؤقتا وثالثا: مفتوحا وليس مغلقا أو محددا. السمة الإضافية للتصنيف تتعلق بموقعه في داخل التقسيم العام للأحزاب، أي بدلا من أن تقتحم في «داخل» التقسيم العام، فإنها يجب أن تكون على امتداده، والسمة المؤقتة: تنبع من فكرة أن الحقائق قصيرة الأمد. والبدايات، لها خصائص تتعارض مع الاستمرارية الطويلة والروتين المنتظم. فالخطوات الأولى في بناء الأمة تتعلق بحالة من الطوارئ والأداء الاستثنائي التي لا يمكن أن تكون طويلة الأمد. وعلى ذلك، فإن قوة الدفع الجماهيرية، أو التعبوية التي اتسمت بها الأحزاب الإفريقية-مثلا-في البداية قد اعتبرت-خطأ-طابعا جماهيريا أو تعبويا مستمرا للأحزاب. ويرى سارتوري أن الطابع المؤقت للتصنيف يمكن أن يتم عن طريق استعمال ملحقات لغوية مثل (شبه كذا) على حسب الحالة فيمكن الحديث عن «شبه النظم-الجماهيرية» وكذلك «شبه الأحزاب».... وهكذا[59].

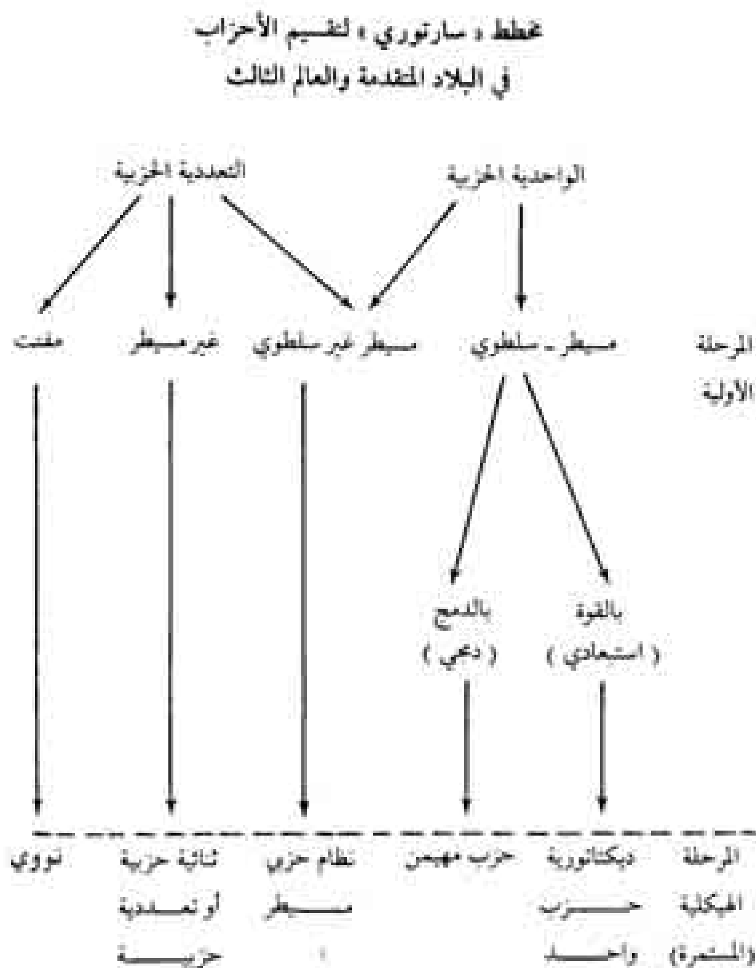
الفكرة العامة إذن وراء مخطط سارتوري في تقسيم الأحزاب في البلاد المتخلفة تدور حول التفرقة بين التغير والثبات، والتفرقة بين ما لا شكل له

(نسبيا) وما هو متبلور. وينتج عن تلك التفرقة أن الكيانات السياسية المتميعة تستلزم إطارا خاصا بها، موقوفا عليها. ولكن ذلك لا يستتبع أيجاد إطارين جامدين غير قابلين للتحول. لذا فهو يطرح إطارين يمكن أن ينفتحا على بعضهما البعض[60] .(انظر الشكل المرفق).

المبحث الرابع:
خصائص الأحزاب والنظم الحزبية

تعرضت الظاهرة الحزبية في العالم، لدى وضعها تحت مجهر البحث الأكاديمي، وبشكل متواصل تقريبا، لانتقادات جوهرية. ما عدا استثناءات محدودة ومعروفة. ولقد تعددت تلك الانتقادات بشكل يجعل من الصعب على الباحث الإلمام بها أو حصرها. ومع ذلك فربما يصح القول بأن أغلب تلك الانتقادات دارت حول محاور ثلاثة أساسية، وهي: أنها أحزاب «مشوهة» تختلف بشكل وبآخر، وبدرجات متفاوتة، عن المعنى الحقيقي للحزب السياسي، وأنها-ثانيا-أحزاب مؤقتة قصيرة العمر. وأنها-ثالثا-أحزاب ضعيفة هزيلة الأيديولوجية وهشة التنظيم.

من الناحية الأولى، يسلم العديد من الباحثين بأن كثيرا مما يطلق عليه «الأحزاب السياسية» في العالم الثالث، خصوصا في إفريقية ليست أحزابا بالمعنى العلمي السليم لهذا الاصطلاح فمجرد تشكيل مجموعة صغيرة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم على الورق، يضمها في عضويته، لا يجعل من ذلك التنظيم حزبا سياسيا، بل هو شيء مختلف، أيا كانت أهميته أو هامشيته بالنسبة لنمو النظام السياسي. وإذا ما اتفقنا مع «ماكس فيبر» و «ديفرجيه» وغيرهما في تفرقة الأجنحة والمنتديات وجماعات الأعيان، التي سادت في أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن التنظيمات التي وصفت بأنها أحزاب، والتي ظهرت فيما بعد في أواخر القرن التاسع عشر، فإنه يكون منطقيا-بالمثل-ألا نتصور أن مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة، في دولة متخلفة، يمكن أن تشكل بالضرورة حزبا سياسيا. وإذا ما استقرت هذه التفرقة في الأذهان يمكننا أن نتفهم لماذا وكيف ظهرت غداة الاستقلال، في عديد من البلدان، تنظيمات وصفت نفسها بانها «أحزاب سياسية» ثم اختفت بسرعة[61] .



والواقع أنه إذا تعرض حزب سياسي «حقيقي» للقمع وللإلغاء الرسمي، فإنه غالبا ما يستمر في الضغط من أجل العودة من جديد. وحالما توافرت الشروط التاريخية التي أدت إلى ظهور الأحزاب السياسية، وخصوصا إذا تبلورت «بالفعل» أحزاب سياسية، فإنها سوف تميل للبقاء والاستمرار، بصرف النظر عن المدة التي عاشتها، أو كثافة القمع الذي تعرضت له[62].

وبالمثل ينقد «سارتوري» بشدة وصف كثير من الأحزاب في البلاد المتخلفة، خصوصا نظم «الحزب الواحد» في إفريقية بأنها ذات سمات

«أيديولوجية» و«جماهيرية»، و «شمولية»، و «تعبيرية»... الخ[63] ففي إطلاق تلك الصفات وغيرها «اقتحام لمظهر أوروبي، شكلي ومضلل». فالأيديولوجية لا تضرب بجذورها في كل أنواع التربة. وفي حين أن هناك دلائل قليلة للغاية على أن العوامل الأيديولوجية ذات وزن فعلي قابل للقياس في السياق الإفريقي فإن من الواضح بجلاء أن أغلب ما يسمى بـ «أيديولوجية» لا يعدو أن يكون مجرد شعارات سياسية. وبالمثل، عندما توصف الكيانات السياسية، «الجنيية» بأنها «شمولية» و «تعبوية» وغيرها، فذلك يعني «فقدان الإحساس بالنسبية». ووجود خطأ ما يجمع الاتحاد السوفيتي ودولة إفريقية في إطار تصنيف «الشمولية» [64]. ولا شك في أن طموحات وأهداف «الأحزاب الواحدة» في إفريقية شاملة وعميقة، ولكن وسائلها ليست كذلك. فالحزب الواحد في التجربة الأوروبية أتى في مرحلة متأخرة اتسمت في أثنائها الدول التي قام فيها بدرجة عالية من التمايز والتخصص التنظيميين. أما في الدول الإفريقية فقد ظهر الحزب الواحد في برهة وجيزة، وفي ظروف اشتركت فيها الحدود بين «الأحزاب» و «السياسات» والأمر نفسه ينطبق على السمات الشمولية والنهائية للأحزاب، والسؤال الذي يثور هنا هو كيف يمكن للكيان «الأولى» أن يتقن المهارات ويسلك الأساليب التي يتسم بها التغلغل الشمولي فضلا عن «الدمج» الشمولي. ومن ناحية ثانية، وعلى أرضية مشابهة، يمكن القول إن الأحزاب «المرتجلة» لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة «النظم التعبوية». إن ذلك المفهوم، أي مفهوم «التعبئة» يتضمن أن النظام ينخرط في عملية إعادة صياغة كاملة للمجتمع[65]، في هذا السياق يكون النظام التعبوي جزءا لا يتجزأ من الحكم الشمولي. فإذا كنا-من ناحية أخرى-لا نعني حقيقة نظام تعبوي وإنما فقط «تعبئة»، أي القدرة على التعبئة فلا ينبغي إطلاق ألفاظ تفوق المعنى المقصود[66].

ومن ناحية ثالثة يصعب وصف أحزاب «الدول الجديدة» بأنها «أحزاب جماهيرية» إلا بمعنى بدائي فقط، وغير أساسي، وهو أن الحزب الجماهيري هو الحزب «المفتوح للجميع»، و(أو) تتبعه جماهير الشعب، أي أنه حزب «كبير». ولكن ذلك المفهوم، بمعناه النظري الأصيل، يتعلق بالانتقال من الإدراك الشخصي إلى الإدراك المجرد للحزب. وهذا يعني بدوره أن الحزب الجماهيري يفترض-في العلن، وعلى نطاق واسع-«القدرة على التجريد»

ولكن ذلك ليس هو الوضع بالنسبة لما يسمى بـ «الأحزاب الجماهيرية» في إفريقية، وأغلب بلاد العالم الثالث[67].

وإذا كانت البلاد المتخلفة تتجه-كما يقول «أبتر»-لأن تمتلك إما عددا كبيرا من الأحزاب، وإما حزبا واحدا مسيطرا يمنع المعارضة، أو يتحملها شكليا فقط» [68]، فذلك يدعم الشك في أن أنماط التعدد الحزبي توجد في العالم الثالث-بالأساس-لأنه «لا يوجد طرف من القوة بحيث يمكنه القضاء على الآخرين»أو هي نتاج لموقف تشتت فيه القوة السياسية. وذلك في الواقع موقف يختلف جذريا عن مبررات التعددية التنافسية في العالم الغربي، فضلا عن ارتباط تلك التعددية باعتقاد راسخ في قيمة وجدوى الأبنية التعددية.

ويصوغ بعض الدارسين تلك الأفكار في القول بأن الأحزاب في البلاد المتخلفة غالبا ما تعبر عن مرحلة من «الطفولة» الحزبية، أو المراحل البدائية أو الأولية للأحزاب، ولا يغنى عن هذا محاولة نقل الأشكال الحزبية «المتطورة» من البلاد المتقدمة، فذلك أمر قد يسرى-مثلا-على المنجزات التكنولوجية أكثر مما يسرى على الحقائق السياسية.

من ناحية ثانية. اتسمت الظاهرة الحزبية في نسبة غالبة من البلاد المتخلفة-في القارة الإفريقية على وجه الخصوص-بطابع «وظيفي» و «مؤقت». فنظم الحزب الواحد-على سبيل المثال-قامت في سياق التطور السياسي في أوروبا الغربية في خضم مجتمعات متيقظة سياسيا، متقدمة اقتصاديا، ومتمتعة بنسبة عالية من التعليم والثقافة. آما في السياق الإفريقي، حيث سادت مجتمعات «نووية» من نمط «الموزايكا» ترتبط بالولاءات البدائية، تعاني من اقتصاد تاكفاف والأمية شبه المطلقة، فقد وجدت عقبات هائلة تحول دون وجود الأبنية الحزبية، أو ممارسة الوظائف التعبوية. في تلك الظروف وجدت الأحزاب السياسية كضرورة للاستيلاء على السلطة، ولمواجهة متطلبات مرحلة البناء الأولى للقوة السياسية. وبذا فإن أولوية الأحزاب إنما نبعت من فراغ الانتقال من الحكم اللاستعماري إلى الحكم الوطني. فإذا ما قامت الأحزاب بهذا الدور، وكلما رسّخت طبقة جديدة نفسها كطبقة حاكمة تضاءلت الحاجة للأبنية والممارسات الحزبية. وحتى منتصف السبعينات كانت مرحلة الإنشاء التنظيمي للأساس الحزبي في

إفريقية إما قد انتهت (كما في كينيا وساحل العاج)، وإما قمعت بفعل انقلاب (كما في مالي ونيجيريا وأوغدا والنيجر). وفي مجموعة أخرى من البلاد، سمح القادة الذين أتوا على رأس حركات انقلابية بقيام الأحزاب مرة أخرى، على أن تكون مختلفة عن تلك التي سبق إلغاؤها، كما حدث في الكونغو برازافيل، وزائير، وبوروندي، وإفريقية الوسطى، وسيراليون، وتوجو، حيث سمح بوجود حزب واحد. ولكن هذه الأحزاب لم يعد لها أي موقع مركزي هام، بل أضحت أدوات لحكم عسكري غير مباشر. ولقد ظلت غينيا وتنزانيا تقدمان مثالين لاستمرارية الحزب الواحد وقوته، ولكن الإطاحة السريعة والسهلة بالحزب الواحد في غينيا عام1984 عقب وفاة مؤسسه «سيكوتوري» بأيام قليلة تضع موضع التساؤل أيضا إمكانية استمرار الحزب الواحد في تنزانيا إذا ما اختفى نيريري من المسرح السياسي، مما يكثف الشكوك حول الحزب الواحد في إفريقية-كما سبقت الإشارة. ويرى سارتوري، فيما يتعلق بمنطقة إفريقية جنوب الصحراء، أن الحزب الواحد كشبكة مستقلة ومنظمة إنما فقد-أو يفقد-كثيرا من أسباب وجوده. والمجتمعات التي يحكمها القادة العسكريون أو المدنيون الجدد لا تستلزم قوات اتصال حزبية، أو تسلسلا حزبيا. وفوق ذلك فإن تنشيط المناخ السياسي، واستمرار وجود الشبكة الحزبية يغذيان-على المدى الطويل-ظهور نخب مضادة، وجماعات فرعية مستقلة غير مرغوب فيها. أما فيما يتعلق بالتعدد الحزبي-من ناحية أخرى-والذي يعني-بشكل عام-عدم الالتزام بوجود حزب واحد، فإنه يتحول إلى نوع من أحزاب الوجهاء، والشلل، والاتباع، التي لا تربط بينها سوى روابط واهية[69].

والواقع أن الحكم المدني لم يستمر في بلاد إفريقية جنوب الصحراء سوى سنوات قليلة، تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، قبل أن يطيح به العسكريون، كذلك فإن استيلاء العسكريين على السلطة حدث في نظم الحزب الواحد-بالرغم مما ساد في البداية من اعتقاد حول صلابتها أو استقرارها-مثلما حدث في نظم التعدد الحزبي، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار المؤامرات والمحاولات الفاشلة، ربما زادت نسبة تدخل العسكريين في الدول التي تضم أكثر من حزب واحد.

وعلى عكس نظم الحزب الواحد الديكتاتورية في أوروبا، وإذا نحينا

جانبا البلاد الشيوعية، فإن استمرارية القادة (هتلر-موسوليني-فرانكو-سالازار) التي لم يقطعها سوى الحرب أو الموت، لم توجد دوما في إفريقية: فحكم نكروما الفردي استمر فقط ست سنوات، وانهار حزبه في لحظات قليلة بدون آي مقاومة، وحدث الشيء نفسه في «مالي» حيث أبدى النظام ضعفا ملحوظا[70]. ولقد سبق أن سادت في أوائل الستينات، في الدراسات الإفريقية، نغمة تفاؤل بمستقبل النظام الحزبي في إفريقية، واعتبر ايمانويل والرشتين أن نظام الحزب الواحد «هو غالبا خطوة هامة تجاه الدولة الليبرالية، وليس خطوة أولى بعيدا عنها»[71]. ولكن هذه النغمة لم تلبث أن خفت حدتها بسرعة. وكتب والرشتين بعد ذلك يقول «إن الظاهرة ليست هي ظهور نظام الحزب الواحد، ولكنها هي فقدانه السريع لمعناه» واستنتج-بالتالي-أن الاتجاه في إفريقية إنما هو نحو «الفراغ»[72].

على أن ظاهرة «قصر العمر» ليست مقصورة بالطبع على الأحزاب الإفريقية. وعلى سبيل المثال، يتحدث أحد دارسي الأحزاب في أمريكا اللاتينية موضحا أن تلك القارة، بالرغم من أنها تتضمن كافة أشكال النظم الحزبية، تقدم «واحدا من أكبر المعامل في العالم لتحليل ومقارنة النظم الحزبية، إلا أن النظم الحزبية في تلك القارة، وباستثناءات قليلة، قصيرة العمر. والعديد من الأحزاب هناك لم يزد عمره عن عقد أو عقدين من الزمان. والاستثناء الرئيس يتمثل إما في نظم الحزب الواحد مثل المكسيك حيث لا يوجد تنافس حزبي، وإما في الديمقراطيات (مثل شيلى وأورجواي) التي أطيح في أوائل السبعينات بسجلها الحافل في الحكم الحزبي[73].

من الناحية الثالثة، وامتدادا للحقائق السابقة، فإن الأحزاب والنظم الحزبية «القرية»، في البلاد المتخلفة، تبدو هي الاستثناء، وليس القاعدة. ولقد حدد «صمويل هنتينجتون» ثلاثة أبعاد لقوة الأحزاب كمؤسسات سياسية أو «القوة المؤسسية» للأحزاب: البعد الأول يتحدد بقدرة الحزب على البقاء والاستمرار بعد غياب الزعيم الذي أنشأه، أو الشخصية الكاريزمية التي أوصلته إلى القوة السياسية. والأمثلة الواضحة هنا هي حزب المؤتمر الهندي، والحزب القومي الثوري في المكسيك. وعلى العكس، فإن الأحزاب الضعيفة ترتبط فقط بوجود قادتها المنشئين لها، مثلما كان الأمر في باكستان، وبورما، وسيلان وغيرها. والبعد الثاني للقوة المؤسسية

للحزب يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين، وخصوصا كما يظهران في الرابطة بين الحزب وبين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين. هنا، فإن معظم الأحزاب في البلاد المتخلفة لا تمتلك مثل تلك العلاقات التنظيمية. وهي-في أغلب الحالات-تعجز عن جذب الدعم الجماهيري للعمال والفلاحين، وفي بعض الحالات اكتسبت الأحزاب، أو بعض قادتها، جاذبية شعبية وجماهيرية، ولكنها لم تطور الإطارين التنظيمي والمؤسسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري. والبعد الثالث لقوة الحزب يتعلق بدرجة توحد العناصر النشيطة سياسيا، والساعية إلى السلطة مع الحزب، والمدى الذي تذهب إليه في رؤية الحزب كوسيلة لغايات أخرى. وفي عديد من البلاد المتخلفة، وبعد فترة الاستقلال الأولى، كثيرا ما نقل القادة السياسيون ولاءهم من الحزب القومي إلى البيروقراطية الحكومية، وهو ما أدى-على الفور-إلى تدهور الحزب واضمحلاله. وفي حين يندر أن ينتقل زعيم سياسي من حزب إلى آخر، في النظم السياسية المتقدمة، كما يعتبر تحرك الجماعات والطبقات الاجتماعية من حزب إلى آخر عملية تاريخية معقدة طويلة الأمد، إلا أن العكس تماما هو السائد في كثير من البلاد المتخلفة(74). لذلك كله، كانت الأحزاب في الشرق الأوسط مجرد تجمعات فضفاضة للتكتلات الشخصية آلتي لا تتعدى جذورها القشرة العليا للمجتمع. وفي داخل تلك القشرة كانت الأحزاب مجرد أدوات لذوي النفوذ، وللنخب الصغيرة. ويتحدث «بيل» و «ليدن» عن الأحزاب في الشرق الأوسط من خلال منهاجية تحليل الجماعات» أساسا، ويرون أن الأحزاب-كجماعات رسمية-هي أقل في أهميتها من جماعات رسمية أخرى مثل الجيش والبيروقراطية) وأن الجماعات الرسمية أقل عموما في أهميتها من الجماعات غير الرسمية إلى تسيطر على الحياة السياسية في المنطقة. وفي هذا السياق «توجد الجماعات الرسمية إما كواجهات خارجية، وإما كأبنية عامة تمارس الجماعات غير الرسمية الصغيرة أنشطتها من خلالها، كما أن الجماعات غير الرسمية تخترق، وفي أحيان كثيرة تصبغ، الجماعات الأكثر رسمية. والقرارات التي تعزى إلى التنظيمات الرسمية يمكن أن تكون-في الواقع-نتاجا لجماعة غير رسمية، طفيلية، في داخلها(75).

وبهذه الخصائص، تضحى النظم الحزبية «التعددية» ذات آثار سلبية

ومعاكسة، من زاوية التحديث السياسي، بالنظر إلى انعدام التجانس بين السكان الذين تتعدد انتماءاتهم العرقية والدينية والإقليمية، والذين يدينون بالولاء لجماعاتهم المباشرة قبل آي شئ آخر[76]، مما يعني آن تعكس الأحزاب وتعبر عن تلك الولاءات المحدودة، وتدعمها، لا أن تقلل منها أو تتجاوزها.

وفيما يتعلق بنظم «الحزب الواحد»، على وجه الخصوص، يفرق هنتينجتون-في موضع آخر-بين نظم الحزب الواحد القوية، ونظم الحزب الواحد الضعيفة، استنادا إلى التفرقة بين نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتى في فترة ما بعد ستالين، وبينه في إسبانيا في عهد فرانكو. وطبقا لهنتينجتون كانت روسيا بعد ستالين نظاما للحزب الواحد القوى، حيث تقدم الحزب إلى موقع الجماعة القائدة، أما الكنيسة والنخبة التقليدية فقد أزيلا فعليا، وتقلص وضع المؤسسات النيابية إلى مجرد واجهات مظهرية، وأضحت النخبة الاجتماعية-الاقتصادية، نتاجا للنظام، ولم تعد-بالتالي-منافسة للحزب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب وفاة ستالين، أخضعت أجهزة الشرطة للحزب. وفيما عدا فترة قصيرة في ضعف الخمسينات كان الوضع مشابها بالنسبة للجيش، وفي نفس الوقت لم نتوحد البيروقراطية على نحو يمكنها من العمل كقوة سياسية مستقلة. ولقد وضت القوة الهائلة للحزب عندما تمكنت تشكيلاته العليا من الإطاحة بنيكيتا خروشوف، الأمر الذي يدعو هنينجتون إلى تقرير أنه في الاتحاد السوفيتي، أكثر مما هو في أي بلد آخر، اقترب الحزب من احتكار الشرعية، والتجنيد السياسي، وصياغة السياسات العامة» [77].

وعلى النقيض من ذلك يمكن اعتبار إسبانيا في عهد فرانكو نظاما للحزب الواحد الضعيف، فلم يكن حزب الكتائب ذا أهمية حقيقية، وأضعفت بشدة-من قوته-الجماعات والمؤسسات التقليدية والبيروقراطية المتعددة. وبالرغم من أهمية الحزب في فترة الحرب الأهلية فإن فرانكو لم يسمح له أبدا بأن يصبح هو النظام السياسي. وكما يقول «ستانلي بين» فقد استعمل الحزب «كمجرد أداة لربط الدولة ببعضها» [78]، ولم تتمتع الكتائب-بالتالي-بالقوة، إلا في فترات محدودة لدعم الموقع الديكتاتوري لفرانكو.

والواقع أن استقرار النظم السياسية في البلاد المتخلفة يرتبط-إلى حد بعيد-بقوة أحزابها السياسية. وطبقا لهنتينجتون أيضا فإن البلاد الآخذة

في التحديث، والتي تحقق مستويات عالية من الاستقرار السياسي الفعلي والمفترض، تمتلك-على الأقل-حزبا سياسيا واحدا، مثل حزب المؤتمر الهندي، وحزب الدستور في تونس، وحزب تانو في تنزانيا. كما أن الفارق في الاستقرار السياسي بين الهند وباكستان في الخمسينات-مثلا-إنما يمكن قياسه من الفارق بين القوة التنظيمية لحزب «المؤتمر الهندي» و«الرابطة الإسلامية». أيضا فإن «قابلية النظام السياسي للتدخل العسكري تختلف تبعا لقوة الأحزاب السياسية»-وهنا، فإن الانقلابات العسكرية لا تحطم الأحزاب، ولكنها-فقط-تستكمل التدهور الذي يكون قد حدث بالفعل[79].

في ضوء هذا كله، ومن زاوية التنمية السياسية على وجه التحديد، فإن القضية الأهم، فيما يتعلق بالنظم الحزبية في البلدان المتخلفة، ليست هي مزايا أو عيوب نظم الحزب الواحد أو التعدد الحزبي، وإنما هي-بالأحرى- «قوة» النظام الحزبي، وقابليته للتطور والتكيف، وقدرته على استيعاب القوى الاجتماعية، والتغيرات الاجتماعية التي يولدها التحديث. ومن وجهة النظر تلك يكون عدد الأحزاب هاما فقط من زاوية تأثيره على قدرة النظام على توفير القنوات المؤسسية الضرورية للاستقرار السياسي. ويكون السؤال بالتالي، هو: ما هي الرابطة-إن وجدت أصلا-بين عدد الأحزاب، وبين قوة الحزب، في البلاد الآخذة في التحديث؟ على المستوى العالمي تبدو هناك علاقة ضئيلة بين عدد الأحزاب، وبين قوة الحزب. ويستخلص هنتينجتون، من مسح النظم الحزبية في العالم، أن الأحزاب القوية والضعيفة يمكن أن توجد في أي «نظام» حزبي (أي في نظم الحزب الواحد، أو الثنائية الحزبية، أو التعدد الحزبي). ولكن العلاقة بين المتغيرين تختلف تبعا لمستوى «التحديث»، بمعنى أنه في المستويات العليا من التحديث يمكن أن يكون أي عدد من الأحزاب مقترنا بقوه الأحزاب، أما بالنسبة للمستويات الأدنى من التحديث فقد سادت-كما سبقت الإشارة-النغمة التي نتفاءل أكثر بإمكانات نظم الحزب الواحد، بمعنى إمكانية أن تصبح تلك النظم قوية أو ضعيفة في حين أن نظم التعدد الحزبي تكون-دائما-ضعيفة. ولكن النكسات التي أصيبت بها نظم الحزب الواحد بعد «ازدهارها» الأول، خصوما في إفريقية، وضعت حدا لتلك التفاؤلات-كما سبقت الإشارة[80].

ولقد استمر هذا الاتجاه في النصف الثاني من السبعينات والنصف

الأول من الثمانينات، وكان آخره الانقلاب العسكري في غينيا عام1984 بعد وفاة الرئيس سيكوتوري. إن هذه التطورات أسقطت الأوهام حول «الاستقرار» النسبي الذي تتمتع به نظم الحزب الواحد، في مواجهة التعدد الحزبي، في البلاد المتخلفة، مما أكد-بالتالي-افتراض ضعف الأحزاب فيها، بصرف النظر عن عددها.

الهوامش

(1) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and . 22.Development of PoIiticaI Parties, op. cit., p22.

(2) Ibid., pp24-26.

(3) Ibid., p27.

(4) James Iupp, op. cit., p98.

(5) Sartori,op. cit

(6) يضع سارتوري معيارين لادخال الأحزاب في الحساب:

١- أن يكون الحزب-مهما صغر حجمه-قادرا على المشاركة بأي شكل في الحكم من خلال أي صيغة للتآلف الحزبي، ليكون جزءا من أغلبية يتمتع بها هذا التآلف.

2- أن يكون وجود الحزب مؤثرا على التنافس الحزبي، وخصوصا عندما يغير من اتجاه التنافس لدى الاحزاب المتصارعة على الحكم.

(7)هذه الدول التسع هي: الدنمرك-فنلندا-فرنسا-اسرائيل-ايطاليا-هولندا- النرويج-سويسرا-المانيا. انظر أيضا:

Day,Alan john, Political Parties of The Warld(Detrait: Gale Research1984).

(8) sartori, op. cit., p183.

(9) Ibid., p201.

(10) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties. op. cit., p35.

(11) sartori, op. cit., p192.

(12) Robert Scott, op. cit., p361.

(13) Ibid., p361.

(14) Lucian Pye, Party Systems, op. cit., p371.

(15) lbid., p372.

(16) James Bill and Carl Leiden, op. cit., p26.

(17) انظر: د. حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ص7- 21 وانظر أيضا: Day, op. cit., Passim.

(18) Ernest Barker, Renections on Government(Oxford: Oxford University Press, 1942), p. 283, as quoted in: sartori,. op. cit., p44.

(19) lbid., pp44-45.

(20) Samuel Huntington, Social and lnstitutional Dynamics of One-party Systems, in Samuel Huntinggton and Clement Moore, eds., Authoritarian Politics in Modern Society(New York,: Basic Books, 1970),p.11.

(21) Robert A.Dahl, ed., Political Oppositions in Western Democracies(New Haven: Yale University Press, 1966)p.385.

(22) S. Huntington, Social and lnstitutional Dynamics, op. cit.p12.

(23) joseph Stalin, Problems of Leninism(New-York: lnternational Publishers, 1934), p.36-37.

(24) لينين، مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية (موسكو: دار التقدم، بدون تاريخ) ص 35.

(25) Dale R. Tahtinen, A Framework for Analyzing Arab One Party Systems)Beirut: lnstitute of Middle Eastern and North African Affairs, lnc., 1974).p.5.

(26) Peter Merkl, op. cit., p98.

(27) S. Huntington, Social and lnstitutional Dynamics, op. cit. p12.

(28) Leon Epstein, op. cit., p233-232.

(29) Dale Tahtinen, op. cit., p6.

(30)د. حورية مجاهد، مرجع سابق، ص ص 30- 32.

(31)Rupert Emerson, Political Modernization: The Single Party System(Denver: University ot Denver Press, 1963), p32.

(32) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties, op. cit., p30.

(33) Ibid. p31.

(34) د. حورية مجاهد، مرجع سابق، ص27.

(35) المرجع السابق، ص28

(36) المرجع السابق، ص29-30.

(37) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of PoIiticaI Parties, op. cit., p32.

(38) Robert Tucker, Towards a Comparative Politics of Movement Regimes, in: American Political Science Review, Vol. LV, No. 2, june 1961, p283.

(39) Michael Curtis, Comparative Government and Politics(New York: Free Press, 1968), p168-169.

(40) Samuel Huntington, Social and lnstittutional Dynamics,op. cit., p17.

(41) sartori, op. cit., p230.

(42) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties, op. cit., p40.

(43) lbid., p41.

(44) lbid., p38.

(45) lbid., p39.

(46) Dale Tahtinen, op. cit., p6.

(47) sartori, op. cit., p50.

(48) lbid., p244.

(49) N. Barbour, The Politics of Maghrib(London: Oxford University Press, 1959), pp109-110.

(50) Clement H. Moore, The New-Destour Party of Tunisia in: World Politics, Vol. XIV, April 1962, p.403.

(51) sartori, op. cit., p.245.

(52) David Apter, op. cit., p.199.

(53) lbid., p.197.

(54) د. حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص 17

(55) Samuel Hentington, Social and lnstitutional Dynamics, op .cit., p.17.

(56) د. حورية مجاهد، مرجع سابق، ص 18

(57) المرجع السابق، ص ص 19-20

(58) James Coleman and Carl Rasberg, op. cit., p5.

(59) sartori, op. cit., p255.

(60) Ibid., p259.

(61) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin and Development of Political Parties, op. cit., p.29.

(62) Ibid., p.30.

(63) Sartori, op. cit., p.240.

(64) lbid., p.247.

(65) انظر:

Philip Selznick, The Organizational Weapon: A Study of Bolshevik Strategy and Tactics(New York The Free Press,1960).

(66) sartori, op. cit., p.248.

(67) lbid., op. cit., p.249.

(68) David Apter, op. cit., p.149.

(69) Sartori, op. cit., p.254-252.

(70) lbid., p.248.

(71) lmmanuel Wallerstein, Africa: the Politics of lndependence Vintage Books(New York: Random House, 1961),p.207-208.

(72) lmmanuel Wallerstein, The Decline of Thepat in Single Party African States, op. cit., p.207-208.

(73) Gary Wynia, op. cit., p.90.

(74) SamueI Huntington, PoIitical Order, op. cit., p.409-412.

(75) James Bill and Carl Leiden, op. cit., p. 26-79.

انظر أيضا:

Richard Antoun and lliga Harik, eds. Rural Politics and Social Change in The Middle East(Bloomington: lndiana university Press, 1972), p.229.

(76) Dale Tahtinen, op. cit., p.6.

(77) Dynamics of One-Party systems, op. cit., p.8.

(78) انظر:

Stanley G. Payne, Falange: A History of Spanish Fascism(Stanford: Stangord University Press, 1961)p.200.

(79) Samuel Huntington, Political Order, op. Cit., p.408.

(80) sortori, op. cit., p.250.

4 دور الأحزاب في التحديث والتنمية السياسية في العالم الثالث

يتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسية، بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها. وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا لتشمل: تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو بتقديم نظام عقيد مشترك أو أيديولوجية متماسكة، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية[1]. ويفترض-بالطبع- في النظم السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي، والتكامل القومي.

على أن الأمر يختلف كثيرا في البلدان المتخلفة

في العالم الثالث، التي تسعى إلى التحديث والتنمية السياسية. ففي سياق ظروف تلك البلاد أناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث وبالتنمية السياسية، وتفوق-في أهميتها-الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، أضحى الأحزاب-من ذلك المنظور-«متغيرات مستقلة» أي قوى مؤسسية مستقلة، تؤثر على التحديث وعلى التنمية السياسية، وليست مجرد نتاج لهما. بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء التحديث وأزمات التنمية تتأثر-إلى حد بعيد-بأنواع الأحزاب القائمة فيه، ومدى فاعليتها. ولذلك، لم يكن غريبا أن أصبح الحديث عن الأحزاب في الغالبية الساحقة من أدبيات التحديث والتنمية يتم من خلال تحديد دورها في التحديث والتنمية، أو كواحدة من أبرز «أدوات» أو «وسائط» التحديث والتنمية.

وقد سادت تلك الأدبيات بشكل عام، وحتى منتصف الستينات، نغمة متفائلة حول الإمكانات الواسعة للأحزاب في البلدان المتخلفة، كأدوات حاسمة وفعالة، في إنجاز الجوانب السياسية للتحديث، والتغلب على «أزمات» التنمية السياسية. هذا التفاؤل، ما لبث-تحت ضغط التطورات على الصعيد الواقعي-أن خفت حدته، ليس فقط لما أصاب الأحزاب في البلاد المتخلفة من نكسات، بفعل التدخل العسكري خاصة، وإنما أيضا لما أسفرت عنه التطورات في تلك البلدان من تعقيدات ومصاعب التحول التحديثي والتنموي فيها، فضلا عما يتسم به هذا التحول من تمايزات واختلافات من إقليم إلى آخر بل ومن بلد إلى آخر.

في إطار تلك التطورات، سوف يتناول هذا الفصل الدور الذي عهد للأحزاب به في ظروف التحديث، والوظائف التي أنيطت بها لتحقيق «التنمية السياسية» سواء من خلال دورها في التحديث السياسي بشكل عام، أو من خلال التركيز على قضايا محددة في التنمية السياسية، سبق وأن أشير إليها في سياق الحديث عن أزمات التنمية، وهي قضايا: المشاركة السياسية، والشرعية، والتكامل القومي.

المبحث الأول
الأحزاب والتحديث في العالم الثالث

إذا كان «دافيد أبتر» يقع بين أوائل وأبرز دارسي التحديث في البلدان

المتخلفة فقد كان أيضا من أكثرهم تفاؤلا بإمكانات الأحزاب في مجال التحديث. فانطلاقا من تحديده للأدوار الضرورية لعملية التحديث يقرر «أبتر» أنه-في مجال التحديث السياسي-«ليس هناك دور منفرد أعظم أهمية من دور «السياسي الحزبي». ويعود هذا إلى أن الأحزاب نفسها ترتبط بشدة-تاريخيا-بتحديث المجتمعات الغربية، كما أنها-بأشكالها المختلفة الإصلاحية أو الثورية أو القومية-أصبحت أدوات التحديث في المناطق الآخذة في النمو. الحزب السياسي إذن قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة، بحيث أن النمط الخاص للتحديث، الذي يتبناه كل من تلك المجتمعات، إنما تحدده-غالبا-أحزابها القائمة». [2]

ولقد أسهب أبتر في توصيف الدور التحديثي الذي تقوم به الأحزاب، خصوصا في مجالي «التكنولوجيا» و «التنظيم» في البلاد المتخلفة، أي بمعنى استخدامها لكافة المنجزات التكنولوجية في الاتصال والدعاية وغيرها، وكذلك تطوير الشبكة التنظيمية للحزب. وهو يرى-من ذلك المنظور-أن الأحزاب، أكثر من أي أداة أخرى مثل الخدمة المدنية أو الجيش أو الحكومة نفسها، تكون ذات تأثير مباشر على المجتمعات الآخذة في النمو. كما أن الأحزاب تستخدم في أنشطتها تلك، كافة الوسائط التحديثية المتاحة مثل المدارس، ومنشآت الأعمال، والمشروعات التجارية، والأسواق،.... الخ. وفي منتصف الستينات أورد ابتر نماذج الأحزاب في غينيا ومالي وغانا موضحا فعاليتها في تقوية الإحساس بالمشاركة لدى المواطن، والإحساس بالمسؤولية المشتركة، بحيث استحقت-من وجهة نظره-اهتماما يفوق الاهتمام بالحكومة نفسها. وذهب ابتر إلى القول بأن الأحزاب السياسية التحديثية يمكن أن تقطع شوطا أكبر مما قطعته نظيراتها في الغرب، لأنها-فعليا-تمثل نموذجا مصغرا للمجتمعات الجديدة. وعندما تكون الأحزاب ذات طابع احتكاري (أي عندما تكون أيديولوجيتها هي أساس السلطة الشرعية في الدولة) فإن أبنيتها تضحى هي المجال الحقيقي للمساومة والنقاش أكثر من التنظيم الرسمي للحكم [3]. وبهذا المعنى، لا تقتصر الأحزاب على الدور السلبي المتمثل في نقل الرغبات الفردية إلى صانعي السياسة العامة، وليست هي أيضا أدوات تجميعية للرغبات والمعتقدات، والنظرات بشكل أمين لحد ما، ولكن-على العكس-فإن الأحزاب السياسية في المجتمع الآخذ

في التحديث «تلعب دور المنظم» لتكوين الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار، ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السياسية، وتعبئتها، وتوجيهها». [4]

على أن «صمويل هنتنجتون» كان-كما سبقت الإشارة-أكثر وعيا بما ينطوي عليه التحديث من مشاكل وتمزقات ترتبط بالقيم التحديثية الجديدة وبدخول أعداد متزايدة من الناس إلى حلبة السياسة والمشاركة السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الاستقرار، أو ما يسميه هنتيجتون «التحلل السياسي» PoIitiral Decay. ومن وجهة النظر تلك فإن الوظيفة التحديثية للأحزاب السياسية تتمثل، في الأساس، في تقديم الإطار المؤسس الذي يحد من هذا التحلل السياسي، ويوفر-بالتالي-الاستقرار السياسي اللازم للتنمية:

فيتحدث هنتنجتون أولا عما يترتب على التحديث من تأثيرات على «الوعي السياسي» في شكل اغتراب، وتحلل للقيم القديمة، وتبلور قيم جديدة تتحدى الأسس التقليدية للسلطة، الأمر الذي قد يخلق الحاجة إلى هويات وولاءات جديدة. وإذا كان ماركس قد تحدث عما يولده التصنيع من وعي طبقي لدى البرجوازية، ثم لدى البروليتاريا، فقد انطلق هنتنجتون من القول بأن التصنيع «ليس سوى جانب واحد من الحديث» ليقرر أن التحديث يؤدي ليس فقط إلى ظهور وعي طبقي، وإنما إلى ظهور وعي جمعي من كل الأنواع: في القبيلة، في الإقليم، في العشيرة، في العقيدة، في الطائفة.... بالإضافة إلى الطبقة والوظيفة والاتحاد. إن التحديث يعني أن الجماعات القديم منها والجديد، التقليدي والحديث، تصبح بالتدريج أكثر وعيا بنفسها كمجموعات، وبمصالحها ومطالبها، في علاقتها بغيرها من الجماعات. وبعبارة أخرى فإن المجتمع التقليدي قد يمتلك مصادر كامنة عديدة للهوية وللتوحد: بعضها .قد يقلل منه ويحطم في غمار عملية التحديث، وبعضها الآخر قد ينجز وعيا جديدا، ويصبح أساسا لتنظيم جديد قادر على الوفاء بحاجات الهوية الشخصية، والرفاهة الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي التي تخلقها عمليات التحديث. على أن نفس هذا الوعي الجمعي يمكن أن يكون عقبة رئيسة أمام خلق مؤسسات سياسية فعالة، تشمل نطاقا أوسع من القوى الاجتماعية.

بمعنى أن يكون هذا النوع من الوعي عقبة، ليس فقط أمام توحد تلك الجماعات أو الشعور بالولاء لكيان أكبر، وإنما أيضا سببا للصراع والتنافس فيما بينها، مما يفتح الباب-بالتالي-للصراع العنيف في المجتمع. [5]

وبمثل العنف-ثانيا-أحد ملامح التحلل السياسي المترتبة على التحديث، وهو-أي العنف-يجد جذوره في انتشار الفقر، وفي الطموحات المحبطة المرتبطة باتساع عمليات التعبئة الاجتماعية مثل التحضر، والتعلم، والإعلام، وكذلك في انعدام المساواة التي ترتبط بالتحديث.

ويتحدث هنتنجتون عن الفساد (بمعنى سلوك الموظفين العموميين الذي ينحرف عن القواعد المقبولة اجتماعيا، بغرض تحقيق أغراض شخصية) باعتباره نتاجا مرتبطا بعمليات التحديث السريعة، لأسباب كثيرة متنوعة، مثل التحلل القيمي، وخلق مصادر جديدة للثراء والنفوذ، وهنا يثير إلى أن الفساد «يسود في تلك الدول التي تفتقد الأحزاب السياسية، وفي المجتمعات التي تسود فيها مصالح أفراد معينين، أو عائلة أو عشيرة معينة». [6]

وأخيرا يصطحب التحديث باتساع الفجوة بين الريف والمدينة، حيث يقاس التحديث-في جانب هام منه-بنمو المدن، وتحولها إلى بؤر للأنشطة الاقتصادية الجديدة والطبقات الاجتماعية الصاعدة، والثقافات الجديدة، والتعليم.... مما يسبب اختلافا كبيرا مع عالم الريف، ويجعل من الريف مصدرا محتملا دائما لعدم الاستقرار ما لم تنظم «مشاركته» في حلبة السياسة القومية.

ويقرر هنتنجتون بوضوح، أنه في مواجهة تلك المشاكل المرتبطة بالتحديث واتساع المشاركة السياسية فإن «الوسيلة المؤسسية الرئيسة لتنظيم اتساع المشاركة السياسية هي «الأحزاب السياسية»، و«النظم الحزبية»». [7]

في هذا الإطار العام حول الدور التحديثي للأحزاب توغل الكثيرون من دارسي التحديث والتنمية السياسية للتنقيب عن الوظائف أو الأدوار التحديثية للأحزاب في البلاد المتخلفة بشكل أكثر تفصيلا. ولا شك في أن الاجتهادات قد تعددت في هذا المجال، بحيث يصعب حصرها داخل إطار عام محدد. ومع ذلك، فسوف نفرد المباحث الثلاثة التالية للحديث عن أدوار محددة للأحزاب في مجالات التنمية السياسية التي اتفق عليها الكثير من الباحثين، وإن اختلفت الصياغات والعناوين. أما في بقية هذا

المبحث فسوف نركز-على وجه الخصوص-على وظيفتين عامتين للأحزاب السياسية في كافة المجتمعات، ولكنها تتسم بأهمية خاصة في إطار المجتمعات الآخذة في التحديث، وهما : التنشئة السياسية-من ناحية-، الدارة الصراع السياسي في المجتمع-من ناحية أخرى-.

التنشئة السياسية كوظيفة متميزة للأحزاب في المجتمعات المتخلفة، الآخذة في التحديث، ترتبط بتمييز شائع بين الحزب «التعبوي» وغيره من الأحزاب، حيث يشير اصطلاح التعبئة هنا إلى استعمال الحزب كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع. والحزب التعبوي بهذا المعنى يعتبر نقيضا للحزب المتكيف Adaptive Party الذي يتركز اهتمامه الأساسي على التكيف مع اتجاهات الجماهير في سعيه للحصول على الدعم الانتخابي، وغالبا ما سادت في الدول «الجديدة» فكرة أن الحزب التعبوي أكثر ملاءمة لحاجات المجتمعات النامية من الأحزاب المتكيفة، طالما أن التكيف يعني-عمليا-الترويج للاتجاهات المحدودة، والتقليدية، والمحافظة في المجتمع، في حين تعني التعبئة من أجل خلق توجهات جديدة تتعلق بالتكامل القومي والعلمانية والتنمية الاقتصادية، والنظرة الأكثر عقلانية للحياة.

على أن جدالا واسعا قد نشا بين الدارسين حول الآثار، أو الآثار المفترضة لنظم الحزب الواحد «التعبوية» على التنمية السياسية، كما تزايدت الشكوك حول الآثار الفعلية لما ترفعه أحزاب «التعبئة» من شعارات ودعوات تدعو الشعب للعمل، وزيادة الإنتاج. كما رأى البعض أيضا أن هناك من الدلائل ما يدعو لافتراض أن الحزب «المتكيف» يلعب-فعليا-دورا هاما في تغيير اتجاهات وسلوك الأفراد، ربما بشكل أكثر فعالية من الأحزاب التعبوية. فالحزب المتكيف، في سعيه لكسب التأييد الانتخابي من الجماعات المنافسة، العرقية والطبقية، ربما يصادف نجاحا في تحقيق الاندماج القومي أكثر من الحزب الذي يعتمد بدرجة أكبر على القهر والمواعظ. وبالمثل، في حين أن الحزب التعبوي (في بلد الحزب الواحد خاصة) قد يكون أكثر اتساقا مع إنشاء الحد الأدنى من السلطة المركزية الضرورية للتنمية الاقتصادية، فإن الحزب المتكيف غالبا ما يكون أكثر فعالية في تزويد الحكومة بالمعلومات والبيانات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. [8]

وأياً ما كانت النتائج التي يصل إليها الباحث بشأن تلك القضايا فسوف تظل الأحزاب أدوات للتنشئة السياسية في أثناء الفترات الأولى للتنمية السياسية، خاصة عندما تكون من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية. وفي البلاد المتقدمة، حيث توجد صحف واسعة الانتشار، ونظم تعليمية فعالة، واتجاهات سياسية مستقرة لدى المواطنين، تلعب الأحزاب دورا ضئيلا نسبيا في غرس مشاعر الانتماء للقومية أو مشاعر المواطنة. وفوق ذلك، فإن الاتجاهات التي تغرسها الأحزاب في تلك النظم تتلاءم-عموما-مع الاتجاهات آلتي تغرسها العائلة والمدرسة. ولكن، في البلاد المتخلفة، تسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالبا ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها البالغون في طفولتهم. كذلك فإن الصدام بين الأحزاب القومية والإقليمية (أو القبلية أو اللغوية أو الطائفية، أو الدينية) يثير تساؤلات أساسية حول الولاء والهوية، تم حلها-في معظم النظم المتقدمة- لدى غالبية الشعب، في مرحلة مبكرة من العمر، وقبل مشاركتهم سياسيا.

والنتيجة هي أن الأحزاب، في أثناء المراحل الأولى للتنمية، تكون أكثر اهتماما بالتنشئة السياسية لأعضائها من الأحزاب المستقرة في النظم المتقدمة، حيث تقوم مؤسسات أخرى بذلك الدور. ففي الأمم «الجديدة»- على سبيل المثال-يضطلع الحزب بمسؤولية عقد اجتماعات أعياد الاستقلال، وأعياد ميلاد القادة القوميين. والحزب هو الذي ينظم الخدمات الاجتماعية لأعضائه، ويساعد على توفير الوظائف، وتقديم الرعاية الطبية، كما أن الحزب هو الذي ينظم برامج التدرب السياسي، ويعلم التاريخ القومي (أو الطبقي، أو الإقليمي) وينشر برارج التنمية الاقتصادية للحكومة، ويحدد طموحاتها الخارجية. [9]

ومن خلال عملية التنشئة السياسية تلك تمارس الأحزاب السياسية تأثيراتها على القضايا بعيدة المدى للتنمية السياسية، مثل قضايا المشاركة والشرعية والتكامل التي سوف نعالجها في المباحث الثلاثة التالية. أما على مستوى الممارسة السياسية اليومية، وحيث يتمثل جوهر السياسة-كما يقول أيضا «وينر» و «لابالوميارا» في «إدارة الصراع»-أي «قدرة النظام السياسي على أن يدير باستمرار الأنواع والدرجات المتغيرة من المطالب التي تقع على كاهله «فإن دور الأحزاب السياسية يتوقف على عدد من

العوامل المحددة، التي ترتبط-بشكل أو بآخر-بالتحديث، وبالتنمية السياسية:

فقدرة الأحزاب على إدارة الصراع السياسي في المجتمع تتوقف-أولا-على عمق الانقسام الاجتماعي السائد فيه، وما يرتبط به من انقسام أيديولوجي. فحدة الانقسام الاجتماعي تصعد من إمكانية الصراع السلمي والعلني بين الأحزاب خصوصا إذا ما اكتسبت هذه الانقسامات طابعا أيديولوجيا، وترجمت في أحزاب متنافسة معادية للنظام. هنا، يعود وينر ولابالومبار إلى تفرقتهما المشار إليها سابقا بين الأحزاب «الأيديولوجية» والأحزاب «البراجماتية» ليقررا أن النظم ذات الطابع الأيديولوجي (سواء أكانت نظم «تحول» أو «هيمنة»)[(10)] تكون أقل قدرة-بغير الوسائل القمعية-على معالجة الصراعات من النظم البراجماتية. وإذا كان هذان الباحثان قد تحدثا-مع ذلك-عن إمكانية أن تدير الأحزاب التي تعبر عن انقسامات اجتماعية أو أيديولوجية الصراع السياسي بفعالية ونجاح، كما هو الحال في استراليا وهولندا.. .. فإن المثال الذي لجأ إليه، من العالم الثالث، أي «نيجيريا» لإثبات صحة نفس المقولة، في أوائل الستينات، لم تلبث الأحداث أن أثبتت خطأه، فيما بعد، مؤكدة-في الواقع-أن الأحزاب ذات الأساس الإقليمي أو الطائفي أو الديني في العالم الثالث سوف تظل-في الأغلب الأعم-أدوات لإعاقة التكامل القومي، وبالتالي لعرقلة التحديث والتنمية السياسية، ثم قدمت محنة النظام السياسي اللبناني إثباتا دامغا آخر-في السبعينات والثمانينات-لنفس ا لافتراض.

ويشار أيضا إلى فكرة «اقتسام ممارسة القوة السياسية» كوسيلة لإضفاء الطابع «المعتدل» على تصلب الأحزاب الأيديولوجية-بما في ذلك الأحزاب المعادية للنظام-مما يجعلها أكثر قدرة على المشاركة في علاقات المساومة على المستوى القومي. ويلاحظ سارتوري-في هذا الصدد-أن الحزب الشيوعي الإيطالي قد امتلك كل القوة السياسية التي يحتاجها «إلى ما دون المستوى الذي تؤدي فيه السلطة إلى الفساد»!، مشيرا بذلك إلى أن الشيوعيين الإيطاليين لم يعانوا من الإحباط أو اليأس من عدم المشاركة في السلطة السياسية، لأنه-فيما دون المستوى القومي-يحتل آلاف من القادة الشيوعيين مناصب بالانتخاب أو التعيين. وفي حين أن هذا لم يؤد إلى جعل الحزب الشيوعي مشاركا في حل الصراع السياسي على المستوى

القومي، إلا أنه خفف من حدة التوجه المعادي للنظام لدى الحزب.

وأخيرا، يتبقى-فيما يتعلق بالمجتمعات ذات الانقسام الاجتماعي الحاد إمكانية قيام حزب سياسي «واحد» لا يقوم فقط على قمع أحزاب المعارضة، وإنما أيضا على توطيد سيطرته على كافة الاتحادات والتجمعات الثانوية، والقضاء عليها. وتثبت التجربة الإفريقية هنا، اتجاه الحزب الواحد إلى قمع كافة التجمعات الثانوية، بالرغم من الشعارات المعلنة بعكس ذلك، بحيث يضحى الخيار الوحيد المتاح أمام قادة تلك التجمعات هو الانضواء تحت لواء الحزب الحاكم.

وترتبط قدرة الأحزاب على إدارة الصراع السياسي في المجتمع-ثانيا-بنوعية القادات الحزبية، أي باتجاهات ومهارات تلك القيادات. وفي البلاد المتخلفة-على وجه الخصوص-يؤثر وجود عدد-ولو ضئيل-من القيادات الحكيمة ذات الكفاءة، على إدارة الصراع السياسي بفعالية. وفي هذا الصدد فلا شك في أن الخلفية والتجربة التي يتمتع بها القادة الحزبيون في التعامل مع الصراعات تعتبر مسألة هامة. فذكريات الصراعات الماضية غالبا ما تؤثر على السلوك الحاضر.

والأفراد الذين يشبون في نظام سياسي يموج بالانقلابات والاغتيالات والاعتقالات السياسية، والحركات السرية لن يكونوا مهيئين للتحرك في مناخ سياسي يؤكد على الحوار السلمي والعقلاني. والحركات القومية العنيفة-خصوصا إذا كان العنف قد وجه إلى قادة محليين من جانب السلطة الاستعمارية-لاتنتج-بشكل عام-طرازا براجماتيا تساوميا من القادة. وباستثناء حالات قليلة فإن قادة الأحزاب في البلاد المتخلفة غير مؤهلين للاستجابة بالطرق السلمية، سواء للضغوط من أسفل، أو من النخبة المنافسة المحتملة.[١١]

وتتأثر قدرة الأحزاب على إدارة الصراع السياسي-ثالثا-بمدى اتساع قاعدتها، ودرجة علانية عملها. فاتساع قاعدة الحزب، وعلانية نشاطه، هما أمور نعرض الحزب للتمزق، أو لانعكاس الانقسامات الاجتماعية عليه. ولكن يفنرض-من ناحية أخرى-أن تغلغل الحزب الحاكم إلى المستويات الإقليمية والمحلية، واحتوائه للاقليات العرقية والنخب المنشقة يتيح الإمكانية لتحقيق الإشباع لجماعات مختلفة، ويوفر فرص حل المنازعات على المستويات

الدنيا للنظام. ومتى تم حل المنازعات على المستوى الحكومي المحلي، أو على مستوى الوحدات المحلية للحزب، تخف الأعباء الواقعة على كاهل الحزب القومي والحكومة القومية بشأن حل المنازعات. ففي الهند-على سبيل المثال-أدى وجود وحدات لحزب المؤتمر على أساس لا مركزي واسع النطاق، تعمل في إطار النظام الفيدرالي، إلى إمكانية إنهاء المنازعات على المستوى المحلي، ومستوى الولايات بدون أن تعرض الحكومة المركزية للخطر. وعلى النقيض من ذلك، وفي غياب قواعد متفق عليها لحل الصراعات فيما بين الأقاليم المختلفة في إندونيسيا، تصاعد الصراع إلى حد تفجر الحرب الأهلية. [12]

ويشار-رابعا-إلى ما يسمى بـ «تكلفة الفشل» كعنصر آخر مؤثر على قدرة الأحزاب على إدارة الصراع السياسي، وتسوية المنازعات. ويقصد بذلك أنه لذا لم يكن لدى السياسي «المنهزم» أي وظيفة أو منصب بديل، ولا أي مصدر بديل للدخل، ولا أي عوائد من غير السياسة، فإننا نكون بصدد طراز يائس، غير مساوم، من السياسات، وعلى النقيض من ذلك، فإن السياسي الذي يعرف أنه إذا هزم في داخل الحزب، أو هزم من قبل المعارضة، فسوف ينتقل إلى «مكان ما» أو يتولى منصبا مشرفا آخر-مثل منصب سفير-أو يعود لمزاولة مهنة عامة كالمحاماة أو الإدارة، يكون مستعدا لتقبل الهزيمة السياسية ببعض الرضا. وبهذا الخصوص، تبرز الوظيفة التي تلعبها «المناصب الشرفية» كمخرج للسياسيين «المتقاعدين» بما في ذلك عضوية «المجلس الأعلى» في النظم ذات المجلسين التشريعيين.

و ترتبط قدرة الأحزاب، أو النظم الحزبية، على إدارة الصراع السياسي في المجتمع-خامسا-بطبيعة علاقة تلك الأحزاب والنظم الحزبية بالهياكل الحكومية القائمة، أي: ما إذا كان الحزب الواحد (أو الأحزاب المتعددة) تسيطر فعليا على تلك الهياكل، مثل البيروقراطية، وما إذا كانت تلك السيطرة تتم بشكل متوازن. هنا، فإن كلا من السيطرة الضعيفة للغاية، أو السيطرة القوية للغاية تمثل أمرا سلبيا بالنسبة لإدارة الصراع:

الحالة الأولى، أي ضعف السيطرة الحزبية، تتبدى-بالذات-في بلدان أمريكا اللاتينية. ففي كثير من الأمثلة فيها تعثرت العملية السياسية-سواء على المدى القصير أو الطويل-بسبب عدم وجود نظام حزبي قادر على

ممارسة وظائفه، سواء في صياغة وتجميع المصالح أو إضفاء الشرعية على مخرجات السياسة العامة. ويؤدي انفصال الأحزاب عن النخبة الحاكمة في السلطة التنفيذية والبيروقراطية والقوات المسلحة.. .. إلى أن تزاول تلك الجماعات نشاطها بشكل مستقل، وبدون الحاجة إلى مراعاة مطالب أو رغبات الأحزاب.

وتقدم النظم السياسية الغربية أمثلة مختلف حول آثار فشل النظام الحزبي في تحقيق سيطرة ملائمة على البيروقراطية. وغالبا ما تقدم ألمانيا في عهد جمهورية فيمار باعتبارها حالة ذات دلالة على الآثار السلبية للبيروقراطية المعارضة لنظام سياسي معين، والملتزمة-بشكل أو بآخر-بإسقاطه. وبالمثل، فإن الأزمات الكبرى في الجمهورية الفرنسية الثالثة، تظهر المواقف التي تصاعدت فيها مخاطر التحلل السياسي من جراء غفلة الحزب السياسي عن الحاجة إلى ترويض البيروقراطية العسكرية والمدنية.[13]

أما بالنسبة للحالة الثانية، أي اشتداد السيطرة الحزبية، فيمكن-من الناحية النظرية-أن تصل السيطرة الحزبية على البيروقراطية في النظم التنافسية إلى حد إعاقة الإدارة الفعالة للصراع السياسي. والموقف النمطي هنا سوف يتمثل-طبقا لمصطلحات وينرو لابالومبارا-في نظم الهيمنة (سواء الأيديولوجية أو البراجماتية، وإن كان يغلب في تلك الأيديولوجية)، والتي تؤدي فيها السيطرة الشاملة من جانب حزب واحد أو مجموعة أحزاب إلى «استعمارها» للبيروقراطية. وفي حالة وجود «ائتلاف حزبي» تتجه المجموعات المسيطرة إلى تقسيم البيروقراطية القومية إلى عدة «إقطاعيات» فيما بينها، ويصبح التجنيد والترقي في كل من تلك «الإقطاعيات» معتمدا على المعايير الحزبية الضيقة، كما يصبح تطبيق السياسة في كل من القطاعات معتمدا على الاعتبارات الحزبية أكثر من الاعتبارات القومية، وتتعرض الحلول التوفيقية التي يصل إليها أعضاء الائتلاف، في المجال التشريعي، للتشويه والتمزق، على المستوى التنفيذي والإداري.

إن مثل هذا الوضع يؤدي بالقوى السياسية الأخرى وبعامة الشعب إلى النظر للبيروقراطية كحقيقة غير متميزة عن الحزب المسيطر، وبالتالي غير قادرة أو غير راغبة في العمل كجهاز تنفيذ غير متحيز للسياسة

العامة، أو كحكم بين جماعات متصارعة. إن هذا النمط لا يقلل من التوترات الاجتماعية (خصوصا في المجتمعات التي تعاني من انقسامات عميقة) ولكنه يزيد من حدتها. وفي المناطق المستعمرة، حيث كان جهاز الدولة قويا، غالبا ما أنشأت الأحزاب القومية حكومات موازية، وأخذت على عاتقها-على المستوى المحلي-وظائف معينة للشرطة والإدارة والتعليم والرفاهة. وربما استمر الحزب في الاضطلاع ببعض هذه الوظائف بعد الاستقلال، ولكنه لم يصبح-في الواقع-بديلا عن الحكومة. أما إذا كانت الأبنية الإدارية الموروثة عن العهد الاستعماري شديدة الضعف-وغينيا هنا مثال جيد-فإن الخط الفاصل بين الحزب والحكومة يضحى واهيا، ويضطلع الحزب تقريبا بمجمل الأنشطة التي تقوم بها الحكومات في معظم المجتمعات. والنتيجة العامة التي تترتب على هذا الوضع هي أن الأبنية البيروقراطية القائمة يتم تسييسها بواسطة الحزب المسيطر، مع إمكانية أن تستخدم قوة الجهاز الحكومي الشاملة لمنع مزيد من النمو الديمقراطي.

على أن الوضع الموروث في العديد من المناطق التي سبق خضوعها للاستعمار هو أن أقوى الوحدات في النظام السياسي إنما تتمثل في البيروقراطية المدنية والعسكرية الحصينة، بنخبتها الخاصة، ونظرتها الخاصة بشأن مستقبل بلادها، وبآمالها حول أولويات التنمية القومية أو إيقاعها.

وعندما تكون البيروقراطية قوية، في حين تكون الفروع التنفيذية والتشريعية للحكم جديدة، لم تعمق جذورها بعد، والأحزاب السياسية شديدة الضعف، تسود شروط مثالية لسيطرة الدول الجديدة بواسطة البيروقراطية. إن مثل هذه البيروقراطيات تكون قادرة على إعاقة نمو البناء التحتي للديمقراطية، عن طريق ربط جماعات المصالح بها، بحيث لا تعدو-بالتالي-أن تكون أدوات للبيروقراطية.[14] ويؤدي هذا الوضع برمته إلى أن يشكل كبار البيروقراطيين نخبة قوية منافسة لقادة الأحزاب السياسية. وفي عديد من البلاد المستقلة حديثا أبدت البيروقراطية-المدنية، والعسكرية-عداءها لأيديولوجية وبرامج الأحزاب السياسية، وغالبا ما حاولت أن تجتث أسس البرامج الحكومية الإصلاحية، بل وتحطيم النظام الحزبي نفسه!

المبحث الثاني
الأحزاب والمشاركة السياسية

إذا كانت المطالبة بالمشاركة السياسية، لدى قطاعات متزايدة وأكثر اتساعا من السكان، تمثل إحدى الملامح الأساسية للتحديث السياسي، والتنمية السياسية، فلا شك في أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية، والأكثر ملاءمة لتحقيق تلك المشاركة. والمطالب بالمشاركة التي ترفعها- في مرحلة معينة-الطبقات البرجوازية الصغيرة، والفئات الوسطى المتعددة في المدن، لانتزاع السلطة من النخب الأرستقراطية والحكم الاستعماري، لا تلبث أن تمتد إلى قطاعات أدنى في الطبقات الريفية، والى الطبقة العمالية الحضرية مح تزايد التحضر خاصة، واتساع الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم. على أن ظهور الأحزاب السياسية نفسها، يمكن أن يزكى لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة، والمشاركة فيها، طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتم ومهاراتهم، وليس بمجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقية. ولذلك كان من المعتاد أن يواجه الحكم الحزبي، القائم حديثا، عقب فترة من القمع السياسي، بتزايد الميل للمشاركة الشعبية، وليس بنقصانه.

على أن مجرد وجود الأحزاب، أو النظام الحزبي، لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، ولكن-على العكس-هناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية التي تتمثل استجابتها للمطالب بالمشاركة في قمع تلك المطالب، والحد من المشاركة. وإذا كان أبرز دوافع تلك الاستجابة الرافضة للمشاركة هو الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة، وامتيازاتها الاقتصادية، ومكانتها الاجتماعية، فإن «وينر» و«لا بالومبارا» صاغا تلك الدوافع وغيرها في ثلاثة من العوامل المرتبطة بقمع المشاركة، سبق أن حدثت في البلاد المتقدمة في الغرب، كما حدثت أيضا في البلاد المتخلفة، في سعيها للتحديث والتنمية. وأول هذه العوامل يتعلق بنظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عندما يتبلور النظام الحزبي، وأيا كانت طبيعة تلك القيم. اقتصادية، دينية، اجتماعية أو غيرها، وذلك إذا نظر إلى المزيد من المشاركة باعتبارها نوعا من التهديد لتلك القيم. والعامل الثاني، والمتصل بالسابق، يتعلق بمدى الإجماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة الحفاظ على النظام النيابي

داخل النظام التدرجي للقيم، بمعنى أنه إذا كانت فكرة الحكم النيابي ذات أولوية متأخرة، مقارنة بغيرها من القيم التي تتبناها النخبة، يمكننا أن نتوقع ترددا في قبول فكرة توسيع المشاركة. كما أنه إذا نظر إلى المطالب بتوسيع المشاركة باعتبارها تهديدات فعلية لقيم أعلى، وأكثر أهمية، فإن القمع يكون هو الاستجابة المتصورة. ومن ناحية أخرى، إذا كان «الحكم النيابي» هو أعلى القيم لدى النخبة السائدة: فإنه يتوقع حدوث قمع إزاء مطالب المشاركة من جانب الجماعات التي تعرف بأنها «ضد النظام». وإذا كان ذلك يتبدى في الدول المتقدمة، في موقفها إزاء اليمين أو اليسار «المتطرف»، فإنه يتولد-في عديد من البلاد المتخلفة والآخذة في النمو-إزاء الجماعات «التقليدية» مثل القبائل، والتجمعات المحلية، والآليات الدينية.. .. الخ.

أما العامل الثالث فهو ذو طابع سيكولوجي يتضمن الافتراض بأن النخب الجديدة، التي تعمل في ظل النظام الحزبي، تجد من الصعب عليها أن تتقاسم-مع المطالبين الجدد بالمشاركة-القوة أو السلطة السياسية التي تعين عليها هي نفسها أن تنتزعها من النظام القديم. وإذا كانت هذه الظاهرة قد حدثت من قبل في أوروبا الغربية، فإنها قد امتدت أيضا لتشمل ردود الفعل، إزاء مطالب المشاركة لدى النخب المتعلمة ذات التعليم الغربي في آسيا وأفريقيا، والتي بدت غير مهيأة لأن تسير وفق المبادئ التي سبق وأن حكمت كفاحها ضد القوى الاستعمارية، والقوى المحلية الأخرى. وربما يمكن القول إن إحدى مشكلات البلاد النامية هي أن الجيل الأول من النخب التي تعمل في إطار النظام الحزبي يجابه بمطالب للمشاركة السياسية قبل أن يأخذ هذا الجيل نفسه فرصة معقولة لتشكيل مؤسسات الحكم الحزبي[15].

على أن الاستجابة «الإيجابية» من جانب الأحزاب والنظم الحزبية، للمطالب بالمشاركة، يمكن تحليلها وفق أكثر من معيار، مثل «درجة» وصور المشاركة المسموح بها، واختلاف قدرة النظم الحزبية المختلفة على تحقيق المشاركة.

من ناحية «درجة» أو صور المشاركة التي يسمح بها تجري التفرقة بين المشاركة عن طريق «التعبئة» والمشاركة بـ «الانتماء الحزبي المحدود» والمشاركة

«بالانتماء الحزبي الكامل»:

المشاركة عن طريق «التعبئة» تنسب للحزب الواحد أساسا، وهي ما تعني-ابتداء-أنه من غير الصحيح تاريخيا التسليم بالافتراض بأن نظم الحزب الواحد تقمع أي مطالب بالمشاركة، ولكن دولة الحزب الواحد-في الواقع-ترحب، بل وتشجع المشاركة السياسية، ولكنها تفعل ذلك وفق حدود موصوفة ومحكومة بدقة. هنا، يرى بعض الدارسين أن اصطلاح «المشاركة» غير دقيق، وان من الأفضل-بدلا من ذلك-استخدام تعبير «مشاركة محكومة» أو «تعبئة». والفكرة-ايا كانت الاصطلاحات المستخدمة في وصفها-هي أن قيادة الحزب الواحد تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية، وعلى سلوك السكان ككل، وتستخدم الحزب-جنبا إلى جنب مع القوة القمعية للدولة، ومع وسائل الإعلام الجماهيري-لتحقيق هذا الهدف. وهي بالمثل تهتم بإبراز مظهر «المشاركة» بدون أن تتخلى-في نفس الوقت-عن السيطرة على القوى الفاعلة في النظام السياسي. وتستهدف التعبئة تنمية الإحساس بالهوية القومية، وتعميق الولاء، وإضفاء الشرعية على السلطة. كما تسعى الاوليجاركية الحاكمة أيضا إلى اكتساب التأييد الشعبي لضمان أمنها الخاص، ولتحسين صورتها في الخارج، فضلا عن أنها قد تطرح أيديولوجية «شعبية» معتقدة أن المشاركة الشعبية طيبة في ذاتها.

وبعبارة أخرى، فإن حكومة الحزب الواحد هي أداة معتادة لتسهيل التعبئة الجماهيرية، في حين أنها تعوق أو تمنع «المشاركة الجماهيرية»-بالمعنى المحدد والمتفق عليه لهذا الاصطلاح-لأن النظام قد يهتم بتنمية إحساس ذاتي بالمشاركة، في حين يمنع-فعليا-السكان من التأثير على السياسة العامة، والإدارة واختيار العناصر التي تتولى الحكم فعليا.

هنا، من المهم الإشارة إلى ما يلاحظ-فيما يتعلق بالمشاركة الفعلية-من اختلاف الحزب الواحد الجماهيري، عن حزب الكادر الذي وجد في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين. فحزب الكادر قد يجند فعليا الأفراد للحكم، في حين أن عضوية الحزب الجماهيري، في دولة الحزب الواحد، لا تؤدي إلا إلى زيادة طفيفة-إن كان ثمة زيادة على الإطلاق-في النفوذ السياسي للعضو وفرص العمل المتاحة له في المجال السياسي[16].

ويقصد «بالنشاط الحزبي المحدود» سماح النظام السياسي للجماعات

المختلفة بتنظيم أحزابها الخاصة، مع حرمانها من أي نافذة للحكم والسلطة، والحد-بالتالي-من مشاركتها في النظام. ولقد سمحت بلدان أوروبية عديدة في خلال القرن التاسع عشر بتنظيم الأحزاب الاشتراكية في ظل مثل تلك الشروط المقيدة. وبالمثل، سمح لأحزاب الأقليات اللغوية والإقليمية ذات المطالب الانفصالية بالتنظيم، مع فهمها بأن الحكومة لن تسمح لها بالوصول إلى المناصب الحكومية، أو أن تحقق مطالبها. وفي أوروبا الغربية اليوم تعي الأحزاب الفاشية والملكية أنه-على المستوى القومي على الأقل-لن يسمح لها بسهولة بممارسة الحكم. وإذا كانت صيغة «الجبهة الشعبية»، وما يشابهها من صياغات تتيح للأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا المشاركة في الحكم، فإن الشروط التي يسمح في ظلها بتلك المشاركة تنطوي على «حلول وسطى» وتنازلات أيديولوجية هامة. في مثل تلك الظروف فإن «المشاركة بالانتماء الحزبي المحدود» قد تتحول إلى شكل للقمع بحجة الحفاظ على النظام النيابي نفسه. وفي ظروف «الانتماء الحزبي المحدود «لفترة طويلة، تظهر ما يسميه «لابالومبارا» و «وينر» الأحزاب «المغتربة،»، أي تلك الأحزاب التي لا يسمح لها بالمشاركة الفعلية في الحكم، مع السماح بإنشاء الأحزاب نفسها. والحزب السياسي المغترب-Alienated Poli ticaI Party الذي يدمج الفرد في الحزب أكثر مما يدمجه في المجتمع ككل، يبدو ظاهرة شائعة في السياسة الأوروبية. وأحزاب «الاندماج الاجتماعي» تلك-كما يطلق عليها ذلك سيجموند نيومان-لها صحفها الخاصة، وتقدم خدمات اجتماعية عديدة مثل الرعاية الطبية، ورعاية الأمومة والطفولة، والمساعدة في حالات الوفاة للأعضاء وعائلاتهم. وتتجه الأناشيد والشعارات إلى زرع إحساس الولاء للحزب، أو لطبقة اجتماعية أو لجماعة دينية، أكثر منه للأمة أو للنظام السياسي الحاكم. وبذلك فإن تلك الأحزاب تغرب أعضاءها من المجتمع ككل، بل هي قد تضفي طابعا مؤسسيا على هذا الاغتراب.[17].

أما «الانتماء الحزبي الكامل» فيقصد به منح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية الكاملة، سواء من خلال الأحزاب القائمة، أو بإنشاء أحزاب جديدة: هنا تجري التفرقة-بشأن الكيفية التي يتم بها استيعاب القوى المشاركة الجديدة-بين أن يكون الحزب الحاكم أداة أيديولوجية»، مثل الحزب الشيوعي الصيني، أو أداة «انتخابية» مثل حزب المؤتمر الهندي.

فإذا كان الحزب الحاكم ذا توجه أيديولوجي، أي يهتم بإعادة بناء قيم وسلوك أعضائه والمواطنين، فإنه-غالبا-سوف يتجه لقصر عفويته على أولئك الذين يشتركون في توجهات محددة بدقة. ولكن إذا كانت قيادة الحزب تهتم أساسا بكسب الانتخابات فإن برنامجها سوف يميل إلى «البراجماتية»، ومن المحتمل أيضا أن تطور برنامجها لجذب عدد أكبر من الناس. وعلى ذلك، فإن مطالب المشاركة الجديدة تقابل باستجابة أكبر لدى الأحزاب ذات التوجه الانتخابي، منها لدى الأحزاب ذات التوجه الأيديولوجي. وأحيانا تكون الرغبة في تحقيق الانتصار الانتخابي، لدى بعض الأحزاب، من الشدة بحيث تقلل من الالتزام الأيديولوجي سعيا إلى تحقيق النصر.

وفي الحالات التي يسمح فيها بالمشاركة الكاملة إما لا ينظر لتوسيع المشاركة كتهديد خطير لبقاء النظام، أو أن يعتبر الالتزام بالمشاركة نفسه من القوة بحيث يطغى على أي تهديدات يتعرض لها النظام.. ، أو قيم النخبة المسيطرة. ولأن أيا من هذين الشرطين لا يتحقق غالبا فإن أغلب الأمثلة التاريخية والمعاصرة التي بمكن الإشارة إليها تقصر عن تحقيق هذا النمط من التكيف أو الاستجابة «لازمة» المشاركة.

من الناحية الثانية، هناك اختلاف بين النظم الحزبية المختلفة، في قدرتها على تحقيق المشاركة. ففي النظم «اللاتنافسية»، أو نظام الحزب الواحد بالأساس، لا يمكن للقوى الاجتماعية الجديدة المشاركة في النظام السياسي إلا من خلال دخول الحزب. وبذلك تتسم القنوات التي يتيحها هذا النظام (وعلى عكس النظم التنافسية) بالبساطة، وعدم التعقيد، ومحدودة القنوات المتاحة لاستيعاب القوى الاجتماعية الجديدة. كما يمكن لقادة هذا النظام أيضا ممارسة درجة عالية من السيطرة على «تعبئة» الجماعات الجديدة فيه، ولكنهم لا يخضعون لضغوط «تنافسية» من أجل اجتذاب الجماهير، وضمان استمرارهم في السلطة. على أن قدرتهم على السيطرة على التعبئة السياسية، تمكنهم من الإسراع بدمج الجماعات العرقية والدينية والإقليمية في النظام، على عكس النظام التنافسى (التعددي) الذي يؤدي-بسبب سعى كل حزب لاجتذاب جماعات خاصة-إلى تزايد احتمالات الانقسامات والتميزات العرقية والدينية.

وهناك ارتباط بين قوة وصلابة الحزب الواحد، وبين قدرته على تحقيق

المشاركة واستيعاب القوى الاجتماعية الجديدة، خصوصا قوى الفلاحين، حيث تتزايد إمكانات المشاركة مع تزايد قوة الحزب، والعكس صحيح. على أن السعي المتزايد، من جانب الحزب الواحد، إلى استيعاب القوى الاجتماعية باستمرار، قد يحقق «الشمول» على حساب إضعاف «وحدة»، «وانضباط» الحزب. فذا استبعدت جماعات معينة من الحزب فسوف يتم الحفاظ على تماسك الحزب، على حساب احتكاره للمشاركة السياسية، وتشجيع الممارسات السياسية العنيفة الموجهة للإطاحة بالنظام نفسه. ولذا، فإن نظم الحزب الواحد الأكثر نجاحا في استيعاب القوى الاجتماعية الصاعدة غالبا ما تتجه إلى أيجاد وتطوير أنماط رسمية وغير رسمية من التنظيمات القطاعية. فإذا ما عجزت عن استيعاب تلك القوى الاجتماعية الجديدة أو المتزايدة، فإما أن ينتهي نظام الحزب الواحد (كما حدث في تركيا بعد عام1946) وإما أن يستمر النظام في الوجود معتمدا على القمع، ومعرضا-بالتالي-لعدم الاستقرار.[18].

أما في إطار النظم التنافسية فيفترض أيضا أن الأشكال المختلفة منها ترتبط بأنماط مختلفة للمشاركة. على أن «هنتينجتون» يطرح هنا افتراضا مؤداه أن التنافس الحزبي لا يسير باطراد مع عدد الأحزاب، ويزيد بزيادتها، ولكن التنافس الحزبي يكون في النظم التعددية أقل منه في نظام «الحزب المسيطر» أو الثنائية الحزبية، الأمر الذي ينعكس-بالتالي-على قدرة وكيفية استيعاب كل من تلك النظم، للقوى الاجتماعية الجديدة. ففي نظام التعدد الحزبي يستلزم استيعاب تلك القوى الجديدة خلق حزب جديد، أي أن النظام ككل قابل للتكيف، ولكن أجزاءه ليست كذلك ونتيجة لذلك، تقوم الأحزاب وتسقط عبر الوقت، مع التغير في البناء الاجتماعي، وفي تشكيل القوى النشيطة سياسيا. [19] أما في نظام «الحزب المسيطر» فيتم استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة-عادة-على مرحلتين: فتلك القوى تعبر أولا عن مطالبها من النظام السياسي من خلال حزب من الأحزاب الصغيرة يكون مكرسا لها بشكل أولى وكامل، وبعد برهة وجيزة يؤدي تزايد الأصوات التي يحصل عليها الحزب الصغير إلى محاولة الحزب المسيطر تعديل سياساته وممارساته لاستيعاب قادة ومؤيدي الحزب الصغير في داخل إطاره. وفي نظام الحزب المسيطر لا يطمح قادة الأحزاب الصغيرة إلى السيطرة على

الحكم، ولكن يمكنهم فقط العمل على حرمان الحزب من تلك السيطرة. ونتيجة لذلك، فإن الدعاوى والأنشطة السياسية للحزب المسيطر تتجه أساسا نحو مواجهة الدعاوى التي يطرحها أقوى معارضته في اللحظة المعطاة. فإذا كانت حركة الرأي العام نحو اليسار فإن الحزب المسيطر يتجه في هذا الاتجاه ليقلل من مكاسب الأحزاب اليسارية الصغيرة، وهكذا. أما في الأحزاب الصغيرة، والتي لكل منها مطالبه الخاصة، فهي لا تتنافس مع بعضها، ولكنها تنافس الحزب الكبير.

وفي الهند كانت الأحزاب الصغيرة، أو الحركات غير الحزبية، هي غالبا المعبرة عن آلام ومظالم أقاليم معينة، ولكن حزب المؤتمر عمل بعد ذلك على استيعاب المعبرين النشيطين عن تلك الآلام في داخل بنائه.

وبعبارة أخرى فإن نظام الحزب المسيطر يتيح للجماعات الجديدة التعبير عن نفسها أولا من خلال حزب للضغط، ثم تستوعب في حزب للإجماع. فإذا لم تستوعب في الحزب الكبير فقد تستمر للعمل كأحزاب للضغط على هامش الحزب الكبير. وهكذا فإن نظام الحزب المسيطر يوفر صمام الأمان لتعبير الساخطين من جماعات معينة، وفي الوقت نفسه يوفر الحوافز القوية لاستيعاب تلك الجماعات في الحزب المسيطر، إذا تزايد وزنها الشعبي.[20].

أما في نظام الحزبين فتتوافر-لدى الحزب الموجود خارج الحكم-دوافع واضحة في تعبئة ناخبين جدد للتفوق على الحزب المنافس. وفي البلاد الآخذة في التحديث في القرن العشرين أدى الدخول السريع لجماعات جديدة إلى حلبة السياسة، كنتيجة لتنافس الحزبين في بعض الأحيان، إلى حدوث الانقلابات العسكرية في محاولة للحد من المشاركة والحفاظ على الوحدة. وبعبارة أخرى فإن الاتجاه نحو الأتساع السريع للمشاركة والكامن في نظام الحزبين أدى أحيانا إلى محاولة الحد من ذلك الاتساع.[21].

وإذا كان عالم السياسة الأمريكي «صمويل هنتينجتون» في مقدمة الباحثين الذين أشاروا إلى الموضع المركزي للمشاركة السياسية في عملية التحديث والتنمية السياسية، في البلدان المتخلفة، فإن حديثه عن دور الأحزاب في تحقيق تلك المشاركة شدد-بوجه خاص-على دور الأحزاب في تعبئة جماهير الفلاحين في تلك البلاد من ناحية، وكذلك على دورها في

تحقيق مشاركة القطاعات. «الفقيرة» من السكان من ناحية أخرى.

من الناحية الأولى، ينطلق هنتينجتون من حقيقة أن أغلبية السكان في البلاد المتخلفة تعيش في مناطق ريفية، وتعمل بالزراعة، وكذلك من حقيقة أن سكان المدن في تلك البلاد يتزايدون بمعدل أكبر من سكان الريف، بسبب حركة السكان من الريف إلى المدينة أساسا، ليقرر أن اقتران هاتين الحقيقتين يؤدي إلى أيجاد فجوة متنامية بين الاتجاهات السياسية في كل من المدن والريف. فالمدن تصبح مركز المعارضة المستمرة للنظام السياسي، أما استقرار الحكومة فيعتمد على الدعم الذي يمكن تعبئته في الريف. وإحدى الوظائف الحاسمة للأحزاب السياسية وللنظام الحزبي في البلد الآخذ في التحديث هي إنشاء الإطار المؤسسي لتلك التعبئة. فالأحزاب السياسية مؤسسات حديثة ترتبط بالبيئة الحضرية، وقادتها يأتون عادة من الانتلجتسيا ذات التعليم الغربي، وذات الخلفية الطبقية العليا والوسطى. ولكن إذا كان على الحزب أن يصبح تنظيما جماهيريا، ويوطد أساسا مستقرا للحكم، فإن عليه أن يمد تنظيمه إلى المناطق الريفية.

إن الحزب، والنظام الحزبي هما الوسائل المؤسسية لسد الفجوة بين الريف والمدينة والحزب الأمثل هو ذلك الحزب الذي يكون بمثابة «البوتقة» التي ينصهر فيها الفلاح مع ساكن المدينة.

على أن العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك الوضع المثالي عقبات هائلة. فالحزب تنظيم حديث، ولكي يكون ناجحا لابد من أن ينظم الريف الذي تغلب عليه السمة التقليدية. وإذا كان قادة الحزب الحضريون يعجزون-نفسيا آو سياسيا-عن كسب تأييد الفلاحين فيجب عليهم-لكي يتخطوا تلك العقبة-أن يتغيروا، أو أن يتجاهلوا قيمهم التحديثية، وأن يتبنوا المواقف الأكثر تقليدية التي تجذب الريفيين. ومع نمو الوعي السياسي لدى الجماعات الأكثر تقليدية، يرغم قادة الحزب على الاختيار بين قيم التحديث، وقيم السياسة. فإذا كان مصدر التحديث السياسي هو المدينة، وممصدر الاستقرار السياسي هو الريف، يكون غرض الحزب هو المزج بين الناحيتين.[22].

وفي مؤلف هنتينجتون عن المشاركة السياسية في البلاد المتخلفة، والذي نشر عام1976 [23] يرد الحديث عن الأحزاب السياسية كإحدى «أسس» أو

«منطلقات» المشاركة في تلك البلاد، ضمن أسس أخرى مثل الطبقة، والجماعة الاجتماعية، والجيرة السكنية، والتجمعات الشخصية، ويشير إلى الاختلاف النسبي لأهمية الأحزاب، بالنسبة لتلك الأسس الأخرى، من منطقة إلى أخرى في العالم الثالث. وأيا كانت أهمية هذا الوزن النسبي للأحزاب، فإن في مقدمة أدوارها التي تلعبها، هو ما تقوم به لتحقيق المشاركة للقطاعات الفقيرة من المجتمع، وذلك إذا كانت تنظيمات واسعة النطاق، ذات توجه نحو الطبقات الأدنى.[24]

المبحث الثالث:
الأحزاب والشرعية السياسية

تعرف «أزمة» الشرعية بأنها انهيار في البناء الدستوري، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي. وعلى ذلك، فإن أزمة الشرعية بمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة أو في طابعها الأساسي، وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها. ويرتبط بأزمة الشرعية التغير في الطريقة التي يتم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها.[25]

وبهذا المعنى، فإن مجيء الحكم الحزبي، في البلاد المتخلفة، محل اوليجاركية أرستقراطية، أو سلطة ملكية، أو بيروقراطية استعمارية، أو حكم عسكري بريتوري، لا بد من أن يصطحب بالإعلان عن شرعية تقوم على أسس مخالفة لشرعية الحكم السابق له. إن تلك الشرعية التي يتحدث باسمها الحكم الحزبي (بما في ذلك نظم الحزب الواحد) غالبا ما تتمثل في حكم الشعب، أو الحكم الديمقراطي أيا كان التطبيق الفعلي لتلك الشعارات. وبعبارة أخرى، فإن أزمة الشرعية في البلاد المتخلفة، والتي يمكن أن تسهم الأحزاب في حلها ترتبط ليس فقط بعدم الاستقرار الذي تحفل به المناطق النامية كسمة ملازمة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وإنما أيضا كنتاج لإنشاء نظم سياسية جديدة تنطوي على أنماط جديدة من المشاركة السياسية.

وقد أثار «وينر» و «بالومبارا» في هذا الصدد، المفاضلة بين مقدرة

النظم الحزبية المختلفة على حل أزمة الشرعية في البلاد المتخلفة. وكتبا-في منتصف الستينات-يقرران أن هناك دلائل على صحة الافتراض بأن النظم اللاحزبية، والنظم ذات الأحزاب المتعددة، كانت من بين أقل النظم نجاحا في خلق الإحساس بالشرعية، وأنه-لهذا السبب-كانت نظم الحزب الواحد أكثر استمرارية من نظم التنافس الحزبي.(26) وقد وصل «أبتر» أيضا إلى استنتاج مشابه لدى مقارنته بين ما يسميه «أحزاب التمثيل» و «أحزاب التضامن» (سبقت الإشارة إليها)(27)، من زاوية التأثير على شرعية النظام السياسي، حيث قدر أن تلك الأخيرة-أي أحزاب التضامن-أكثر فاعلية في تحديد شرعية النظام. وبعبارة أخرى، فإن أحزاب التضامن هي التي تقدم الشرعية للنظام أو تسحبها منه، في حين أن «أحزاب التمثيل» تستمد شرعيتها من النظام ذاته.(28) على أن تلك الاستنتاجات تفقد-في الواقع-جانبا هاما من مصداقيتها، أمام الوقائع التي حفل بها النصف الثاني من الستينات، وكذلك عقد السبعينات، والتي شهدت-كما سبقت الإشارة-انهيار نظم الحزب الواحد، أيا كانت صورها، على نحو لا يختلف كثيرا عن نظم التعدد الحزبي في العالم الثالث. وعلى أي الأحوال، يمكننا هنا الاستناد إلى ما يورده وينر ولابالومبارا من الصعوبات التي تواجهها النظم التعددية، وذلك للدلالة على ما تعاني منه النظم الحزبية-بشكل عام من عوائق، في محاولتها حل أزمة الشرعية أو «إقرار» شرعيتها الخاصة. إن تلك العوائق تبدو واضحة من محاولات الإطاحة بها في مراحلها الأولى خاصة لقد سبق أن شاهدتها أوروبا الغربية والشرقية، ثم بدت أكثر وضوحا في التاريخ المعاصر لأمريكا اللاتينية، ثم في التطورات التالية في أسيا وإفريقية بعد انتقالها من الاستعمار إلى الاستقلال.

من الناحية الأولى، وفي المراحل الأولى من التطور الحزبي، فإن القوى السياسية السابق وجودها، مثل أرستقراطية ملاك الأراضي، أو النخبة العسكرية، تستمر في ممارسة تأثير نفسي قوي على قطاعات واسعة من السكان. وهذا الأمر أكثر شيوعا في النظم التي تعتبر فيها الأحزاب نتاجا للتغيرات في المناطق الحضرية، والتي تقوم على الدعم الحضري أساسا، وتواجه الدعم الريفي للاوليجاركية العسكرية أو المالكة للأراضي (كما حدث في اليابان-في عشرينات القرن الحالي). ولكن هناك أيضا أمثله

تمت فيها الإطاحة بنظم حزبية ذات أساس ريفي، كما حدث في بلغاريا في العشرينات أو تركيا في الخمسينات من هذا القرن على أيدي قوى عسكرية ذات دعم حضري. وهذا يعني أن القضية الأساسية هنا هي مدى تقبل النظام الحزبي في المجتمع، وإلى أي مدى تنظر كل جماعة اجتماعية رئيسة إلى حزب أو أكثر باعتبارها أدوات ملائمة للوفاء بمصالحها. من ناحية ثانية، فإن بعض الأحزاب نفسها لا تلتزم-في الواقع-بالحكم النيابي، ولكنها تشارك في السياسة الحزبية التنافسية فقط للإطاحة بالنظام. هذه الأحزاب قد ترتبط فعليا بالعسكريين، أو بالأرستقراطية أو بجماعات متمردة تسعى إلى تحطيم النظام. في ظل تلك الظروف تكون إحدى القضايا الأساسية في عديد من الحكومات النيابية هي: إما إدخال أحزاب غير ديمقراطية في الحكم (في شكل ائتلاف، مثلا) مع تعريض النظام للخطر، أو حرمان تلك الأحزاب من فرصة المشاركة في الحكم، وبالتالي تأكيد اغتراب هذه الجماعات، وتقوية حجتها حول عجز النظام.

ويعرقل نمو الإحساس بالشرعية لدى النظام الحزبي التنافسي-ثالثا-بسبب فقدان الترابط أو «التوحد» في أغلب الحكومات الحزبية حديثة النشأة. فالحكومات الاستعمارية أو الأرستقراطية التي سبقتها كانت تكتسب-على الأقل من الخارج-مظهر الترابط أو التوحد، ولذا، فإن النموذج المثالي للسلطة الموحدة التي لا تكشف خلافاتها علانية، والتي تخفى عن الرأي العام عناصر الطمع الشخصي، والفساد، والسلوكيات المنحرفة، تنتقل إلى مرحلة تصبح فيها السياسة تنافسية، وتبدو للرأي العام مفتقدة للتنظيم، وكأنها خطوة للخلف بالنسبة للحكم السابق عليها. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأحزاب غالبا ما تنشأ حول «شلل» وتجمعات فإن معارضي السياسة التنافسية غالبا ما يكسبون التأييد الشعبي لخطوات العودة إلى السلطة الاوليجاركية عن طريق استنكار السياسات الشللية غير الشعبية.

وأخيرا، فإن مشكلة الشرعية تزداد تعقيدا من جراء عدم التزام المؤسسين الأوائل للأحزاب أنفسهم بالحكم النيابي. وفي عديد من الأمثلة شكلت الأحزاب فقط كوسيلة لحشد إعداد أكبر من أفراد الشعب ضد الحكم الأجنبي، أو ضد الحكم الذي تسيطر عليه طبقة اجتماعية محدودة. وغالبا ما كانت الطبقة الوسطى الحضرية التي شكلت الأحزاب (أو الحركة القومية

التي تسبقها) أكثر اهتماما بإقصاء الحكم الاستعماري منها بإنشاء حكم منفتح، تنافسي، نيابي، أو بتعبئة التأييد الشعبي لمثل هذا النظام للحكم. ولذا، فإن الحكومة الجديدة قد لا تتخذ خطوات لإقناع الرأي العام ككل، أو فقناع القطاعات الفاعلة فيه، بأن الحكومة النيابية-بذاتها-أمر مرغوب فيه. كما أن الأحزاب الجديدة، في النظم حديثة النشأة، قد تتردد في «اختيار» الدعم الشعبي لها من خلال الانتخابات الحرة، بل إنها قد تتخذ خطوات لمنع جماعات معينة من المشاركة في السياسات الحزبية مما يرغم هذه الجماعات-بالتالي-على اللجوء لأساليب غير قانونية لاكتساب النفوذ أو السلطة. وهناك أيضا حكومات حزبية عديدة تعجز عن تقديم القيادات التي يمكنها الاحتفاظ بالتأييد داخل حزبها نفسه، أو على مستوى البلد ككل، خصوصا وأن السمات التي يتسم بها القادة الأكفاء في حركة للاستقلال القومي، ليست هي بالضرورة الصفات التي تؤهل للقيادة الفعالة للحكومة البرلمانية. ومع عدم وجود صف ثان من القيادات القادرة على تسيير دفة الحكم بفعالية، فإن العلاقات بين الحكومة الحزبية الجديدة وبين البيروقراطية القديمة-خصوصا إذا كانت قوية وراسخة-يمكن أن تتوتر، بل قد تسعى البيروقراطية نفسها لتخريب جهود تسيير نظام الحكم النيابي.[29].

على أن هذه العوائق وغيرها، لا تنفي أن الأحزاب كانت دائما أداة هامة، بل وناجحة بشكل عام، في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي، أكثر مرونة من الجيوش أو البيروقراطيات، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية، غالبا، لتنظيم حزب سياسي. وإذا كان الحزب الواحد التعبوي يهتم بصورته في الخارج قدر اهتمامه بتنمية الإحساس بالشرعية في الداخل، مستخدما في ذلك أساليب عديدة مثل المظاهرات، والاجتماعات الجماهيرية، فإن مثل تلك الأساليب لا تسهم فقط في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإنما تقوى أيضا من الإحساس بوجود الدعم الشعبي في الداخل، والحد-بالتالي-من قوى المعارضة المحتملة. ويصوغ «أبتر» هذا الدور للأحزاب من خلال ثلاثة جوانب متكاملة له وهي: نشاط الأحزاب في تعظيم أو ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري خاصة، ونشاط الأحزاب في قديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية

المختلفة. وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار أيديولوجي محدد.(30)

على أن أحد المؤشرات الهامة، ذات الدلالة في التعرف على مدى شرعية النظام، خصوصا مع عدم وجود بيانات أخرى من انتخابات أو غيرها، تتمثل في ملاحظة عملية «الخلافة» في النظام السياسي أي، كيفية انتقال القيادة من شخص لآخر، وأيضا-وذلك هو الأمر الأكثر صعوبة-من حزب لآخر. إن عملية الخلافة تمثل امتحانا لقضية الشرعية لأن السلطة عندما تنتقل يضحى على الأفراد في النظام السياسي أن يقرروا ما إذا كان ولاؤهم منصبا على «الأشخاص» الذين كانوا في السلطة، أم على «نظام الحكم» نفسه.(31).

ومثلما يقرر «وينر» و «بالومبارا» فإن الاختبار الأول للنظام يحدث عندما تنتقل السلطة من قائد لآخر في داخل الحزب السياسي نفسه، مثل انتقال السلطة من واشنطن إلى ادامز، ومن لينين إلى ستالين، ومن نهرو إلى شاستري، ومن أتاتورك إلى اينونو. ويمثل انتقال القيادة من فرد لآخر مشكلة حادة بشكل خاص في النظم السياسية التي تلعب فيها القيادة الكاريزمية دورا هاما هنا، فإن الاهتمام الذي يوليه الزعيم الكاريزمي للتشكيل المؤسسي لسلطته، أو ما أسماه فيبر Routinization of Charisma قد يكون عاملا حاسما في إقرار شرعية الحزب، ونظام الحكم.

على أن انتقال السلطة من حزب لآخر، خصوصا الانتقال الأول الذي يحدث في داخل النظام الحزبي، يكون عادة نقطة الاختبار الحاسمة لشرعية النظام. وفي حين تقدم الأمم المتقدمة ذات النظام الحزبي المستقر أمثلة متعددة للانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى آخر، فإن تلك النقطة-على وجه التحديد-تمثل أحد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية، في البلاد المتخلفة، بوجه عام. وليست المشكلة مقصورة على البلاد «الجديدة»، والتي تمثل البلاد الإفريقية أبرز نماذجها، وإنما تنطبق أيضا على الأمم التي كانت تعد ذات نظام حزبي متطور، باستثناء نماذج قليلة، تقع الهند في مقدمتها. ففي تركيا-على سبيل المثال-فشل النظام الحزبي التعددي، بسبب تدخل العسكريين بعد انتقال السلطة انتخابيا للحزب الديمقراطي.

ومع هذا كله، يظل من المشروع افتراض أن البلاد التي يوجد فيها حزب

فعال واحد على الأقل تكون أكثر قدرة على التعامل الناجح مع مشكلة الخلافة او انتقال السلطة من البلاد التي لا توجد فيها أحزاب على الإطلاق. فالأحزاب-حتى في النظم الشمولية-توضح على محك التجربة في غمار عمليات الانتخابات الحزبية الداخلية، في حين لا يعرف البيروقراطيون والعسكريرن سوى عمليات التعين والانتقاء بواسطة القيادات العليا.

المبحث الرابع: الأحزاب والتكامل القومي

يعني مفهوم التكامل القومي، بشكل عام، إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة القومية الواحدة. هذا المفهوم للتكامل القومي يتضمن عنصرين: أولهما، قدرة الحكومة على السيطرة على «الإقليم» الخاضع لسيادتها القانونية، وثانيهما: توافر مجموعة من الاتجاهات، لدى الشعب، إزاء الأمة عموما تشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية أو الضيقة. ويشير بعض الدارسين إلى أن مفهوم التكامل يعني أيضا تنظيم الأبنية والعمليات التي تتحول بمقتضاها العناصر المتفرقة في إقليم قومي معين إلى المشاركة الفعالة في النظام السياسي.

والذي يعنينا هنا، فيما يتعلق بموقف الأحزاب-تاريخيا-من «أزمة» التكامل في عدد من الدول المتقدمة، والدول الأوروبية على وجه الخصوص، هو أن أزمة التكامل القومي قد تم حلها قبل أن تظهر الأحزاب السياسية: فلم تكن الأحزاب السياسية البريطانية في القرن التاسع عشر مطالبة بمواجهة مسألة «تكوين الأمة»، كذلك أحزاب فرنسا والسويد والنرويج وهولندا، ولكن الأمر كان مختلفا بعض الشيء في حالات ألمانيا وبلجيكا وسويسرا، كما اختلف بدرجة أكبر بالنسبة لإيطاليا، حيث ظلت قضية تكوين الهوية القومية عبئا على النظم الحزبية في تلك الأمم توجب عليها مواجهته عقب الحرب العالمية الأولى.

فإذا كانت إحدى المبررات الهامة لقيام نظم الحزب الواحد في عديد من دول العالم الثالث، خصوصا في إفريقية، هو اعتبارها عوامل أساسية في تحقيق «التكامل القومي»، فإن المواقف المشابهة في التاريخ الأوروبي كانت مختلفة بعض الشيء، فالوحدة الألمانية إنما تمت بالأساس على يد

«بسمارك»، والقوى الليبرالية التي تعاملت بشكل صارم مع الجماعات الدينية والاشتراكية، كما أن إيطاليا خضعت لبيدمونت بزعامة كافور وخلفائه في الحزب الليبرالي. وفي كلتا الحالتين كانت «البيروقراطية القومية» و «الجيش» هما الأدوات الرئيسة لتحقيق الوحدة القومية، بحيث كان دور الأحزاب مكملا فقط، أي ربما كانت الأحزاب عناصر ضرورية، ولكنها لم تمثل شرطا كافيا لتحقيق الاندماج القومي.[32].

ويمكن القول إن الأحزاب السياسية الحاكمة، في غالبية الدول «الجديدة» في آسيا وأفريقية، اهتمت بعنصري التكامل القومي، من إحكام السيطرة على كافة أرجاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية الضيقة. ولذلك، بررت نظم الحزب الواحد السلطوية، بشكل عام، قمعها للأحزاب القبلية والدينية والإقليمية، بما يشكله وجود تلك الأحزاب الأخيرة من تهديد للتكامل القومي والإقليمي. كما أن الحزب الحاكم-سواء في النظم التنافسية أواللاتافسية-يهتم بإبراز «الرموز القومية» إلى تساعد على تنمية الإحساس بالولاء القومي والوحدة الوطنية.

في هذا السياق يمكن أيضا تفهم أسباب ظهور «الحزب الواحد» من خلال حركات الاستقلال طويلة، الأمد، والحاجة إلى خلق مشاعر وأحاسيس الهوية القومية الواحدة. وحينما كانت الأحزاب الإفريقية غير قائمة على أساس ضيق: قبلي، أو ديني، أو إقليمي.. . فلا شك في أنها أسهمت في خلق الإحساس والوعي القوميين، إن لم يكن في الريف فعلى الأقل في المراكز الحضرية، وان لم يكن بين الفلاحين فعلى الأقل بين قطاعات واسعة كل من النخبة المتعلمة. وفوق ذلك، يشار إلى أن البلاد التي افتقدت وجود حزب قومي واحد يصل-جغرافيا-إلى كافة أنحاء إقليمها، كانت غالبا على حافة التحلل والعنف. وليست حالات نيجيريا في إفريقية، وباكستان ولبنان في آسيا سوى بعض النماذج-الأكثر وضوحا-لتلك التأثيرات.

ويشير «وينر» و«لابالومبارا» إلى أنه مثلما يؤثر نوع النظام الحزبي على الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة في تحقيق التكامل القومي، فإن تلك الاستراتيجية تؤثر-بدورها-على النظام الحزبي. فقد تسعى الحكومة إلى إدماج بعض العناصر الثقافية المميزة لأقليات معينة في ثقافة قومية موحدة ربما غلبت عليها ثقافة الجماعة المسيطرة، أو قد تتبع الحكومة-على العكس-

سياسة «للوحدة والتنوع» تتسم سياسيا «بتوازن عرقي» وتقوم على خلق ولاءات قومية بدون القضاء على الثقافات التابعة. وحيثما تتبع هذه السياسة في «التنوع الثقافي» و «التوحد السياسي»، فإن الحكومات تكون اكثر ميلا لتقبل أحزاب الاقليات، مما هو الحال عند اتباع سياسة استيعابية.

كذلك فان إمكانيات ظهور حزب واحد قوي موحد، تعتمد أيضا على طبيعة ومدى الانقسامات في داخل النظام الاجتماعي، أي عمق وكثافة الفروق الدينية، والمتمزقات العرقية، والعداء بين القوى التقليدية والمعاصرة، والصراع بين المراكز الحضرية والريفية، والاختلافات الأيديولوجية، فعندما يسود الكثير من تلك الانقسامات، وتنعدم العوامل التي تخفف منها، يكون من الصعوبة بمكان-بالنسبة لأي حزب-أن يجند أعضاءه على أساس قومي موحد. بل إن الأحزاب السياسية المرتبطة بالثقافات المشتتة لا تهتم بتسهيل التكامل، ولكنها تستهدف-بدلا من ذلك-دعم الثقافات الفرعية المرتبطة بها.[33]

على أنه ليس هناك ما يمنع من أن تقوم النظم الحزبية التنافسية، أيضا، بدور هام في التكامل القومي، إذا ما أمكن لها أن تتجاوز مجرد الإسهامات اللفظية، أو رفع الرموز والشعارات القومية، إلى صياغة سياسات تجمع بين المصالح الضيقة، والمصالح القومية الواسعة، وعلى سبيل المثال، فإن التمسك القوي بلغة قومية واحدة، في بلد متعدد اللغات، يمكن أن يكون أداة ناجحة، وبعيدة الأثر، في التكامل القومي. ولكن التكامل القومي، يمكن أيضا تحقيقه بواسطة الاتفاق على تدابير لغوية معقدة، يتم الوصول إليها عن طريق المساومات والمفاوضات الشاقة. وهذا الأمر الأخير بدوره لا يمكن أن يتم إلا من خلال تدابير مؤسسية تشجع الحوار، وتتيح قنوات مفتوحة للاتصال، وبوجود قادة سياسيين على أهمية الاستعداد لصياغة وتجميع المصالح المختلفة وبالتالي لبناء الوحدة القومية من خلال التعدد العرقي.

وبعبارة أخرى، فإن النظام الحزبي التنافسي، يمكن أن يكون أداة فعالة للتكامل القومي، طالما ضم احزابا وقيادات حزبية ذات أفق قومي يتجاوز الانتماءات والمصالح الضيقة.

الهوامش

(1) Peter Merkle, op. cit., p. 99 S. Bartolini and P. Mair, party , Politics in Contemporary Western Europe(London F. Cass,1984)p.12.

(2)David Apter, op. cit., P.179.

(3)lbid, P.183-186.

(4) lbid. P.187.

(5) Samuel Huntington, Political Order, op. cit P.38.

(6) lbid, p.65.

(7) lbid, P.398.

(8) Jaseph Lapalombara and Myron Weiner, The lmpact of parties on political Development, op. cit., P.426.

(9) lbid., P.427.

(١٥) انظر الفصل السابق، ص 157.

(11) Joseph Lapalombara and Myron weiner, The lmpact of Parties on Political Development, op. cit., P.420.

(12) Ibid., P.421.

(13) lbid., P.423.

(14) S. N. Eisenstadt, Problems of Emerging Bureaucracies in ,Developing Areas and New States,in: Nimord Raphaeli, ed Readings in Comparative Public Administration)Boston: allyn and Bacon, lnc., 1967), p.222-227.

وانظر ايضا:

Seymour Martin Lipset, Bureaucracy and Social: Change‘‘ in: R. Merton et al, Reader in Bureaucracy(Illinois The Free Press, 1960)p.229.

(15) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The lmpact parties. op. cit., p.401- 403.

(16) lbid., p.404.

(17) Ibid., p.406.

(18) Samuel Hantington, Political Order... , op. cit., P.427.

(19) Ibid., p. 428.

(20) Ibid., P.429.

انظر:

(21)Edwin Leuwen, Arms and Politics in Latin America(New York: Frederick praeger, 1960), p89.

(22) Samuel Huntington, Political Order. op. cit., p.433.

(23)Samuel Huntington, No Easy Choice, op. cit., p.150.

(24) IBid., p.154.

(25) Lucian Pye, The Ligitimacy Crisis, in: Binder et al., op cit., p.136.

(26) Jaseph Lapalombara and Myron Weiner, The lmpact of Parties. op. cit., P. 408.

(27) انظر الفصل السـابق، ص 179.

(28) انظر: David Apter, op. cit., p.213.

(29) S.N.Eisenstadt, Problems of Emerging Bureaucracies.. .. .. . op. cit., p.213.

(30) David Apter, op. cit., p.213.

(31) Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The lmpact of Parties.. .. .. , op. cit., p.411.

(32) lbid. P.414.

(33) lbid., P. 416.

المؤلف في سطور:

د. أسامة الغزالي حرب

* من مواليد القاهرة عام1947.

* دكتوراه في العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.

* شارك في عضوية عدة جمعيات ولجان عربية وأفريقية ودولية.

* شارك في عدة ندوات ومؤتمرات منها:

* ثلاثون عاما من باندونج: مشكلات التنمية في مصر:

* مؤتمر الديمقراطية والتعليم.

* نشر العديد من المقالات في الصحف والمجلات المصرية والعربية.

* له مجموعة من المؤلفات السياسية (تحت الطبع).

* يعمل حاليا خبيرا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام-القاهرة.



التاريخ النقدي للتخلف

تأليف

د. رمزي زكي